



الإعلان الدستوري ومراسيم بقوانين وقرارات

أصدرها



المجلس الأعلى للقوانين الإسلامية

في الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٢ م

طبعة مدققة دققها
أحمد علي حسين
ماجستير في القانون وأستاذ المساعد
كلية الحقوق - جامعة القاهرة



42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900068

مكتبة الأديب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٠٦٨

**الإعلانات الدستورية
ومراسيم بقوانين وقرارات
أصدرها
المجلس الأعلى للقوات المسلحة
فى الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١
حتى يناير سنة ٢٠١٢م**

طبعة مدققة دققها

أحمد على حسن

ماجستير فى قانون الأعمال الدولى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مكتبة الأدارى

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ١١٤ : ٢٢٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الأَدَاب
علي حسن

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠١٢ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

الإعلانات الدستورية ومراسيم بقوانين وقرارات أصدرها المجلس
الأعلى للقوانين المسلحة في الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١ حتى يناير
٢٠١٢ / طبعة مبدئية نقلها أحمد علي حسن -
القاهرة: مكتبة الأَدَاب ، ٢٠١٢ .

٢٤٤ ص ٢٤١ سم.

تدملك ١ ٤١٤ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - القانون - مصر

٢ - القرارات التشريعية

٣ - الدستور - مصر

٤ - حسن ، أحمد علي (مؤلف)

٣٤٨,٦٢

عنوان الكتاب: الإعلانات الدستورية

مؤلف هذه الطبعة : أحمد علي حسن

رقم الإيداع: ٣٣٨٧ لسنة ٢٠١٢ م

الترقيم الدولي: ١ - 414 - 468 - 977 - 978 I.S.B.N.

مكتبة الأَدَاب
علي حسن

٢٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف: ٠٢٠١١٢٢٩٠٠٦٨

e-mail: adnbook@hotmail.com

الإعلان الدستوري

الصادر بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

(إعلان دستوري)^(١)

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعباً منه بمطالبات هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن، ووفاءً بمسئوليته التاريخية والدستورية في حماية البلاد والحفاظ على سلامة أراضيها وكفالة أمنها، واضطراباً بتكليفه بإدارة شئون البلاد، يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيقي الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق التقدم عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبّر عنها شعبنا خلال الأيام الماضية، بل وتتجاوزها لاتفاق أكثر رحابة بما يليق بمكانة مصر التي سطر شعبها العظيم أول سطور الحضارة الإنسانية على صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن إيماناً راسخاً بأن حرية الإنسان، وسيادة القانون، وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، واجتثاث جذور الفساد، هي أسسُ المشروعية لأي نظام حكم يقوم بالبلاد في الفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الإيمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاسٌ لكرامة كل فرد من أفرادها؛ فالمواطن الحر المعتر بإنسانيته هو جسرُ الزاوية في بناء الوطن القوي، وانطلاقاً مما سبق، وبإبناء عليه، ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا، فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

١ - تعطيل العمل بأحكام الدستور.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ (مكرر) في ١٢ فبراير سنة ٢٠١١.

- ٢ - يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.
 - ٣ - يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تشيئة أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
 - ٤ - حل مجلسي الشعب والشورى.
 - ٥ - للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
 - ٦ - تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب.
 - ٧ - تكليف وزارة الدكتور أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.
 - ٨ - إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.
 - ٩ - تلزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.
- والله الموفق والمستعان ،
- يُنشر في الجريدة الرسمية .
- القاهرة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
- (الوافق ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير حسين طنطاوي
القائد العام للقوات المسلحة
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الإعلان الدستوري

الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١

للمجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٢٣ من فبراير،
وعلى نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي جرى يوم ١٩ من مارس سنة ٢٠١١
وأعلنت نتيجة الموافقة عليه في ٢٠ من مارس سنة ٢٠١١،
وعلى البيان الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٣ من مارس سنة ٢٠١١،

قرر:

- مسألة (١):
جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة.
والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
- مسألة (٢):
الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
- مسألة (٣):
المادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، ويحسب الشعب منه سيادة ويمثلها، ويضمن الوحدة الوطنية.
- مسألة (٤):
المواطنون حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب، وذلك على الوجه المبين في القانون.
ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها مهادياً لنظام المجتمع أو من أجل طوائف عرقية.
- ولا يجوز ممارسة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أسس دينية أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.
- مسألة (٥):
يؤم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية على شدة النشاط الاقتصادي، والمبادئ الاجتماعية، وحفظه الأشكال للحضارة المصرية والحفاظ على حقوق العمال.
- مسألة (٦):
السيادة العامة حرة، وحمايتها وبعمقها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون.
والسلطة العامة مستوة، ولا يجوز فرض العسكرة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبمقتضى قضائي، ولا شرع للسلطة إلا لتنفيذ العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون وحسب الإثبات فيها.
- مسألة (٧):
المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- مسألة (٨):
الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تُفْسَد، وفيها مبدأ حلة القبض لا يجوز القبض على أحد أو تفتشه أو حمله أو تقيده بحرية بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر مكتوم ضوئاً التحقيق ومصادرة أمن المجتمع، ويصدق هذا الأمر من القاضي للقبض أو التوقيف العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.
- مسألة (٩):
مطل مواظن يكف عن عليه أو يُحسب أو تقيده بحرية بأي قيد تجب مصادرة بما يمسك عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيقاع

- بنيان أو معنوي، حكماً لا يجوز حمله أو حمله في غير الأماكن الخاصة للقوانين الصادرة بنظام السجن.
- وعمل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة من تقديم أو التوقيف بشأن منه يهدد ولا يؤهل عليه.
- مسألة (١٠):
للمواطن حرة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي سبباً وفقاً لأحكام القانون.
- مسألة (١١):
الحياة المواطنين الخاصة حرة يسيراً القانون. وللمواطنين الحرية والحرية والاعتمادية الشخصية، وبغيرها من وسائل التكيف حرة، وبغيرها مستقلة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطاحة منها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي سبباً وفقاً لأحكام القانون.
- مسألة (١٢):
تكفل الدولة حرية التعبير وحرية الصحافة والتعبير. وحرية الرأي مستقلة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه وشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير بحدود القانون، والتفكير الذاتي والتفكير ضمن سلامة الأبناء القوم.
- مسألة (١٣):
حرية الصحافة والصحافة والتعبير ووسائل الإعلام مستقلة، والرقابة على الصحف محظورة، والرقابة أو رقابة أو الرقابة الإدارية مستقلة، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والتعبير ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تشمل السلامة العامة أو إغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون.
- مسألة (١٤):
لا يجوز أن يُحظر على أي مواطن الإعلان في جنة سيادة ولا أن يؤم بالإقامة في مكان معين، إلا في الأحوال المبينة في القانون.
- مسألة (١٥):
لا يجوز إبعاد أي مواطن من البلاد أو منعه من العودة إليها، وتسلم اللاجئين السياسيين محظور.
- مسألة (١٦):
للمواطن حق الاجتماع الخاص في حدود غير حائل من سلامة بدون حيلة إلى إضلال تلقى ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والراغب والتجمعات سلمية في حدود القانون.
- مسألة (١٧):
مطل إحصاء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطن وبغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يحميها الدستور والقانون جرمية لا تستند الدعوى الجنائية ولا المدنية الثلاثة عليها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً مدنياً لمن وقع عليه الاعتداء.

(٥) المراجعة الرسمية العدد ١٦ مكرر (ب) في الأرقام ٢٥ ربح الأخر ١١٧٧ هـ الموافق ٢٠ مارس ٢٠١١م

NAME _____

إقامة الضرائب العامة وتعيينها أو إلزامها لا يكون
بمفهوم ولا يفتى أحد من أئمتنا إلا في الأحوال المبينة في القانون
ولا يجوز تشييد أحد أمانة غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا
في حدود القانون.

 $\approx 10^3$

المثوية شيطانية

ولا جريمة ولا عقوبة (لا بناءً على قانون، ولا توقيع عقوبة) إلا
بمقتضى قانون، ولا عقوبة إلا على الأصل (الاجتهاد التاريخي) فلا

100-1738

انکم بری حتی تلث اذکے کے محلکم قانونہ اکتفل کہ
فیہا شیعائ الدفاع عن نفسہ وکل منکم کے جنایہ وہی ان

1974

التعاضد حق تعاون ومكمل للثمن كالحافز، وإعطاء مواطن حق الانتقاء إلى لياقته الطبيعي، وتمكين الدولة للربح جهات انتقاء من المواطنين وسرعة الفصل في القضايا.

• [17] _____

حتى السماع أملاً أو بالوفاة مستظرف
ويشكل القانون تميز القانون مالياً وسائل الاتحاد إلى
التمتع بالقيام من حيث هو

॥ १॥

يُخَالِفُ كُلَّ مَنْ يُدْعِي إِلَيْهِ أَوْ يُقَاتِلُ بِالسَّبَبِ الْبُطْحَى عَلَيْهِ أَوْ
يُخَالِفُ قَوْلَهُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَحْزَنْ لِمَنْ يَزِيهِ بِإِلَازَةِ بَعْدِ مَا وَقَعَ
الْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ، عَلَى أَوَّلِهِ كُنْهِ قِيَامِهِ الْقَاتِلِينَ، وَجِبِبَ إِسْلَامُهُ عَلَى
رُوحِهِ السَّامِعِ بِأَتَمِّهِ الدُّعَا إِلَيْهِ، وَلَهُ وَتَحِيٍّ التَّكَلُّفُ لِمَا لَمْ يَحْضُرْ
مِنْ الْإِجْرَاءِ الَّذِي يَدْعُوهُ حُرُوبُهُ السَّامِعِيَّةُ، وَنُظُمُ الْقَاتِلِينَ عَلَى التَّكَلُّفِ
مِنْ مَا يُقَاتِلُ الْكَلْبَ فِيهِ خِلَافٌ مِمَّا مَعْدُودٌ، وَلَا وَجِبَ الْإِفْرَاجُ
بِهِ.

1998

تتمتع الأحكام وتُعد باسم الشعب، ويكون الاختراع من هذا أو تسليح تخليقاً من جانب المواطنين الأمريكيين، تتضمن جريمة باتباعها القانون، والتحكم في هذه المادة من رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

6. [T]he _____

رئيس الدولة ورئيس الجمهورية، ويسير على نهج سبيل
سبيل العدل والحرية وسبيل القانون وحماية الوحدة
والمساواة الاجتماعية، وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان
القانوني.

ويشترط أن تكون هذه المناهج الاختصاصات التي تتكون منها
 (١٦) من هذا الإعلان على أن تكون في المادتين ١ و ٢ منها.

• [77] 32

يُشترطُ ههمن يكتيب رايضا لى لى بوريه ان يكون مصرياً من
بن مصرين، وان يكون متشككاً بموقفه اللبانيه واليهوديه.
يكون هه من اى من رايضه جسيه دولة اخرى، ولا
اون مازوجاً من غير مصريه. ولا تكل منه عن اربعين سنة.

2017年12月

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام

وأكد تقول الترشح لعضوية الجمعية ان عليه التمسك بالترشح القانوني عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلس الشيوخ القوي، وأن يعمل الترشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة من الأقاليم بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مواطن.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، ونظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك، فكل مرشح حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل يشترط الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والبرلمان في آخر انتخابات أن يوضح أحد أعضائه نواياه

g(TA) 24

تتولى لجنة قضاة عليا تسمى "لجنة الانتخابات الوطنية" الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بينما من الإعلان من فتح باب الترشيح وتعلن لجنة الانتخاب

وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضاء
وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب
رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة
استئناف وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

والتحسين في طرق التفتيش والتفتيش الذاتي، غير قابلة للمعنى عليها بأي طريق وأمام أية جهة، حكما لا يجوز التفرغ للترقيات ووقف التفتيش أو الإلتزام، حكما لتسلي التفتيش في اختصاصها، و حسب القانون، الإختصاصات الأخرى، لجنة.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية المجلس الذي يتولى الإشراف على الاقتراع والفوز على التمر في ٢٩

ويعرض مشروع القانون للنظم للاتصالات الوطنية على
الحكومة الدستورية العليا قبل إصداره للتقرير على مطابقته
الدستور.

وأصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، وفقاً لقوت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر ويب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار التكوين، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للسلطة والمجلس سلطات الدولة، ويشترط في جميع النسخة خلال 60 يوماً من تاريخ إصداره.

8474

مدة الوثيقة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا مرة واحدة.

11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أبرم مصالح شعب بلادي، وأن أخلصه من الاستغلال الوطني وسلامة

10. (TV)

يُؤمن رؤوس الجمهورية، خلال مشيهم يوماً على الأكثر من نشرته مهامهم، نظراً له أو أكثر، ويحدد اختصاصاته.

والقائمة الحالية إعتاده من منصبه وجب أن يكون حراً
وقد سري التشريع الواجب لواقعها في رئيس الجمهورية
لرأى اللجنة لسانه على ترأيس الجمهورية.

مجلسه (۳۳)

بشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل من ثلثه وخمسين عضواً، تتخوم على الأقل من أمثال وفلاحيون ويكون اختيارهم من طريق الانتخاب بالتدوير العادي.

ويكون القانون يشرع في تعديل القانون، ويحدد القواعد الانتخابية التي تنقسم إليها الدولة.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مجلسه (۳۴)

يترأس مجلس الشعب ذو الرئاسة المطلقة للتدوير، ويقرر السياسة العامة للدولة، والسياسة العامة للتدوير الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يقرر الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

مجلسه (۳۵)

مدة مجلس الشعب خمس سنوات متوالية من تاريخ أول اجتماع له.

مجلسه (۳۶)

يجوز لمجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل من مئة واثنين وفلاحيين عضواً، ويختار ثلث أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر أسرى العام، على أن يكون ثلثهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويقرر رئيس الجمهورية الثلث الباقي.

ويحدد القانون القواعد الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى.

مجلسه (۳۷)

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات.

مجلسه (۳۸)

يترأس مجلس الشورى ذو الرئاسة المطلقة، ويقرر ما يراه مفيداً للمصلحة على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحل النزاعات الداخلية، وإقامة الصداقة والمودة بين الدول والصداقات والصداقات العامة، ويجب على رأي المجلس فيما يلي:

١- مشروع الخطة العامة للتدوير الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مشروعات القوانين التي يحياها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يراه رئيس الجمهورية إلى المجلس من مشروعات لتعديل السياسة العامة للدولة أو سياساتها في الشؤون العامة أو الخارجية.

ويأخذ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

مجلسه (۳۹)

يأخذ القانون على اقتراح مجلس الشعب والقانون، وهذا على نظام اقتراعي ويحدد ويجوز أن يشتمل على أكثر من مادة لقراءة في المجلس.

مجلسه (۴۰)

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب والشورى، ويحدد استخدام الانتخاب والاستفتاء، ويقرر لجنة عليا ذات تشكيل فني على كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، وذلك من التدرج بدوائر الانتخاب، وعلى إعلان النتيجة، وإفشاء مظهره على النحو الذي يراه القانون، ويجوز الاقتراع والتدوير تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم بمجلسها العليا، ويصدر والمقررون قرار من اللجنة العليا.

مجلسه (۴۱)

تختص محكمة التفتيش بالتصديق على صحة عضوية أعضاء

مجلسه (۴۲) الشعب والشورى.

وتقدم المكون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتقدم المحكمة في ضمن خلال تسعين يوماً من تاريخ ورودها إليها.

وأشهر العضوية سابقة من تاريخ إفشاء المجلسين بقرار للمحكمة.

مجلسه (۴۳)

تتخذ إجراءات انتخاب مجلس الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان هذا الانتخاب.

ويؤرخ مجلس الشورى اعتماداً على أعضاء الانتخاب، ويقرر ويقرر رئيس الجمهورية، وفي انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بغير ثلث أعضائه، ويقرر بغير هؤلاء لاستكمال ثلث الباقي للمجلس على النحو الذي يراه القانون.

مجلسه (۴۴)

يكرم كل عضو من أعضاء مجلس الشعب والشورى باسم مجلسه قبل أن يشرع في العمل العام.

يكرم بالعلماء الذين أحفظوا مقاماً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري، وإن أوصى مصالح الشعب وإن أهدم التفسير والتدوير.

مجلسه (۴۵)

لا يجوز لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب والشورى أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يشتري شيئاً من أموال الدولة، أو أن يزجها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يفتش عليه، أو أن يورع مع الدولة عقداً بصفة ملتزم أو موزع أو متقاول.

مجلسه (۴۶)

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب والشورى إلا إذا فقد الثقة والأمان، أو فقد أحد شروط العضوية، أو صفة الممثل أو الاقتراع التي اكتسب على أساسها، أو أخل بإجراءات عضويته، ويجب أن يقرر إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

مجلسه (۴۷)

لا يجوز في غير حالة القبض بالجرم المثل إلا بإجراءات قضائية ضد أحد أعضاء مجلس الشعب والشورى، إلا بأن يقرر من مجلسه.

وفي غير دور انعقاد المجلس يقرر أحد إلى رئيس المجلس ويتلقى المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراءات.

مجلسه (۴۸)

السلطة القضائية مستقلة، وتكون لها الاختصاص على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مجلسه (۴۹)

القضاة مستقلون، وغير قابلين عزل، وينظم القانون مساهمهم تأديباً، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.

مجلسه (۵۰)

يحدد القانون هيئة قضائية مستقلة، يختص بالمصالحة في النزاعات الإدارية وفي الدعاوى القضائية، ويحدد القانون اختصاصات الآخرين.

مجلسه (۵۱)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة تتكون من ثمانية عشر قاضياً، يقررهم القانون على مشورة القضاة والأولاد، وتكون تسير الأمور الدستورية، وذلك كله على الوجه الذي يراه القانون.

ويقرر القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وتنظم

الإجراءات التي تتبع اعتمادها

مسألة (١٥)

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، ونظام طريقة تشكيكها، ويبين شروط ومزايا تعيين أعضائها وتكثيفهم

مسألة (١٦)

ينظم القانون اعتماد المسكرين ويبين اختصاصاتهم في حدود المهام المنصوصة

مسألة (١٧)

يضمن القانون سلامة عماله إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة لتنظيم العام أو الأمان، وفي جميع الأحوال يمكن التعلق بالمسجون في جلسة عماله.

مسألة (١٨)

الوزراء السلطة ملكة التشعب، جميعها سلطة البلاد وسلطة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لثمة هيئة أو جماعته إنشاء تشعبات مستقلة أو شبه مستقلة، والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجند إجباري وفقاً للقانون.

ويبين القانون شروط الخدمة وتدريبه في القوات المسلحة.

مسألة (١٩)

يُنشأ مجلس يسمى بمجلس الدفاع الوطني، ويؤلفه رئيس الجمهورية ورئيسه، ويختص بالتشرف في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

مسألة (٢٠)

تشرفا دولة مدنية نظامية، تولى وأجها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين المطبوعة والأمن، وتصدر على حلف التمام والامن العام والأمان، وفقاً للقانون.

مسألة (٢١)

يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلكه صلاحيات السلطات الأخرى.

١- التشريع

٢- يقرر السياسة العامة للدولة والسياسة العامة ومراقبة تنفيذها.

٢- تعيين الأسماء الذين في مجلس الشعب

١- دورا مجلسي الشعب والقشوري للملك، يوجه الملكية وشعبها، والمهمة لا يحد من غير معنى وفهمه.

٥- حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

٦- تمثيل الدولة في الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأمر جزء من النظام القانوني في الدولة.

٧- تعيين رئيس مجلس الوزراء وتوليده والوزراء وتوليهم وإعفاءهم من مناصبهم.

٨- تعيين الرئاسيين للشؤون والمسكرين والشؤون

السيسيين ومزام على الوجه الذين في القانون، وأمره معني الدول الأجنبية والسيسيين.

٩- أمره عن القضية أو تخفيفها، أما المظو التمثل فلا يمكن إلا بتقنين.

١٠- السلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى التوازن والوزام.

والجيش أن يؤمن رئيسه أو أحد أعضائه في أي من اختصاصاته.

مسألة (٢٢)

تولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية، بكل فيما يخصه، والمجلس على الأغصم بملازمة الاختصاصات الأخرى.

١- التشريع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين

والقوانين الجمهورية.

٢- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والهيئات التابعة لها، والمؤسسات والمنسبات التابعة.

٢- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والنواحي والقوانين ومراقبة تنفيذها.

١- إعداد مشروعات القوانين والنواحي والقوانين.

٥- إعداد مشروع الوزارة العامة للدولة.

٦- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

٧- عقد الترويض وتنفيذها وفقاً للمبادئ الدستورية.

٨- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على امن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مسألة (٢٣)

لا يجوز للرئيس التنازلي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو مهناً تجارياً أو مالياً أو مهناً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يزورها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يتلقاها عليه.

مسألة (٢٤)

يمن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على الوجه الذين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقدر ما يراه بشأنه. فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فوراً لعرض عليه، وكذلك مراجعة التمسك للتمسك عليه في الفترة السبعة.

وإذا كان مجلس الشعب منعلاً يُعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له.

ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ.

وفي جميع الأحوال يمكن إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تتجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدتها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقة على ذلك.

مسألة (٢٥)

يجتمع الأعضاء غير المقيمين لأول مجلسي شعب وشوري في اجتماع مشترك، بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مدة عضو، تولى إعداد مشروع دستور جديد البلاد في موعد خليفته ستة أشهر من تاريخ تشكيكها، ويعرض للمشروع، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده، على الشعب لاستيفائه في شكله، ويُعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

مسألة (٢٦)

يسكر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة في هذا الإعلان، وذلك لتأمين تولى كل من مجلسي الشعب والقشوري اختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرة مهام منصبه، بكل في شكله.

مسألة (٢٧)

بكل ما يقرره القانون والنواحي من أحكام قبل صدور هذا الإعلان الدستوري يتصرف جميعاً وفقاً، ومع ذلك يجوز إقرارها أو تعديلها وفقاً للتقارير والإجراءات المقررة في هذا الإعلان.

مسألة (٢٨)

يُنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدور القانون رقم ١٤ من ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ هـ. الموافق ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ م

التوقيع / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الإعلان الدستوري

الصادر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس ٢٠١١ ؛

قرر

(المادة الأولى)

يعدل نص المادة (٣٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس

سنة ٢٠١١ ليصبح على النحو الآتي :

"ينظم القانون حق الترشح لمجلسي الشعب والشورى وفقاً لنظام انتخابي

يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي، بنسبة الثلثين للأولى، والثلث

الباقى للثاني ."

(المادة الثانية)

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ

نشره.

صدر في القاهرة يوم ٢٧ من شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١ م).

المشير حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر الصادر في ٢٠١١/٩/٢٥ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرحوم وقائدون رقم ١ لسنة ٢٠١١

بشأن سريان القوانين واللوائح^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١

فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاود التأكيد على رغبته الصادقة في
تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاد ، ويعلن بمقتضى
الصلاحيات المخولة له بمقتضى الإعلان الدستوري.

قرّر

(المادة الأولى)

كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الإعلان الدستوري
يبقى صحيحاً وناظراً ، ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات
المنصوصة في الإعلان الدستوري.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية.

صدر في القاهرة في ١١ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠١١ م

المشير حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (أ) الصادر في ٢٠١١/٢/١٤ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١

بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
وعلى قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قانون شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٣ ،

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣
لسنة ١٩٩١ ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية اعتباراً من أول إبريل سنة
٢٠١١ بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي لكل منهم في ٣١ / ٣ / ٢٠١١ أو
في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يُعين بعد هذا التاريخ بدون حد أدنى أو أقصى، ولا
تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل، ولا تخضع لأية ضرائب أو
رسوم .

ويُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه العلاوة الخاصة .

(المادة الثانية)

يُقصد بالعاملين بالدولة في تطبيق أحكام هذا المرسوم بالقانون العاملون
داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري

^(١)الجمهورية الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

للدولة، أو بـوحدات الإدارة المحلية، أو بالهيئات العامة، أو بغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو بشركات القطاع العام، أو بشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذو المناصب العامة والربط الثابت.

(العامة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا المرسوم بالقانون وبين الزيادة التي تنقرر اعتباراً من أول أبريل سنة ٢٠١١ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه ، وذلك بمراعاة ما يأتي :

١- إذا كان سنُّ العامل أقل من السن المقرر لانتهاء الخدمة استحق العلاوة الخاصة ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيدَ المعاش بمقدار الفرق بينهما .

٢- إذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لانتهاء الخدمة استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أدَّى إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

(العامة الرابعة)

تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا المرسوم بالقانون إلى الأجور الأساسية للعاملين لأحكامه اعتباراً من أول أبريل سنة ٢٠١٦ ، ولو تجاوز بها العامل نهاية رتب الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه ، ولا يرتب على تضم حرمات العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات الترقية طبقاً للأحكام المنظمة لها في القوانين أو اللوائح . ولا تخضع العلاوة المضمومة لأية ضرائب أو رسوم ، ومراعاة ألا يسرى هذا الإعفاء على ما يحصل عليه العامل من مكافآت أو مزايا أو غيرها ترتب على ضم العلاوة الخاصة إلى الأجور الأساسية .

وبعائل بذات المعاملة المقررة بهذه المادة من يُعين اعتباراً من أول أبريل سنة

٢٠١١ .

(المادة الخامسة)

لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التي تُفرض للعاملين بالقطاع الخاص اعتباراً من أول أبريل ٢٠١١ وما لا يتجاوز ١٥% من الأجر الأساسي للعامل في ٢٠١١/٣/٣١ .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في القاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١
بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام
قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣
وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تراد بنسبة ١٥٪ المعاشات المستحقة في ٣١ | ٣ | ٢٠١١ وفقاً لأحكام
قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر رقم ٩٠ لسنة
١٩٧٥ .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش، وتسري في شأنها جميع أحكامه،
وذلك بمراعاة ما يلي :

- ١- تُحسب الزيادة على إجمالي المعاش المستحق لصاحب المعاش أو
المستحقين عنه، ويُقصد بإجمالي المعاش مجموع المعاش الأصلي والمعاش الإضافي وما
أضيف إليهما، وذلك عدا إعانة العجز الكلي المنصوص عليها بالمادة الثانية عشرة
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين
والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .
- ٢- تستحق هذه الزيادة بالإضافة للحددين الأدنى والأقصى للمعاش .

^(١) المجلد الرسمي - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

٣- توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم بافتراض وفاة صاحب المعاش في ٢٠١١/٣/٣١ .

٤- لتسديد إعالة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، و ١٩٥٣/٦/٣٠ من المجموع المشار إليه في البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين، وتستحق لهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها في هذين القرارين .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنصوص المواد ٢١ (فقرة أولى) من أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة الأولى (فقرة ثالثة)، والمادة الثانية (فقرة أولى) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٢١ (فقرة أولى):

يُمنح -علاوةً على المعاش- تعويضٌ تقاعديٌّ شهريٌّ لمن تنتهي خدمته بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الرقت أو الاستثناء عن الخدمة ؛ ويُقدَّر هذا التعويض بما يساوي الفرق بين معاشه وبين جملة راتبه الأصلي والإضافي والتعويضات والبدلات الأصلية والإضافية الطابت المقررة لكافة الضباط بجميع فئاتهم والدرجات الأخرى من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية، وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون لمن انتهت خدمته اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن تاريخ انتهاء الخدمة للمتقاعدين بأحكامه، وتحدد التعويضات والبدلات التي تدخل في حساب هذا التعويض بناءً على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصادق رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

المادة الأولى (فقرة ثالثة) :

وَيُمنح للمنتفعين المشار إليهم أو المستحقين عنهم مكافأة إضافية بواقع راتب شهر عن كل سنة من مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية ، وتضاعف هذه المكافأة في حالات الاستحقاق للشهداء والمصابين أثناء الخدمة .

المادة الثانية (فقرة أولى) :

يُقتطَع احتياطي معاش إضافي من القنات المنصوص عليها في البندين أ ، ب من المادة ١/ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٩% شهرياً من العناصر الآتية :

(أ) بدل طبيعة العمل ، والبدلات الأخرى التي تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك المتغير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ، وما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي .

(ب) بدل الجهود الإضافية بفترة المنطقة المركزية .

(ج) علاوات أركان حرب التخصصية والوظيفية والتشكيل والعلمية والعنبرية حسب الأحوال .

(د) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ .

(هـ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ .

(و) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ .

(ز) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩ اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ .

(ح) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ ، والعلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ .

(المادة الثالثة)

يُراعى في شأن العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ ما يلي :

١- تُضاف إلى أجر الاشتراك الأساسي في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه، وذلك اعتباراً من التاريخ المحدد لضمها إلى الأجر الأساسي وفقاً للقانون الصادر بمنحها .

٢- لا يُستحق المعاش الإضافي عن هذه العلاوة الخاصة لحالات استحقاق المعاش التي تنشأ اعتباراً من تاريخ ضمها للأجر الأساسي .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١^(١)

بشأن الإعفاء من أداء الضريبة الإضافية

المستحقة على عدم أداء الضريبة العامة على المبيعات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تصدر

المرسوم بالتالي الآتي نصه وقد أصدرته

(المادة الأولى)

يُعفى المُكلفون بالضريبة العامة على المبيعات من أداء الضريبة الإضافية التي تسحق عليهم نتيجة عدم أداء الضريبة في الرصد المحدد لأدائها قانوناً ، وذلك عن شهرى يناير وفبراير ٢٠١١

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ
للقانون ١١ فبراير سنة ٢٠١١ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) في ١٦ فبراير سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١

**بتعديل بعض أبواب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠
لواجهة المتطلبات الإضافية لاستخدامات الباب الخامس
(المصروفات الأخرى)^(١)**

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة
وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يزاد الباب الخامس (المصروفات الأخرى) باستخدامات الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (لقط
وقدره أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه) وذلك لواجهة المتطلبات الإضافية
لاستخدامات الباب الخامس (المصروفات الأخرى) .

(المادة الثانية)

يخفض الباب الثالث (التوائد) باستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (لقط وقدره أربعة
مليارات وخمسمائة مليون جنيه) .

(المادة الثالثة)

تعدّل موازنة الخزنة العامة والجداول المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بالآثار المترتبة على ما تقدم .

^(١)الجمهورية الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصغير في ٢٠١١/٢/١٦ .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

التعديلات على جدول رقم (١)
الموازنة العامة للدولة - الصورة الإجمالية

(بالجنبة)

الموازنات	موازنة الجهاز الإداري	موازنة
٢٠١١/٢٠١٠		
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	* المصروفات :
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	الباب الثالث - القوائد
صفر	صفر	الباب الخامس - المصروفات الأخرى .
صفر	صفر	جملته المصروفات
صفر	صفر	إجمالي الاستخدمات

التعديلات على ملحق رقم (٢)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية
للموازنة العامة للدولة

(بالجنبة)

الموازنات	موازنة الجهاز الإداري	موازنة
٢٠١١/٢٠١٠		
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	* المصروفات :
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	الباب الثالث - القوائد
صفر	صفر	الباب الخامس - المصروفات الأخرى .
صفر	صفر	جملته المصروفات
صفر	صفر	المعجز (الفائض) النقدي
صفر	صفر	صافي حيازة الأصول المالية
صفر	صفر	المعجز (الفائض) الكلي

موازنة الخزانة العامة

استخدامات وموارد الموازنة العامة

(بالجنبيه)

موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الموارد	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الاستخدامات
	* الإيرادات	مجم ٤٥	* المصروفات :
		مجم ٤٥	حساب المآلات - الموقوفه..... حساب المآلات - المصروفات الأخرى.....
صفر	مجملة الإيرادات	صفر	مجملة المصروفات
صفر	إجمالي الموارد	صفر	إجمالي الاستخدامات

موازنة الخزانة العامة

استخدامات وموارد موازنة الجهاز الإداري

(بالجنبيه)

موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الموارد	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الاستخدامات
	* الإيرادات	مجم ٤٥	* المصروفات :
		مجم ٤٥	حساب المآلات - الموقوفه..... حساب المآلات - المصروفات الأخرى.....
صفر	مجملة الإيرادات	صفر	مجملة المصروفات
صفر	إجمالي الموارد	صفر	إجمالي الاستخدامات

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١١
بإعفاء المنشآت والمؤمن عليهم من المبالغ الإضافية^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦،
وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعفى المنشآت والمؤمن عليهم من المبالغ الإضافية المستحقة عليهم حتى
٢٠١١/١/٣١ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥، وقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وقانون التأمين الاجتماعي على
العاملين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨، على أن يكون الإعفاء
من هذه المبالغ وفقاً للنسب الآتية :

١٠٠% من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة
بالكامل في موعد غايته ٢٠١١/٦/٣٠ .
٧٥% من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة بالكامل
خلال المدة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١١/٩/٣٠ .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

٥٥% من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة بالكامل
خلال المدة من ٢٠١١/١٠/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١^(١)
بشأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية
ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير
سنة ٢٠١١ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

قرر

المرسوم بالقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

لكل من بلغ بينه وبينه ثمان عشرة سنة ميلادية في الأول من مارس سنة ٢٠١١
أن يبدلي برأيه في الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.
ويمكن إبداء الرأي في الاستفتاء بموجب بطاقة الرقم القومي دون غيرها،
وذلك وفقاً لمل الإقامة الثابت بها.

(المادة الثانية)

تشكل لجنة قضائية عليا، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الدولة،
وعضوية أقدم نالين من نواب رئيس محكمة النقض من غير أعضاء مجلس القضاء
الأعلى، وأقدم نالين لرئيس مجلس الدولة من غير أعضاء المجلس الخاص للشئون
الإدارية، ورئيس محكمة استئناف النصورة والإسماعيلية، وتكون مهمتها
الإشراف على الاستفتاء.

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة بالإشراف على كل ما يتعلق بالاستفتاء، وعلى الأخص :

١ - تحديد قواعد الاقتراع والفرز.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٨ مكرر (أ) في ٢ مارس سنة ٢٠١١.
(١) لاحظ أنه قد تم تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بموجب المرسوم بقانون رقم ٩
لسنة ٢٠١١ (انظر ص ٤٩).

٢ - تحديد عدد اللجان الفرعية والمقار التي سيجرى فيها الاستفتاء بعد أخذ رأي وزارة الداخلية.

٣ - تشكيل اللجان العامة ولجان الاقتراع والفرز، وتعيين أمين لكل لجنة.

٤ - إعلان نتيجة الاستفتاء.

وللجنة تشكيل لجان قضائية بالمحافظات لمعاونتها في أداء اختصاصاتها.

(المادة الرابعة)

مقر اللجنة القاهرة .

وتكون للجنة شخصية اعتبارية عامة، ويمثلها رئيسها.

(المادة الخامسة)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها.

ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها بأغلبية أربعة أعضاء على الأقل، وتكون قراراتها نهائية.

وتضع اللجنة قواعد تنظيم عملها وإجراءات ممارسة اختصاصاتها.

(المادة السادسة)

توفر وزارة المالية، بناءً على طلب رئيس اللجنة، الاعتمادات اللازمة لإجراء الاستفتاء.

(المادة السابعة)

تشكل أمانة عامة للجنة برئاسة أقدم الرؤساء هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا، وعضوية عددٍ كافٍ من القضاة بدرجة قاضٍ بمحكمة الاستئناف على الأقل أو من في درجتهم، يختارهم، جميعاً، المجلس الأعلى لغيرهم، وينضم للأمانة ممثل لوزارة الداخلية بخضاره وزيراها.

وتحدد اللجنة اختصاصات الأمانة ونظام العمل بها.

(المادة الثامنة)

لرئيس اللجنة طلب نواب من يرى الاستعانة به في أي شأن من شئون الأمانة العامة من بين العاملين بالدولة.

وتتحمل الجهة المنتدبة منها كامل المستحقات المالية لمن يتم ندبه، وذلك طوال مدة التدب.

(المادة التاسعة)

على كافة أجهزة الدولة معاونة اللجنة في مباشرة اختصاصاتها وتنفيذ قراراتها وتزويدها بكل ما تطلب من بيانات ومستندات ومعلومات وغير ذلك مما يعين اللجنة على مباشرة عملها.

(المادة العاشرة)

تتولى اللجنة القضائية العليا تشكيل لجان المحافظات واللجان العامة من عدد كاف من أعضاء الهيئات القضائية، وتعين أمين بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية لكل لجنة من الإداريين بالهيئات القضائية.

وبمحدد القرار الصادر بتشكيل لجان المحافظات واللجان العامة رئيسها وكذلك من محل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل.

كما تتولى اللجنة العليا تشكيل اللجان الفرعية التي يتم أمامها الاستفتاء، وتشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية، وتعين للجنة أمين وعضو بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية، محل محل أيهما، من العاملين المدنيين بالدولة.

ويجوز أن يرأس عضو من أعضاء الهيئات القضائية أكثر من لجنة فرعية، وبما لا يجاوز أربع لجان، على أن يتضمنها جميعاً، ودون فواصل، مقرر واحد يتبع لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً.

(المادة العاشرة عشر)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه :

أولاً: كل من أهدى رأيه في الاستفتاء بالمخالفة لأحكام المادة (١) من هذا المرسوم.

ثانياً: كل من أهدى رأيه رغم إعفائه من مباشرة حقوقه السياسية أو حرمانه منها أو وقفها إعمالاً للمواد (١) فقرة الأخيرة و (٢) و (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ثالثاً: كل من أهدى رأيه متحلاً اسم غيره.

رابعاً: كل من أهدى رأيه في الاستفتاء أكثر من مرة.

(المادة الثانية عشر)

يسري على الاستفتاء أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بما لا يتعارض وأحكام هذا المرسوم.

(المادة الثالثة عشر)

يُنشر هذا المرسوم بقانون بالجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويُعمل
به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١
بشأن تقسيط ضريبة الدخل المستحقة
عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تقسط - لمن يرغب من المولين - ضريبة الدخل المستحقة من واقع
الإقرار الضريبي المقدم من الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري في الموعد
القانوني عن السنة الضريبية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

(المادة الثانية)

يكون التقسيط على ثلاثة أقساط متساوية يتم سداد القسط الأول منها
مع تقديم الإقرار الضريبي، والقسطين الآخرين في موعد لا يتجاوز
٢٠١١/٦/٣٠ .

(المادة الثالثة)

لا يُستحق مقابل تأخير في حالة التزام الممول بالوفاء بأقساط الضريبة وفقاً
لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وإلا احسب مقابل تأخير اعتباراً من اليوم التالي
لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار على ما لم يتم سداؤه .

^{٢١} الجريدة الرسمية - العدد ٨ مكرر (أ) لى ٢ مارس سنة ٢٠١١ .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بالقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره:
صدر بالقاهرة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(مادة ١)

تستبدل عبارة "مقر اللجنة القاهرة الكبرى" بعبارة "مقر اللجنة القاهرة"

الواردة في نص المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١.

(مادة ٧)

تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة

٢٠١١، نصها الآتي:

ويجوز لمن يوجد وقت الاستفتاء في غير محل الإقامة الثابت بالرقم القومي

أن يبدى رأيه في الاستفتاء في أقرب لجنة استفتاء في المكان الذي يوجد فيه.

(مادة ٣)

يُنشر هذا المرسوم بالقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،

ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠١١ م).

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧^١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣
وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بالقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات يتكون
من مادتين برقمي ٣٧٥ مكرراً و ٣٧٥ مكرراً^(١)، وذلك على النحو الآتي :

الباب السادس عشر

الترويع والتخويف والمساس بالطمأنينة

"البطلة"

مادة ٣٧٥ مكرراً: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد واردة في نص آخر،
يعاقب بالخس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بنفسه أو بواسطة الغير
باستعراض القوة أو التلويح بالعنف أو التهديد بأيهما أو استخدامه ضد الغير
عليه أو مع زوجته أو أحد أصوله أو فروع، وذلك بقصد ترويعه أو التخويف
ياحقاق أى أذى مادي أو معنوي به أو الإضرار بممتلكاته أو سلب ماله أو
الحصول على منفعة منه أو التأثير في إرادته لغرض السطو عليه أو إرغامه على
القيام بعمل أو جمله على الامتناع عنه، أو تعطيل تنفيذ القوانين أو التشريعات أو

^(١) النسخة الرسمية - العدد ١٠ (توقيع) الصادر في ٢٠١١/٢/١٠

مقاومة السلطات، أو منع تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية واجبة التنفيذ، أو تكدير الأمن أو السكينة العامة، متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب في نفس المجنى عليه أو تكدير أمنه أو سكنته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بمجربته الشخصية أو شرفه أو اعتباره .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات إذا وقع الفعل من شخصين فأكثر، أو باصطحاب حيوان يثير الذعر، أو بحمل أي أسلحة أو عصي، أو آلات أو أدوات أو مواد حارقة أو كاوية أو غازية أو مخدرات أو متومة أو أي مواد أخرى ضارة، أو إذا وقع الفعل على أنثى، أو على من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة .

ويقتضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها .

مادة ٣٧٥ مكرراً (أ): يضاعف كل من الحدين الأدنى و الأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة أخرى تقع بناءً على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، و يُرفع الحد الأقصى لعقوبي السجن و السجن المشدد إلى عشرين سنة لأية جنابة أخرى تقع بناءً على ارتكابها، وتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن إذا ارتكبت جنابة الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي إلى موت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بناءً على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، فإذا كانت مسبقةً بإصرار أو ترصد تكون العقوبة السجن المؤبد أو المشدد.

وتكون العقوبة الإعدام إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ مكرراً أو اقترنت أو ارتبطت بها أو تلتها جنابة القتل العمد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

و يُقتضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه بحيث لا تقل عن سنة و لا تتجاوز خمس سنين.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م).

المشير / حسين منطواوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

و على قانون العقوبات ؛

و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يستبدل بمصوص المواد أرقام (٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٦٩ مكرراً ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ مكرراً) من قانون العقوبات النصوص الآتية :

مادة ٢٦٧ : من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد .
وعقاب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجني عليها لم يبلغ سنّها ثنائي عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها، أو بمن لهم سلطة عليها، أو كان محادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، أو تعدد الفاعلون للجريمة .

مادة ٢٦٨ : كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالسجن المشدّد .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثنائي عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان مرتكبها أو أحد مرتكبيها ممن نصّ عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقلّ عن سبع سنوات ، و إذا اجتمع هذان الظرفان معاً يحكم بالسجن المؤبد .

الجريدة الرسمية - العدد ١١ (مكرر) الصغر في ٢٠١١/٢/٢٢ .

مادة ٢٦٩: كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سنّ كلّ منهما ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن، و إذا كان سنه لم يجاوز اثني عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان من وقعت منه الجريمة من نصّ عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧، تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ٢٦٩ مكرراً: يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل من وُجد في طريق عام أو مكانٍ مطروقٍ مَرَضُ المارة على الفسق بإشارات أو أقوال

لإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة و غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه ، و يستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ٢٨٨: كل من عطف بالتحايل أو الإكراه طفلاً ذكراً لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة -بهنسه أو بواسطة غيره- يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٢٨٩: كل من عطف -بهنسه أو بواسطة غيره- من غير تحايل و لا إكراه طفلاً لم يبلغ سنّه اثني عشرة سنة ميلادية كاملة يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان الطفل المخطوف قد تجاوز سنه اثني عشرة سنة ميلادية كاملة و لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة.

لإذا كان المخطوف أنثى تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين .

ومع ذلك يُحكم على فاعل جنابة الخطف بالإعدام أو السجن المؤبد إذا القرت بها جريمة مواءمة المخطوف أو هتك عرضه.

مادة ٣٠٦ مكرراً (أ): يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر و لا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض لشخص بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يخلش حياته في طريق عام أو مكان مطروق .
و يسري حكم الفقرة السابقة إذا كان خدشُ الحياة قد وقع عن طريق التليفون أو أي وسيلة من وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية .
فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفترتين السابقتين خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى، فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة و غرامة لا تقل عن ألف جنيه و لا تزيد على خمسة آلاف جنيه.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٢ مارس سنة ١٩١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
الخاص بنظام الأحزاب السياسية^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

نور

المرسوم بقانون اتني نصه و قد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام (٤ ، ٦ بند ١* ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٧)
من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، المواد
الآتية :

مادة ٤: يُشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يأتي :

أولاً- أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يشابه اسمَ حزب قائم .

ثانياً- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو
أساليه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن
القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي و النظام
الديمقراطي .

ثالثاً- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في
اختيار قياداته أو أعضائه على أساس ديني ، أو طائفي ، أو لغوي ، أو
جغرافي ، أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

رابعاً- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات
العسكرية أو شبه العسكرية .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكر (أ) ، قصدر في ٢٠١١/٣/٢٨ .

خاصة - عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي .
سادساً - علانية مبادئ الحزب و أهدافه و أساليبه و تنظيماته ووسائل
و مصادر تمويله .

مادة ١٤ (١) : ١- أن يكون مصرياً ، فإذا كان متجنساً وجب أن
يكون قد مضى على تجنسه خمس سنوات على الأقل ، و مع ذلك يشترط فيمن
يشترك في تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصري .

مادة ٧ : يُقدّم الإخطار بتأسيس الحزب كتابةً للجنة الأحزاب المنصوص
عليها في المادة (٨) من هذا القانون ، مصحوباً بتوقيع خمسة آلاف عضو من
أعضائه المؤسسين مصادقاً رسمياً على توقيعاتهم ، على أن يكونوا من عشر
محافظات على الأقل بما لا يقل عن ثلاثمائة عضو من كل محافظة .

و يرفق هذا الإخطار بجميع المستندات المتعلقة بالحزب ، و بصفة خاصة ،
نظامه الأساسي و لائحته الداخلية و أسماء أعضائه المؤسسين و بيان الأموال التي
تم تبريرها لتأسيس الحزب و مصادرها ، واسم من يتوب عن الأعضاء في
إجراءات تأسيس الحزب .

و يُعرض الإخطار عن تأسيس الحزب و المستندات المرفقة به على اللجنة
المشار إليها في الفقرة الأولى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا
الإخطار .

مادة ٨ : تشكل لجنة الأحزاب السياسية من النائب الأول لرئيس محكمة
التنقيض رئيساً ، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ، و رئيسين بمحاكم
الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ، و نائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما
المجلس الخاص .

و تكون محكمة النقض مقررًا للجنة .

و تخصص اللجنة بفحص و دراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية
طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها و أربعة من أعضائها، و تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أربعة أصوات على الأقل.

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلبُ المستندات و الأوراق و البيانات والإيضاحات التي ترى لزومتها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك ، و لها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أي جهة، وأن تجري ما تراه من بحوث بنفسها أو بـلجنة فرعية منها ، و أن تكلف من تراه من الجهات الرسمية أو العلمية بإجراء أي تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها .

ويتولى مؤسسو الحزب أو من ينوب عنهم في إجراءات تأسيسه نشر أسماء مؤسسيه الذين تضمنهم إخطار التأسيس على نفقتهم في صحيفتين يوميتين واسمعتي الانتشار خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار، و ذلك على النموذج الذي تعده لهذا الغرض لجنة شئون الأحزاب ، مع إبلاغ اللجنة بمحصول الإعلان.

وتعدُّ الحزب مقبولاً بمرور ثلاثين يوماً على تقديم إخطار التأسيس دون اعتراض اللجنة ، و في حالة اعتراض اللجنة على تأسيس الحزب ، تصدر قرارها بذلك ، على أن تقوم بعرض هذا الاعتراض خلال ثمانية أيام على الأكثر على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا لتأييده أو إلغائه ، و يحير القرار كأن لم يكن بعدم عرضه على هذه المحكمة خلال الأجل المحدد .

وتنشر القرارات التي تصدرها اللجنة بعدم الاعتراض على تأسيس الحزب أو الحكم القضائي برفض الاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية و في صحيفتين يوميتين واسمعتي الانتشار خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار أو الحكم .

مادة ٩٩: يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسي اعتباراً من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوماً على إخطار لجنة شئون الأحزاب دون اعتراضها ، أو لتاريخ إصدار اللجنة موافقتها على تأسيس الحزب، أو لتاريخ صدور حكم الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار اعتراض لجنة شئون الأحزاب على تأسيس الحزب ، أو لمضي مدة الثمانية أيام اللازمة لعرض اعتراض اللجنة على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا .

مادة ١١: تتكون موارد الحزب من اشتراكات أعضائه ، و تبرعات الأشخاص الطبيعيين المصريين ، و كذلك من حصيله استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي .

و لا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب .

و لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخصي اعتباري و لو كان متمتعاً بالجنسية المصرية .
و يلتزم الحزب بأن يحظر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات ، و بالبيانات الخاصة بالمتبرعين ، و ذلك في نهاية كل عام .
و لا تخصم قيمة التبرعات التي تقدم للأحزاب من وعاء أي ضريبة .

مادة ١٢: يجوز لرئيس لجنة الأحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا الحكم بحل الحزب و تصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها ، و ذلك إذا ثبت من تقرير النائب العام ، بعد تحقيق بجره ، تخلف أو زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون.

و على المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال الثمانية أيام التالية لإعلانه إلى رئيس الحزب بمقره الرئيسي ، و تفصيل المحكمة في الطلب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الجلسة المذكورة .

(المادة الثانية)

تلغى المادة (١٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٨ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

الخاص بنظام الأحزاب السياسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
و على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفرغ في الاختصاصات؛

قرر

(المادة الأولى)

يفوض السيد الدكتور / سمير يوسف على الصياد - وزير التجارة والصناعة
في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتين (١ ، ٣) من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالقاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(لنوافق ٢٧ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤ لسنة ٢٠١١

بتفويض وزير التضامن والعدالة الاجتماعية في بعض الاختصاصات رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة خاصة باسم بنك ناصر
الاجتماعي ؛
وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة
٢٠٠٢

قرر

(المادة الأولى)

يلتزم السيد الدكتور/ جريدة عبد الحالق السيد محمد - وزير التضامن والعدالة
الاجتماعية في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فيما يأتي :
- القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة خاصة باسم بنك ناصر الاجتماعي ؛
- المادة ثان (٤٩ ، ٥٠) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالثانون
رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

(المادة الثانية)

يلتزم كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالامارة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٥ لسنة ٢٠١١

بتفويض وزير الثقافة في بعض الاختصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى قانون تنظيم أكاديمية الفنون الصادر بالقانون رقم ١٥٨ لسنة
١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

قرر

(المادة الأولى)

يلتزم السيد المهندس / محمد عبد المنعم محرم الصاوي - وزير الثقافة في مباشرة
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون تنظيم أكاديمية الفنون الصادر
بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ ، وذلك فيما عدا تعيين رئيس الأكاديمية وإنشاء معاهد
أخرى أو فروع للأكاديمية ، وكذلك إصدار اللائحة التنفيذية .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الحاد الإذاعة والتليفزيون

المعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ؛

أقرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور / سامي محمد ربيع الشريف - رئيساً لمجلس أمناء اتحاد

الإذاعة والتليفزيون ويكون له الاختصاصات الوزارية المختصة بالإعلام فيما يخص

وكالة الأجهزة والقطاعات والهيئات التابعة لوزارة الإعلام سابقاً .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣ مارس سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ هـ

بدعوة الناجين إلى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الأخلاص على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٢٠١١ هـ :

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ :

أقرر :

(المادة الأولى)

التابعين طبقاً لأحكام المادة (١١) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ ،
مدمورين للاجتماع في سائر طوائف الاستفتاء - التشريعية المختصة ، وذلك لإبداء الرأي
للاستفتاء على ما يأتي :

لتعديل المواد (٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٨) من دستور جمهورية
مصر العربية -

إلحاق المادة (١٧٩) من الدستور -

إحالة فكرة أخيرة للمادة (١٨٩) ومادتين جديديتين برقمي ١٨٩١ مكرراً ،
١٨٩٢ مكرراً ، إلى الدستور -

(المادة الثانية)

يجرى عملية الاستفتاء - المشار إليها يوم السبت الموافق ١٩ من مارس سنة ٢٠١١ هـ
وتبدأ في الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي في الساعة مساءً بالكيفية المنصوص عليها
في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ

(المادة الثالثة)

على اللجنة القضائية العليا المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ
وسائر الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار -

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية -

صدر بالقاهرة في ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢ مارس سنة ٢٠١١ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية :
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ :
وعلى ما اقترحه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر :

نور

(المادة الاولى)

يعين السيد الأستاذ الدكتور / أسامة محمد محمد حسن العبد - رئيساً لجامعة
الأزهر حتى تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالقاهرة في ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ٥ مارس سنة ٢٠١١ م) .

الحشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ في ١٠ مارس سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢ .

تسدد :

(المادة الاولى)

يعين السيد الأستاذ الدكتور / عصام عبد العزيز أحمد شرف - رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثانية)

يعين كل من :

السيد الأستاذ الدكتور / يحيى عبد العزيز عبد الفتاح الجمل	نائباً لرئيس مجلس الوزراء .
السيد الدكتور / سيد عبده مصطفى مشعل	وزير دولة للإنتاج الحرسى
السيد الدكتور / حسن أحمد بولس	وزيراً للكهرباء والطاقة
السيد / فائزة محمد أبو النجدا	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولى
السيد المهندس / ماجد جورج إلياس غطاس	وزير دولة لشئون البيئة
السيد / محسن النعماني محمد حلال	وزير دولة للتنمية المحلية
السيد الدكتور / محمد فتحى عبد العزيز البرادعى	وزيراً للإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
السيد الدكتور / عبد الله الحسينى أحمد حلال	وزيراً للأولويات
السيد الدكتور / سمير محمد رضوان	وزيراً للمواصلات
السيد المهندس / إبراهيم أحمد منجوع	وزيراً للطيران المدني
السيد المهندس / عاطف عبد الحميد مصطفى	وزيراً للسياحة
السيد الدكتور / حسين إسماعيل العظمى	وزيراً للموارد المائية والرى
السيد الدكتور / أيمن قريش أبو حنيفة	وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضى

السيد الدكتور / عمرو عزت سلامة
 السيد الدكتور / أحمد جمال الدين موسى
 السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
 السيد الدكتور / أشرف محمود إبراهيم حاتم
 السيد الدكتور / حمودة عبد الحفيظ السيد
 السيد الدكتور / سمير يوسف علي الصياد
 السيد / ميسر فقيري محمد الكسور
 السيد المستشار / محمد عبد الحفيظ إبراهيم الجندي
 السيد / منصور عبد الكريم مصطفى هسوي
 السيد الدكتور / تيسل عبد الله العسوي
 السيد الدكتور / أحمد حسن كبري أحمد القرهي
 السيد الدكتور / عماد بدر الدين محسنة أبو غازي
 السيد ألكهنس / محمد عبد الله محمد عبد الحفيظ غراب
 وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
 وزيراً للتربية والتعليم
 وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
 وزيراً للصحة والسكان
 وزيراً للتضامن والمصالحة الاجتماعية
 وزيراً للصناعة والتجارة الخارجية
 وزيراً للمصناعة
 وزيراً للتخطيط
 وزيراً للخطوط الجوية
 وزيراً للتسويق العامة والهجرة
 وزيراً للتجارة
 وزيراً للتشغيل والتشغيلية

(المادة 100)

يكون السيد الوزير / محمد حسن طنطاوي سليمان - رئيس المجلس الأعلى للتراث المسماة
 الوزير المختص بشؤون وزارة الدفاع والإنتاج الحربي .

(المادة 101)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠١٦ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للتراث المسماة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١

بتعيين وزير العدل في بعض الاختصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يقوم السيد المستشار / محمد عبد العزيز إبراهيم الجندي - وزير العدل في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة (٣) من قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ فيما هذا تعيين أمين عام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٢ لسنة ٢٠١١

بمقرعش وزير الصناعة والتجارة الخارجية في بعض الاعصصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

فسرد :

(المادة الاولى)

بمقرعش السيد الدكتور / سمير يوسف على الصباد - وزير الصناعة والتجارة الخارجية

في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتين (١ - ٣) من القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر .

(المادة الثانية)

يلقى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صمد بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١

بالتوفيق على التعديل السادس لالتفاهة للمساعدة المتوقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل السادس لالتفاهة المساعدة المتوقعة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٢/٢/٢٠١١ هـ :

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ هـ ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

أقرر :

(المادة الأولى)

يكون السيد الدكتور / عصام شرف - رئيس مجلس الوزراء - الوزير المختص

بشؤون الأزهر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(المؤقت ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١^١

بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر ، وذلك مع الاحتفاظ بشروط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
وتُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ٢٢ يولييه سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المعيشة والدخل
من البيئة (حياة)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون اتقي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ
٢٠١٠/٨/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن المعيشة والدخل من البيئة (حياة) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٣٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ :

وعلى الرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

تسود :

(المادة الأولى)

بموجب السبب الدكتور / عصام عبد المزين أحمد شرف - رئيس مجلس الوزراء ،

في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القوانين والقرارات والقواعد

والأحكام الآتية :

١ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجمان في العقارات للملكة للدولة والتصرف عن أموالها للتقسيط .

٢ - المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بترع الملكية والاستيلاء على العقارات .

٣ - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .
ولذلك فيما عدا تعيين شيخ الأزهر ومنح الصلابة القنوية لجامعة الأزهر أو إحدى كلياتها وتعديل اللائحة التنظيمية للقانون .

٤ - المادة (٣) من قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالمادون

رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتعيين أمين عام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

٥ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منح معاشات ومكافآت استقراطية .

٦ - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مولات

القطاع العام .

٧ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبايات .

٨ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتقرير معاشات أو إعانات أو عروض من الحسنة

في النسي والمال نتيجة للأعمال الحربية .

٩ - قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . وذلك فيما عدا تعيين رؤساء الجامعات وإنشاء كليات ومعاهد تابعة للجامعة وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون .

١٠ - القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ، وذلك فيما عدا تعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة .

١١ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر .

١٢ - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

١٣ - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بوظائف الدرجة التمتازة وفيما عدا حكم البند (٦) من المادة (٩٤) من القانون المشار إليه .

١٤ - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون فيما عدا تعيين رئيس مجلس الأمناء وأحكام الفئتين (٤ ، ١٨) .

١٥ - قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما عدا المواد (٩ ، ٣٥ ، ٣٠) .

١٦ - قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢

١٧ - قانون تنظيم الإعفاءات الجزائية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

١٨ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزوح ملكية العقارات للمستفعة العامة .

١٩ - تشكيل وإعادة تشكيل مجالس إدارة الهيئات العامة والأجهزة ومراكز

البحوث والمجالس العليا والاتحادات وتعيين رؤسائها وأعضائها وشاغلي الوظائف العليا بها والوحدات التابعة لها وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ، ومكافآتهم وذلك فيما عدا من يشغل منهم درجة وزير أو يفرجة نائب وزير .

٢٠ - إعارة رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ، وكذلك إحصارة جميع العاملين المدنيين الذين يعينون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقاً لأى قانون خاص .

٢١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تطوير الهيئة العامة للتصنيع فيما يتعلق بتعيين نائب رئيس الهيئة .

٢٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن جمعية الهلال الأحمر .

٢٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الترخيص بسنتر كبار العاملين بالدولة والقطاع العام .

٢٤ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ بقرار تعويضات وبدلات سفر في المهام الخاصة .

٢٥ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

٢٦ - الاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية في التأسيسات العامة للرفقة بترارين وخط الموازنة العامة للدولة . وكذلك التأسيسات الخاصة الواردة في موازنة بعض الجهات .

٢٧ - تعيين محلى جمهورية مصر العربية في مجلس محافظى صندوق النقد الدولى ومجلس محافظى البنك الدولى للإشياء والتصميم ومجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية وبنك التنمية الأخرى وغيرها من المؤسسات والهيئات والقطاعات الإقليمية الدولية .

(المسألة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

(المسألة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالامارة في ٥ وبيع الآخر سنة ١٤٣٣ هـ

{ الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م } .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١

بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة - مصر .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣/٢/٢٠١١ ،

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

أمر

المرسوم بقانون الآتي نصه، و قد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة - مصر، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣٠ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل التاسع لاتفاقية مساعدة الموقَّع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ بين
حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحسين الصحة وتنظيم الأسرة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل التاسع لاتفاقية مساعدة الموقَّع في القاهرة بتاريخ
٢٠١٠/٩/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن تحسين الصحة وتنظيم الأسرة ، وذلك مع الحفاظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره . . .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة

الموقع في القاهرة بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ و

بعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

لقرر :

المرسوم بقانون الآتى نصه . وله تصديده

(المادة الاولى)

يؤتى على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٢

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث

القطاع المالى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به

من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٤٣٢هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١م) .

الحشيش / حسين قطعاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١
بتجريم الاعتماد على حرية العمل وتقريب المنشآت^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وحيث إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تفهم كافة المطالبات القنوية لجميع فئات المجتمع ، ويقر بحقوقهم في الوقفات والمظاهرات السلمية ، ويسعى إلى العمل الجاد على تنفيذها دونما إخلال بدولاب العمل ودونما تأثير على استقرار العمل في قطاعات الدولة المختلفة وكافة المؤسسات العامة أو الخاصة ؛
وحيث ظل ما يمر به البلاد من مرحلة حرجية من تاريخها تتطلب حماية أمنها واقتصادها من التلاعب بما يهدف لتحقيق أزماتها الحالية والاستجابة لما ظهر من مطالب مشروعة لكافة فئات المجتمع وتلبية ؛

فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاود التأكيد على رغبته الصادقة في تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاد ، ويعلن بمقتضى الصلاحيات المخولة له بمقتضى الإعلان الدستوري ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، يُعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا

^(١) التجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرراً (١) الصادر في ٢٠١١/١/١٢ .

تجاوز حسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بعمل وثقة أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها.

ويُعاقب بذات العقوبة المقررة في الفقرة السابقة كل من حرّض أو دعا أو روج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة من طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لأي من الأفعال السابقة ولو لم يتحقق مقصده.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أثناء الوثقة أو النشاط أو العمل، أو إذا ترتب على الجريمة تخريب إحدى وسائل الإنتاج أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الإحلال بالنظام أو الأمن العام أو إلحاق الضرر بالأموال أو المباني أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة
وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة
التنفيذية للقانون المشار إليه ؛
وعلى موازنة مدينة البحوث الإسلامية للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

أقر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُضم موازنة مدينة البحوث الإسلامية إلى موازنة الأزهر الشريف، ويُعدُّ
بشأنهما موازنة واحدة اعتباراً من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ .

(المادة الثانية)

يُضمُّ العاملون بمدينة البحوث الإسلامية بذات أوضاعهم الوظيفية إلى
العاملين بالأزهر الشريف، ويصدر بذلك قرار من شيخ الأزهر .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، ويُلقى كل ما يخالفه من أحكام، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرحوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١

بفتح اقتصاد إحتالي والموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

لمواجهة التحديات الإضافية لدعم السلع التموينية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

يؤخذ الباب الخامس (الاقتراض) بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (ألف وستمائة مليون جنيه)
ويتم تغطيته عن طريق إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات .
(المادة الثالثة)

تعدل موازنة الحكومة العاشرة والجداول المرتبطة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بالآثار المترتبة على ما تقدم .
(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون .
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة **قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة** **رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١**

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
- وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية :
- وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري :
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئة العامة للتحكيم واختبارات الفطن :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن الهيئة العامة للسلع التموينية والقرارات المعدلة له :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية :
- وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

قرر :

(المادة الأولى)

يتمتع وزير التضامن والمعالجة الاجتماعية للجهات الآتية :

- ١ - قطاع التجارة الداخلية عدا الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية
- 2 - قطاع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .
- ٣ - الهيئة العامة للسلع التموينية .
- ٤ - جهاز تنمية التجارة الداخلية .
- ٥ - مصلحة دمج الصوغات والموازين .

(المادة الثانية)

يكون وزير التضامن والمعالجة الاجتماعية الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ ويتجده جهاز حماية المستهلك .

(المادة الثالثة)

يتبع وزير الصناعة والتجارة الخارجية الهيئة العامة للتحكيم والمختبرات الفطن ويكون الوزير المختص بتطبيق القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ

(التاريخ ٢٢ مارس سنة ٢٠١١ م) :

المشيز / حسين عططاوي

رئيس المجلس الأعلى للقرات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
في شأن هيئة الشرطة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
و على قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ و المادة ٨٩ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، النصان الآتيان :

الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ : "وتسري أحكام المواد (٣/١٧ ، ١٨ ، ٨٩) على أمناء و مساعدي الشرطة فقط".

المادة ٨٩ : "إذا انتهت خدمة ضابط الصف أو جندي الدرجة الأولى بهيئة الشرطة بالاستقالة أو النقل إلى جهة أخرى جاز إعادة تعيينه في خدمتها إذا توافرت فيه الشروط المقررة في المادة ١١ من هذا القانون ، أما بعد القضاء مدة السنة فيجوز إعادة تعيينه تعييناً مبدئياً في أدنى الدرجات ، و يتقاضى أولَ مرتبها إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون آخر تقريرين سنوين حصل عليهما بتقدير جيد على

الأقل.

- ٢- ألا يكون قد مضى على نقله أو استقالته من الخدمة مدة تزيد على
خمس سنوات .
- ٣- أن يستوفي شروطاً اللياقة الصحية و الهدنية بقرار من الجهة الطبية
المختصة .
- ٤- ألا يكون قد سبق الحكمُ عليه في جريمة أو في جريمة مخلة بالشرف أو
الأمانة . *

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسومُ بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون،
و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢هـ .

(الموافق ٢١ أبريل سنة ٢٠١١م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١
بإلغاء العمل بنظام التوقيت الصيفي^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ،
و على القانونين رقمي ١٤١ لسنة ١٩٨٨ ، ١٤ لسنة ١٩٩٥ في
شأن تقرير نظام للتوقيت الصيفي ،
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه
(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٨ بتقرير نظام للتوقيت الصيفي
والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٥ المعدل له .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ (مكرر) في ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
و على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج
الفكري ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُسَـمَدَل مسمى جائزة النيل بمسمى جائزة مبارك في كل من مجالات
الآداب والفنون ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والعلوم التكنولوجية المتقدمة
الوارد النص عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القرار
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري ولتشجيع
العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب. والقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥ ،
١١٧ لسنة ٢٠٠٨ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ (مكرر) في ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ ؛
وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون رئيس مجلس الوزراء - الوزير المختص بتطبيق قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك مع عدم الإخلال بقرارات رئيس الجمهورية التي صدرت وزرا - مختصين ببعض شركات قطاع الأعمال العام .
ولرئيس مجلس الوزراء - أن يفرض في بعض اختصاصاته التي يفرضها قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار إليه .

(المادة الثانية)

ويكون لرئيس مجلس الوزراء - الاختصاصات التي كانت مشروطة لرئيس الاستثمار ووزارة الاستثمار وما كان يتمتع بها من -هوان عام وحافز وخدمات وأجهزة .
ولسيادته أن يفرض في بعض هذه الاختصاصات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٦ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛

و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
و على قانون العقوبات ؛
و على قانون الإجراءات الجنائية ؛
و على قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

و على قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرفناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة ٧٤ من قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :

إذا لم يكن للمتهم بجناية أو جنحة معاقب عليها بالخس وجوباً محام ،
وجب على المحكمة أن تدب له محامياً للدفاع عنه .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم ٨ مكرراً^(١) إلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، نصها الآتي :

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ مكرر (أ) الصادر في ١٠ مايو سنة ٢٠١١ .

يختص القضاء العسكري ، دون غيره ، بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في الأبواب (الأول و الثاني و الثالث و الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات و الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع التي تقع من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لأحكام هذا القانون ، و لو لم يبدأ التحقيق فيها إلا بعد تقاعدهم .

و يكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لنيات الفحص و التحقيق المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع .

و في جميع الأحوال تختص النيابة العسكرية ، دون غيرها ، ابتداءً بالتحقيق و الفحص ، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية ، أحالتها إلى جهة الاختصاص .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و يكون له قوة القانون ، و يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠١١ م).

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠١١ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تستبدل بالمواد أرقام ٣ مكرراً ، ومكرراً (أ) ، ومكرراً (ب) ، ومكرراً (ج) ومكرراً (د) ومكرراً (هـ) ، ومكرراً (و) ، ومكرراً (ز) ، ومكرراً (ح) ، ومكرراً (ط) ، والمادة (٥) ، والمادة (٧) ، والمادة (١٠) ، والمادة (١١) ، والمادة (١٥) ، والمادة (٢٠) ، والمادة (٢٢) ، والمادة (٢٤) ، والمادة (٢٦) ، والمادة (٣١) ، والمادة (٣٢) ، والمادة (٣٦) ، والمادة (٣٧) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المواد الآتية :

مادة ٢ مكرراً: تجرى انتخابات كل من مجلسي الشعب والشورى والاستفتاء تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ .

مادة ٣ مكرراً (أ): تشكل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية السادة: أقدم نائين من نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نائين لرئيس مجلس الدولة ، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف نائين لرئيس محكمة استئناف القاهرة .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ (تبع) قصري في ٢٠١١/٥/١٩ .

ويراعى عدم الجمع بين عضوية هذه اللجنة وعضوية أية لجنة أخرى تشرف على أعمال الانتخابات أو الاستفتاءات العامة.

وتختار المجالس العليا للهيئات القضائية المشار إليها عضواً احتياطياً بمراعاة الأقدمية .

وتكون للجنة العليا للانتخابات شخصية اعتبارية عامة، وأمانة فنية دائمة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية، ويكون مقرها القاهرة الكبرى، ويختار رئيسها^(*).

مادة ٢٢ مكرراً (ب): يختار رؤساء الهيئات القضائية وزير العدل بأسماء أقدم النواب المختارين من بين كل جهة، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير العدل.

مادة ٢٢ مكرراً (ج): إذا قام مانع لدى رئيس اللجنة بحل عمله أقدم رؤساء محاكم الاستئناف ، وإذا وُجد مانع لدى أحد أعضاء اللجنة حل عمله العضو الاحتياطي الذي رشحه المجلس الأعلى للجهة التي يعمل بها ، وفي جميع الأحوال يكون الحلول طوال مدة قيام المانع، وفي هذه الحالة يختار المجلس الأعلى للهيئة القضائية للمعزى عضواً احتياطياً آخر.

مادة ٢٢ مكرراً (د): تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها و ٤ من أعضائها على الأقل، وتكون مداولاتها سرية، وتصدر قراراتها بأغلبية ٤ من تشكيلها على الأقل.

وتنشر القرارات التنظيمية للجنة في الوقائع المصرية، كما يُنشر ملخص وانطباقها في جريدتين صباحيتين واسعتي الانتشار.

مادة ٢٢ مكرراً (هـ): تشكل اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية بكل محافظة برئاسة رئيس محاكم الاستئناف وعضوية مستشار بمجلس الدولة ورئيس المحكمة الابتدائية وأحد نواب رئيس هيئة قضايا الدولة وأحد نواب رئيس هيئة النيابة الإدارية يختارهم المجالس العليا للجهات المشار إليها ، وتختار كل من تلك المجالس العليا عضواً احتياطياً محل العضو الأصلي عند قيام مانع لديه.

(*) منصوبة بالاستمرارية الصادر عن الجمعية العامة لرئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٣٢ مكرراً (ق): تختص اللجنة العليا للانتخابات -فضلاً عما هو مقرر لها بهذا القانون- بما يأتي :

أولاً : تشكيل اللجان العامة للانتخابات ولجان الاقتراع والقرز المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وتعيين أمين لكل لجنة.

ثانياً : الإشراف على إعداد جداول الانتخابات من واقع بيانات الرقم القرمى ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها والإشراف على القيد بها وتصحيحها.

ثالثاً : وضع وتطبيق نظام للرموز الانتخابية بالنسبة لمرشحي الأحزاب السياسية والمستقلين.

رابعاً : تلقى البلاغات والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية والتحقق من صحتها وإزالة أسبابها.

خامساً : وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني المصرية والدولية في متابعة كافة العمليات الانتخابية.

سادساً : وضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية بمراعاة أحكام المادة (٤) من الإعلان الدستورى والمادة الحادية عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، على أن تتضمن هذه القواعد حظر استخدام شعارات أو رموز أو القيام بأنشطة للدعاية الانتخابية ذات الطابع الدينى أو على أساس الطرفة بسبب الجنس أو الأصل.

سابعاً : وضع قواعد توزيع الوقت المتاح -خاصة فى أوقات الذروة- لثبث التلفزيون والإذاعي بغرض الدعاية الانتخابية فى أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة على أساس المساواة التامة.

ثامناً : إعلان النتيجة العامة للانتخابات والاستفتاء.

تاسعاً : تحديد مواعيد الانتخابات التكميلية.

عاشرأ : إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالانتخابات.

مادة ٢٢ مكرراً (ن): على المرشح أن يلتزم بالقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية على الوجه المبين بال دستور والقانون.

مادة ٢٣ مكرراً (ج): مع عدم الإخلال بأحكام المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب يعرّب على مخالفة الدعاية الانتخابية للحظر المتصوص عليه في البند (سادساً) من المادة (٣) مكرراً (و) من هذا القانون ، شطبُ اسم المرشح من قائمة المرشحين في الدائرة، ويعرّب رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى ما قبل انتهاء عملية الاقتراع طلبُ شطبِ اسم المرشح في تلك الحالة من المحكمة الإدارية العليا.

وتفصيلُ المحكمة الإدارية العليا في الطلب على وجه السرعة دون عرضه على هيئة مفوضى الدولة، وذلك بحكم لا تجوز المنازعة في تنفيذه إلا أمام المحكمة التي

أصدرت الحكم ، فإذا قطعت المحكمة بشطب اسم المرشح إلى ما قبل بدء عملية الاقتراع، تستكمل إجراءاته بعد استبعاد من تم شطب اسمه ، أما إذا بدأت عملية الاقتراع قبل أن تفصل المحكمة في الطلب، فتستمر إجراءات الاقتراع، على أن توقف اللجنة العليا للانتخابات إعلان النتيجة في الانتخابات التي يشارك فيها المرشح المطلوب شطبه إذا كان حاصلاً على عدد من الأصوات يسمح بإعلان

فوزه أو بإعادة الانتخاب مع مرشح آخر ، فإذا قطعت المحكمة بشطبه تعاد الانتخابات بين باقي المرشحين . وفي جميع الأحوال يتم تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان .

مادة ٢٤ مكرراً (هـ): يشكل رئيس اللجنة العامة أمانة عامة لها برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من في درجته، وعضوية عددٍ كافٍ من القضاة يختارهم مجلس القضاء الأعلى، ويمثل لوزارات الداعية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون. وتحدد اللجنة اختصاصات الأمانة العامة ونظام العمل بها. ولرئيس اللجنة أن يطلب نداءً من برى الاستعانة

به في أي شأن من شئون الأمانة العامة من بين العاملين في الدولة والخبراء المتخصصين.

وفي جميع الأحوال تتحمل الجهة المنتدبة منها إلى الأمانة العامة كامل المستحقات المالية لمن يعم ندرته كما لو كان قائماً بالعمل لديها، وذلك طوال مدة التدب.

مادة ٥: نشأ قاعدة بيانات للناخبين تقيد فيها تلقائياً من واقع بيانات الرقم القومي الثابتة بقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية أسماء من توافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم أي مانع من مواعيد مباشرة الحقوق السياسية على مدار العام، وذلك في المكان وبالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية.

مادة ٦: تقوم النيابة العامة بإبلاغ اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الداخلية بالأحكام النهائية التي يتروى عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها.

وفي حالة فصل العاملين في الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف تقوم الجهة التي كان يتبعها العامل بهذا الإبلاغ.

ويجب أن يتم الإبلاغ في جميع الحالات خلال ١٥ يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم أو القرار نهائياً.

مادة ١٠: لا يجوز إدخال أي تعديل على قاعدة بيانات الناخبين بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء.

مادة ١١: الموطن الانتخابي هو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومي.

مادة ١٥: لكل من أهمل قيد اسمه في قاعدة بيانات الناخبين بغير حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير قاعدة البيانات، أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه في قاعدة بيانات الناخبين أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق، أو حذف اسم من قيد من غير حق، أو تصحيح البيانات الخاصة

بالتقيد. وتقدم هذه الطلبات كتابةً على مدار العام إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة "١٦" من هذا القانون، وتقيد بحسب وروحها في سجل خاص وتعطى إيصالات لتقديمها.

مادة ٢٠: على قلم كتاب المحكمة إخطار مدير الأمن ولجنة الانتخابات بالمحافظة ولجان التقيد بالأحكام الصادرة بتعديل الجداول وذلك خلال الخمسة أيام التالية لصدورها، وبإعاعي في كل ما سبق ما ورد بالمادة (١٠).

مادة ٢٢: يُعَيَّن ميعادُ الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية، والتكميلية بقرار من رئيس اللجنة العليا للانتخابات، ويكون إصدار القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بثلاثين يوماً على الأقل.

أما في أحوال الاستفتاء فيجب أن يتضمن القرار المواعيد المنصوص عليها في حالة الاستفتاء المقررة في الدستور.

مادة ٢٤: يُحدد اللجنة العليا للانتخابات عددُ اللجان الفرعية التي تُجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، وتُعَيَّن مقارها، كما تعين مقار اللجان العامة، وذلك كله بعد أخذ رأي وزير الداخلية.

وتتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيلَ اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من عددٍ كافٍ من أعضاء الهيئات القضائية، مع تعيين أمين لكل لجنة وعضو احتياطي لكل منهما. وتقوم اللجنة العامة بالفصل فيما تلتقاه من بلاغات وشكاوى ومتابعة سير أعمال لجان الاقتراع في الدوائر.

كما تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيلَ اللجان الفرعية التي يجري فيها الاستفتاء والانتخاب، على أن تُشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين وعضو وآخر احتياطي لأى منهما لكل لجنة وذلك من بين العاملين المدنيين في الدولة، ويجوز أن يرأس عضوُ الهيئة القضائية أكثر من لجنة فرعية، وبما لا يتجاوز ثلاث لجان، على أن يضمهما جميعاً ودون فواصل مقرر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً. ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة مَنْ يحمل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذرٍ يمنعه من العمل على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية.

وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلسي الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يتدب عضواً من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في ذات اللجنة العامة، وعضواً من الناخبين المقيّدة أسماءهم في جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية، وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابةً قبل بدء الانتخابات، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيّدة أسماءهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق - فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعدّل اتفاق المرشحين عليهم، عندهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين.

وفي جميع الأحوال تبدأ عملية الانتخاب أو الاستفتاء إذا مضت ساعة على الميعاد المحدد لها، دون أن يتقدم المرشحون بمندوبين عنهم، أو إذا لم يتمكن رئيس اللجنة من استكمال من يحل محلهم.

وكذلك يكون لكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية، ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات أثناء مباشرة عملية الانتخابات، وأن يطلب إلى رئيس اللجنة إثبات ما ينعنه له من ملاحظات بمحضر الجلسة.

ولا يجوز له دخول قاعة الانتخابات في غير هذه الحالة، ويكفي أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة أو اللجنة الانتخابية بالمحافظة، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات، ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخاً ولو كان موقفاً.

مادة ٢٦: حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلبُ معاونة رجال السلطة العامة عند الضرورة، على أنه لا يجوز أن يدخل أحدٌ من هؤلاء قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة على أن يثبت ذلك بمحضر الإجراءات.

وجمعية الانتخاب هي المبني الذي توجد به قاعة الانتخابات والقضاء الذي حولها ، ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا القضاء قبل بدء العملية.

مادة ٣١: لا يُقبل في إثبات شخصية الناخب سوى بطاقة الرقم القومي.

مادة ٣٢: على أمين اللجنة أن يوقع في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه بما يليه ذلك.

وفي حالات الاستفتاء يجوز للناخب أن يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التي يوجد فيها ، وفي هذه الحالة يُثبت أمين اللجنة البيانات الواردة بالرقم القومي ، وذلك في كشف مستقل محرر من نسختين يوقع عليهما رئيس اللجنة وأعضاؤها وسكرتيرها.

مادة ٣٣: يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء وفقاً للنظام الانتخابي المتبع ، ويوقع هو وأمين اللجنة العامة في الجلسة على ثلاث نسخ من محضرها تُرسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء إلى اللجنة العليا للانتخابات مباشرة، والثانية إلى وزير الداخلية، وتحفظ النسخة الثالثة بلجنة الانتخابات بالمحافظة .

مادة ٣٤: يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار منه خلال الأيام الثلاثة التالية لإعلان رؤساء اللجنة العامة نتائج الانتخاب أو الاستفتاء في الدوائر الانتخابية، أو عقب انتهاء المرحلة الأخيرة من الانتخابات في حالة إجرائها على عدة مراحل ووفقاً للنظام الانتخابي المتبع ، ويُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية خلال يومين من تاريخ صدوره.

(المادة الثانية)

لغى المواد أرقام ٨ ، ١٢ ، ٢١ ، والفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

(*) مصوبة بالاستدراك الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

(المادة الثالثة)

يتولى رئاسة أول لجنة عليا للانتخابات تشكيل بعد العمل بهذا المرسوم بقانون، رئيس محكمة استئناف القاهرة الذى يتولى العمل فى أول أكتوبر عام ٢٠١١.

(المادة الرابعة)

لُسجِـدِل عبارة "قاعدة بيانات الناعين" بعبارة "جداول الانتخاب" أينما وردت فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠١١ م).

(المشير/ حسين طنطاوي)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير

سنة ٢٠١١ ؛

و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛

و على قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

١
قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (١) من قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :

القضاء العسكري هيئة قضائية مستقلة ، تتكون من محاكم ونيابات عسكرية و فروع قضاء أخرى طبقاً للقوانين و أنظمة القوات المسلحة.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و يكون له قوة القانون ، و يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٩ رجب سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

[١] الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) الصادر في ٢٠١١/٦/١٢ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا

الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩^١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠

وعلى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٧٩

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، النص الآتي:

المادة ٥: يُعين رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية من بين أقدم ثلاثة نواب

لرئيس المحكمة بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة.

ويعين نائب رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة.

و يجب أن يكون ثلثا نواب رئيس المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية ، على أن تكون الأولوية في التعيين لأعضاء هيئة المفوضين بالمحكمة.

و يحدد قرارُ التعيين أُلَديةَ نائب رئيس المحكمة.

^١ الجمهورية الرسمية - جلد ٢٤ (مكرر) قصدير في ٢٠١١/٦/١٩.

(المادة الثامنة)

تستبدل عبارة " نائب رئيس المحكمة " بعبارة " عضو المحكمة " أينما وردت في قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٦ رجب سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٨ يولييه سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون
الضريبة العامة على المبيعات
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١^١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
 وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١
 لسنة ١٩٩١ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص السلسل رقم ٥/ب/٣ من الجدول رقم (١) المرفق بقانون

الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ، النص الآتي:

م	الصف	الضريبة على البوردة		الضريبة على المنتج المحلي	
		وحدة الحصول	نقطة الضريبة	وحدة الحصول	نقطة الضريبة
٥ هـ	٢-سيجار	لكل ٢٠ سيجارة	(٥٠٪) من سعر بيع	لكل ٢٠ سيجارة	(٥٠٪) من سعر بيع
		والعروض الأخرى	المستهلك بالإضافة إلى	والعروض الأخرى	المستهلك بالإضافة إلى
		بذلك النسبة .	١٢٥ قرشاً للعبوة.	بذلك النسبة .	١٢٥ قرشاً للعبوة.

لمعد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلقة في ٢٠١١/٦/١ هي الحد الأدنى لوعاء

احسب ضريبة المبيعات المستحقة على تلك الأصناف .

^١ الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرراً (ب) الصغير في ٢٠١١/٦/٢١ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٩ رجب سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ٢١ يولييه سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١

باعتبار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١

العام الخامس من الخطة الخمسية (٢٠١١/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومطابقة تنفيذها :

بعد موافقة مجلس الوزراء :

تسنن

المرسوم بقانون الآتي نصه - وله إصداراته -

(المادة الأولى)

تُعتمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ - بخطة عام
بزيادة الموارد الكلية مقدومة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ١٩٤٩ مليار جنيه ،
وزيادة الناتج المحلي الإجمالي موزعاً بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ١٥٧٠ مليار جنيه ،
بمسدّد سعر حقيقي (موزعاً) بالأسعار الثابتة) يبلغ ٣.٢ ٪ ، وذلك على النحو الموضح
بالتابطين (١١) - (٢) .

(المادة الثانية)

يُستفيد برنامج شرا - الأصول غير المالية (الاستثمارات الاستثمارية) بخطة عام
٢٠١٢/٢٠١١ بمسرع قدره ٢٢٣ مليار جنيه ، منه ٤٧.٢ مليار جنيه استثمارات الحكومة ،
١٣.٥ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية ، ٤١.٧ مليار جنيه للشركات العامة ،
١٣.٠ مليار جنيه للقطاع الأعمال الخاص والصناعات ، وذلك على النحو الموضح
بجانب الاستثمارات (ثلاثة رقم ٢٣) .

(المادة الثالثة)

تتولى الحكومة العامة توفير التمويل للجهات المستفيدة التابعة للجهاز الحكومي .
كما يحرص بنك الاستثمار القومي توفير التمويل للجهات الاقتصادية ، والفرع الاقتصادية
للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في حدود التزاماته التمويلية بخطة
وولاً لها هو موزع (٤) ، وتقوم جهات الإستاد المشار إليها بتنفيذ الاستثمارات
المخصصة لها لعام ٢٠١٢/٢٠١١

وتنظر الجهات المستفيدة من بنك الاستثمار القومي مستولة عن إيداع أو تحسين حسابات
بنك الاستثمار القومي للوارد الاستثمارية المستهدفة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتم
الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تحصل حتى ٢٠١١/٦/٣٠
وتعتبر أصول الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والأعمال العام (التابعة والتابعة)
مستولة حقوق بنك الاستثمار القومي لديها .

(المادة الرابعة)

يجوز لـ بنك الاستثمار القومي - وبعد موافقة وزير التخطيط - إتاحة التمويل للدفعات المتقدمة وتسوية المستحقات عن الأعمال التي تمت خلال سنوات سابقة ولم تراجعه يتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والرحلات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك خصصاً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك وموازنة بنك الاستثمار القومي لعام ١٩٨٤/٧٠١٢/٢٠١١

(المادة الخامسة)

يُخصص قروض ميسرة تبلغ ٩٠٠ مليون جنيه ، منها ٥٧٠ مليون جنيه للإنسان الشعبي وفقاً للتوزيع الوارد بالقائمة (٥) وذلك بأسعار قائمة ميسرة لائتمار (٦/١) ، ويجوز لوزير المالية والتخطيط تخصيص الاعتمادات والمناقلة وفقاً للاحتياجات التي يستر عنها التفويض .

(المادة السادسة)

يحظر على أي من الجهات إجراء مقايضة عن مستحقاتها عن الموارد التي تتوحد أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومي وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي والتي يأتى البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدمات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تُعمل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بمواد هذا القانون والهيئات الواردة عن خطة عام ٢٠١٢/٧٠١١ ضمن قائمة للمشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة الثامنة)

تعتبر الاعتمادات الاستثمارية لموازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحيدة واحدة ، ولا يتطلب التتبع من جهة الإستاند إلى أخرى لمصدر قانون ، وإلا يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط إذا كان التتبع من جهة إستاند إلى أخرى في نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير . وبمجرد ذلك يتم التتبع بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط . وتعتبر التناشيرات العامة للمحاسبة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، وتسرى على الهيئات الاقتصادية والرحلات الاقتصادية للقطاع العام العاملة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تسرى التناشيرات العامة الملحقة بقانون الموازنة العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وصناديق التمويل المناقلة ضمن الموازنة العامة للدولة . وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية الواردة بالخطة .

(المادة التاسعة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص أن يستجيباً بأحد المشروعات الواردة بالخطة مشروعيًا آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من الخزائن العامة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وعارضية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وذلك في حدود الخطة الخمسية وواقعة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط وأخطار وزير المالية وذلك الاستثمار القومي بذلك .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١١
صدر بالقاهرة في ٢٤ رجب سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ٢٦ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين مظهر

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرحوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠١١

بربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

وتعديل بعض أحكام قانون نظرية على الدخل

وليس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وبعد مناقشة مجلس الوزراء ؛

فصدر

للإصدار بقانون الآتي نصه . وله إصداره ،

(الملحة الأولى)

تدبر استحداث الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

بمبلغ ٣٩١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (نقط وقفوة خمسمائة وأربعة وتسعون مليوناً)

وسبعة وثلاثين مليوناً ومائة وعشرون ألف جنيه) .

كما تموت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول

بمبلغ ٣٤٩٦٤٩٩٩٤٠٠٠ جنيه (نقط وقفوة ثلاثمائة وتسعة وأربعين مليوناً)

وسبعة وستة وأربعين مليوناً ومائة وتسعون ألف جنيه) .

(الملحة الثانية)

ولمعت استحداث الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

وفقاً لما هو وارد بالمذكور رقم (١١) على النحر التالي :

١٥- المصروفات :

قدر إجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٤٠١٢/٢٠١٢ يبلغ ٤٩٠٥٨٩٦٨٢٠٠٠ جنيه (نقط وقدره أربعمائة وتسعون ملياراً وخمسمائة وتسعة وثلاثون مليوناً وستمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) موزعاً على الأقسام الآتية :

الباب الأول : " للاجور وتعويضات العاملين " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١١٧٤٩٦٩٣٦٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وسبعة عشر ملياراً وأربعمائة وستة وتسعون مليوناً وتسعمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) .

الباب الثاني : " شراء السلع والخدمات " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٣٠٢٥٤٩٢٠٠٠٠ جنيه (نقط وقدره ثلاثون ملياراً ومائتان وأربعة وخمسون مليوناً وتسعمائة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الثالث : " الفوائد " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١٠٦٢٩٩٧٢٦٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وستة مليارات ومائتان وتسعة وتسعين مليوناً وسبعمائة وستة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الرابع : " الدعم والمخزأ والمزايا الاجتماعية " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١٥٧٧٥٤٤٣٩٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وسبعة وخمسون ملياراً وسبعمائة وأربعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) .

الباب الخامس : " المصروفات الأخرى " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٣١٩٢٢٣٢٩٠٠٠ جنيه (نقط وقدره واحد وثلاثون ملياراً وستمائة واثنان وعشرون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

الباب السادس : " شراء الأصول غير المالية (الامتيازات) " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٤٧١٦١٣٣٢٠٠٠ جنيه (نقط وقدره سبعة وأربعون ملياراً ومائة وواحد وخمسون مليوناً وثلاثمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) .

ثانياً - حيازات الأصول المالية :

الباب السابع : " حيازات الأصول المالية المحلية والأجنبية " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٤٣٠٥٨٣٠٠٠٠ جنيه (نقط وقدره أربعة مليارات وثلاثمائة وخمسة مليوناً ومائتان وثلاثون ألف جنيه) .

ثالثاً - صناديق التوظيف :

الباب الثامن : " صناديق التوظيف المحلية والأجنبية " ،

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٩٩١٤٣٦٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (نقط وقدره تسعة وتسعون ملياراً ومائة وثلاثة وأربعون مليوناً وستمائة وألف جنيه) .

(المادة الثالثة)

وزعت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومحصلاتها من الإكراهات وسيبعمات الأضرار لتسنة المالية ١٤٠١٢/٢٠١٢ وفقاً لـ هو رارة بالمعدل رقم (١١) على النحو الآتي :

أولاً - الإيرادات :

قدر إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بـ ٣٤٩٦٤٦٩٩٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وأربعون مليوناً وستمائة وستة وأربعون مليوناً وستمائة وأربعة وتسعون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية :

الباب الأول : " الضرائب " :

وقدر إجمالي هذا الباب بـ ٢٣٢٢٣٢٣٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان واثنان وثلاثون مليوناً ومائتان واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

الباب الثاني : " المفتح " :

وقدر إجمالي هذا الباب بـ ٩٩٧٣٥٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليارات وتسعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وواحد وسبعون ألف جنيه) .

الباب الثالث : " الإيرادات الأخرى " :

وقدر إجمالي هذا الباب بـ ١٠٧٤٤٠٧٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة مليارات وأربعمائة وأربعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) .

ثانياً - منتجات الإقراض ومبيعات الأصول :

الباب الرابع : " المنتجات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول " :

وقدر إجمالي هذا الباب بـ ١١٢١٨٨٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إحدى عشر مليوناً ومائتان وثمانية عشرة مليوناً وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر الباب الخامس " الاقتراض " بـ ٢٣٣١٧٣٥٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون مليوناً ومائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) ويمثل الفرق بين إجمالي الاستقراضات وإجمالي الإيرادات والمنتجات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم ومن الجهاز المصرفي .

(المادة الخامسة)

قدر إجمالي استخدامات وموارد موازنة الخزينة العامة للمدينة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بـ ٢٣٣٧٣٩٤٥٠٠ جنيه (نقط وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون ملياراً وسبعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائة وخمسة وأربعين ألف جنيه) وذلك وفقاً للجدول المرفق رقم (٢) .

وتتضمن موارد موازنة الخزينة العامة مبلغاً مقداره ٢٣٣٠٧٩٩٩٨٠٠٠ جنيهه (نقط وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون ملياراً وتسعة وسبعون مليوناً وستة وأربعين ألف جنيه) يمول بالائتمراض وبالأذون والسندات على الخزينة العامة في الأسواق المحلية والعالمية ومن الجهاز المصرفي وغيره من مصادر التمويل .

وتتولى موازنة الخزينة العامة لقرى العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤكل إليها فوائد تلك الجهات وفقاً للجدول رقم (٢) .

(المادة السادسة)

مع عدم الإخلال بشؤون مجلس الدولة الصادر بالفاتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،

تلتزم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى بأخذ رأى وزارة المالية في المسائل التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزينة العامة للدولة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد .

ويكون طلب الرأى من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوباً برأى وزارة المالية ووجهة نظرها في المسائل المالية المطلوب إبداء الرأى بشأنها .

(المادة السابعة)

لوزير المالية إصدار سندات على الخزينة العامة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية المصرية والبورصات العالمية تستخدم في قبول عجز الموازنة العامة للدولة أو في إعادة هيكلة الدين العام أو لتسجل محل سندات وأذون الخزينة العامة التي يتم إهلاكها .

ولوزير المالية إصدار صكوك وسندات على الخزينة العامة في حدود القروض والسندات التي تستحق خلال العام وتقرر بمجديها . وله أيضاً إهلاك الصكوك والسندات الصادرة على الخزينة العامة والتي يحل أجل إهلاكها وذلك من عائد حصة الخصخصة أو من أية موارد إضافية تتحقق خلال السنة .

كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل الخزينة العامة في حدود الدستور .

(المادة الخامسة)

لوزير المالية إصدار أذون وستات على الخزنة العامة وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزي المصري لمراجعة ما يلي :

(أ) تغطية عجز الخزنة العامة في السنوات السابقة .

(ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في الميزانيات السابقة بالتقدير الذي يثبت أنه ينبغي على الخزنة العامة تغطيته .

(ج) تغطية العجز النقدي في حساب الحكومة بالبنك المركزي .

(د) تلبية متطلبات الإصلاح المالي والاقتصادي .

وتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم .

كما يجوز لوزير المالية إصدار ستات على الخزنة العامة لصالح صندوق التأمينات العاملين للمهنة التوسعية للتأمين الاجتماعي وفقاً للشروط والأوضاع اللازمة لذلك للمهنة :

(أ) ما يتسببه الصندوقان المشار إليهما من تمويل للخزنة العامة لتغطية احتياجاتها التمويلية .

(ب) سداد مستحقات صندوق التأمينات المشار إليهما طرف الخزنة العامة من لروضهما لئلا الاستحصال القومي في حدود ما يقرر نقله إلى الخزنة العامة من التزامات بعض الجهات لئلا الاستحصال القومي في إطار إصلاح وتصويب الهياكل التمويلية لتلك الجهات .

(المادة السادسة)

لوزير المالية استحداث رصيد حساب ودعة الطلقة الجديدة في ٢٠١١/٦/٣٠ المقترح باسم وزارة المالية لدى البنك المركزي المصري في إطار جانب من الدين العام المحلي الحكومي أو إعادة هيكلة هذا الدين ، على أن تلزم الخزنة العامة بتحويل ما يتقرر من مشروعات للطاقة الجديدة القصوى عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ في حدود هذا الرصيد وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التشريعات العامة الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على الجهاز الإداري للدولة ووزارات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وشركات التمويل التابعة ضمن الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثانية عشرة)

اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ تزداد الحوافز المقررة للعاملين القديسين بالسوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها والهيئات الخدمية ووجبات الإدارة المحلية أو ما يتقرر لهم من حافز ، بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل عن جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن (٢٠٠٪) من المرتب الأساسي ، ولا يدخل في حساب تلك الزيادة أو ما يتقرر من حافز كل من مكافآت جذب العمالة وبدل التفريغ وبدل الإقصاء في المناطق النائية وبدل ظروف ومخاطر الوظيفة . ويصدر الوزير المختص بالتنسيق الإدارية بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ حكم هذا المادة .

(المادة الثانية عشرة)

يستبدل بنصوص المرقوم أرقام (أ) : (٤٩ / الفقرة الأولى) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . النصص الآتية :

المادة (أ) : تكون أسعار الضريبة على النحو الآتي :

الدرجة الأولى : أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠ جنيه (١٠٪) .

الدرجة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠٠ جنيه (١٥٪) .

الدرجة الثالثة : أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين جنيه) (٢٠٪) .

الدرجة الرابعة : أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين جنيه) (٢٥٪) .

ويتم تقريب مجموع صافي الدخل المستوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل .

المادة (٤٩ / الفقرة الأولى) :

يُقرَّب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهات أقل ، ويخضع للضريبة وفقاً للمشرعين الاتيين :

الدرجة الأولى : حتى عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٠٪) .

الدرجة الثانية : أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٥٪) .

(الملحة الثالثة عشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون بالجلسة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به
من أول يوليو ٢٠١١

صدر بالقاهرة في ٢٤ وجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣٦ يونية سنة ٢٠١١ م) .

الحشيز / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم الأكره والهيئات التي
بشمليها والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٠ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تد خدمة لخدمة فضيلة الشيخ الدكتور / محمد عبد العزيز محمد واصيل وكبلاً
للأكره اعتباراً من ٢٠١١/٤/٢ وحتى ٢٠١١/٨/٣٩ تاريخ انتهاء العام الدراسي
٢٠١١/٢٠١١ .

(المادة الثانية)

يُشتر هذا القرار في المراجعة الرسمية .
صدر بالاعتراف في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٣ هـ
(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

الحشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون ضمانات وحوافز الانتظام بالخدمة الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٢ لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨٩ لسنة ٢٠١٠ بتعيين رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛
وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

تسجّل

(المادة الأولى)

يحدد تعيين السيد الأستاذ / أسامة عبد المنعم صالح - رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمرتبة نائب وزير دولة عام .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .
صدر بالقاهرة في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٧ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجيومات الصمرانية :
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ في شأن الأراضي الصمرانية :
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة العامة :
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة :
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البنا + الموجد :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء المركز الوطني
لتخطيط استثمارات أراضي الدولة +
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تحديد استثمارات أراضي الدولة
حتى عام ٢٠١٧ :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ و ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء هيئات
حلوان و٦ أكتوبر :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ٢٠١٠ :
وبناءً على ما عرضه المركز الوطني لتخطيط استثمارات أراضي الدولة :
وعلى موافقة مجلس الوزراء - بمجلسه المعقود في ٢٠١١/٣/٣٠ :

المسود

(المادة الأولى)

تخصص للمنطقة العامة بين مائيل مساحة ١٤٨٨ هكتارًا تعادل ٦,٢٥ كم^٢
البيئة بالخرطة وحدود الإحداثيات للرقع كمنافذ صحبة لاستخدامها في قمر وتدمير
والغرض النهائي من المخططات لمناطق القاهرة الكبرى .

(المادة الثالثة)

تسبعد الأراضي البالغ مساحتها (١١٩٦ فدانًا و ٢٣ فيراطًا و ٥,٧ سهم)
منطقة شمال طريق القاهرة العين للسكنة الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٠
لتعود إلى أصلها كأمللاك دولة خاصة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

الحشيز / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة **قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة** **رقم ٥٨ لسنة ٢٠١١**

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٧ ؛
 وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ ؛
 وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛
 وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة الخاصة ؛
 وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الصادر بإنشاء المركز الوطني
 لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن استخدامات أراضي الدولة
 حتى عام ٢٠١٧ ؛
 وعلى ما عرضه المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
 وبعد مراعاة مجلس الوزراء بجلسته المعلقة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ ؛

تقرر:

(المادة الأولى)

يوفق على تخصيص قطعة الأرض للبيئة المحيطة بالأبعاد بالعريضة والإحداثيات المرفقة
 بمساحة ٥٥٤ هكتاراً وفقاً لقراري ٩٠٩٠ سهم بنائية أسوان للهيئة القومية لمياه الشرب
 والصرف الصحي ، وذلك لإقامة محطة معالجة للصرف الصحي والمزارع التابعة لها
 بمحطة أسوان .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ :

وعلى لائحة مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ٢٢٥٢

لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٥٣ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٥٤ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٥٥ لسنة ٥٣ ق.ج.

و ٢٢٥٦ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٥٧ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٥٨ لسنة ٥٣ ق.ج.

و ٢٢٥٩ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦٠ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦١ لسنة ٥٣ ق.ج.

و ٢٢٦٢ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦٣ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦٤ لسنة ٥٣ ق.ج.

و ٢٢٦٥ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦٦ لسنة ٥٣ ق.ج. و ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق.ج.

وعلى موافقة المجلس الخاص بمجلس الدولة :

وبناءً على ما عرضه وزير العدل :

قرر :

(المادة الأولى)

يُعين مختاراً مساعداً لمجلس الدولة كل من السادة الأساتذة الصادر لصالحهم الأحكام

التضامية المشار إليها الأهمية أسماؤهم :

١ - محمد محمود عبد السلام عبد القادر .

٢ - مصطفى سيد أحمد عبد الحميد .

٣ - أنور أبو القزح عبد الحميد أبو القزح .

٤ - محمود جمعة خميس عبد الجواد .

٥ - أحمد سيد علي حسن الأبي .

٦ - سيد سعيد سيد علي حميس .

البريدة الرسمية - العدد ١٦ في ٢١ أبريل سنة ٢٠١١

٣١

- ٧ - مرزوق سمير جاد الله خليل .
- ٨ - مصطفى محمد حنق السيد .
- ٩ - محمد النادوي محمد عبد الحليم .
- ١٠ - شريف علي محمد الششتاوي .
- ١١ - محمد مصطفى عبد الرحمن مصطفى .
- ١٢ - كريم عبد الرحمن عثمان هزوز .
- ١٣ - علي حسين علي السماعيل .
- ١٤ - كريم محمد حنق أحمد علي الصواف .
- ١٥ - أحمد محمد عبد الحميد أبو القنوح .

(المادة الثالثة)

ترتب ألقببة العادة الأستاذة المذكورين بالمادة السابقة بين أقرانهم السُّبُحِين بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٧

(المادة الثالثة)

- يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنقيده . .
- صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
- (الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٠ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشؤون الإدارية بمجلس الدولة بمجلسه العلني

بتاريخ ٢٠١١/٣/٧ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

تسدد

(المادة الأولى)

يتم من مقرر مجلس الدولة - السادة الأعضاء المنسحبين المساعدون بمجلس الدولة الآتية

أسانام ، المعيار) من ٢٠١١/١/٦ وم

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ١ - أنسرف الشيرازي محمد حسن | ١٥ - محمد حنين محمد عبد الهيد بركات |
| ٢ - عبد الهادي عبد الهادي محمد لحيان | ١٦ - حازم محمد فايز محمد عبد القيم |
| ٣ - محمد عبد الحميد مغربي علي صالح | ١٧ - أكرم محمد مصطفى فوزي |
| ٤ - بهاء الدين أحمد محمد حسن | ١٨ - أحمد علي عبد القادر سلامة |
| ٥ - محمود علي سعد الدين محمد البستي | ١٩ - أصمعة عيسى مصطفى صبيح قبة |
| ٦ - محمود أحمد محمد إبراهيم الكبيسي | ٢٠ - حسيب سالم الخيون يوسف فتحي |
| ٧ - أحمد حسن عبد الله حسن بيشان | ٢١ - محمد أشرف عبد الحفيظ إبراهيم الأتلي |
| ٨ - محمد محمود محمد الجارحي | ٢٢ - أسامة منقبادي خالد حسن |
| ٩ - علي حليبي مصطفى طليب | ٢٣ - مايكل حسيبي عبد الحفيظ منصور |
| ١٠ - محمد محمود طليب محمد حسن | ٢٤ - حسيب محمد محمد رفعت طليب |
| ١١ - طارق حسن محمد عبد الثاني | ٢٥ - هشام أحمد ناصر أحمد زلفرك |
| ١٢ - حمزة أحمد محمد الشاهد | ٢٦ - محمد محمد حسين أحمد |
| ١٣ - أمين محمد الكبيسي الرمام | ٢٧ - علي حسن عبد الرحمن حمزة |
| ١٤ - طارق حمدي محمد أمين الركيب | ٢٨ - محمد نسيم صديق محمد |
| | ٢٩ - عيسى عبد الهادي أحمد حمزة |
| | ٣٠ - مصطفى عبد القادر محمد علي |
| | ٣١ - طارق وجب عبد العظيم إبراهيم |

- ٦١ - عبد الرحمن محمد مرتضى محمد بشر .
٦٢ - أحمد محمد عبد الحميد سالم شكر .
٦٣ - أحمد محمد حسين محمد البادي .
٦٤ - توفيق يحيى تونجيل حسن مفتاح .
٦٥ - خالد عبد الله قنوج حسن شحاتة .
٦٦ - محمد عبد الفتاح دويالة يوسف .
٦٧ - ياسر جمال محمود أحمد .
٦٨ - محمد عاطف عبد العزيز أحمد سيف .
٦٩ - ماجدة عبد الفتاح أبو البركة عرفة .
٧٠ - حمدي مالك عبد الباقى أحمد .
٧١ - محمد محمد سعد السيد السلا .
٧٢ - راضى لوزي أحمد شعبان .
٧٣ - محمد شكري محمد إبراهيم .
٧٤ - هاني محمد محمد أبو خليفة .
٧٥ - كمال إبراهيم كمال تادى .
٧٦ - مينا راجح رجب بسطا .
٧٧ - راضى محمد تاسم شكري .
٧٨ - أحمد علي عبد الله إبراهيم .
٧٩ - هلا، محمد علي عبد الجباري .
٨٠ - صابر سامي محمد الله السيد .
٨١ - محمد مصطفى سيد أحمد محمد .
٨٢ - صفى عبد الرحمن عبد المال عبد الرحمن .
٨٣ - محمد تيسل أحمد بسيوني .
٨٤ - ماركو نشأت كمال دهب صليح .
٨٥ - أمين صلاح الدين حسن تونجيل سكة .
٨٦ - عباد الدين محمد حسن محمد الجرجاني .
٨٧ - أحمد سامي عوض عيسى .
٨٨ - حسن محمد قاروق مصطفى .
٨٩ - هيثم حافظ سيد حافظ محمود .
٩٢ - عبد الفتى محمد محمد المراتي .
٩٣ - محمد خضر عبد الفتاح السيد .
٩٤ - وليد حنلي محمود محمد .
٩٥ - نادر محمد صالح عبد الله .
٩٦ - أبو القاسم عبد الله قاسم محمد .
٩٧ - أحمد حلمي محمود محمود .
٩٨ - علي حسين محمد عبد غزال .
٩٩ - أحمد عثمان فهم حسن عبد .
١٠٠ - عادل محمد محمود عثمان .
١٠١ - شادي محمود سامي عثمان الكلاج .
١٠٢ - حسين محمود حسين أحمد .
١٠٣ - محمد مصطفى كامل عبد الخليم .
١٠٤ - سيبك عبد طيب البسطيل .
١٠٥ - محمد عادل محمد السيد إبراهيم .
١٠٦ - أيمن وزير مصطفى وزير .
١٠٧ - عبد الله شريف جاد شريف .
١٠٨ - محمد السعيد عبد القادر السيد .
١٠٩ - عبد الهادي عبد الكريم عبد الهادي جابر .
١١٠ - أحمد محمد محمد الكعاش .
١١١ - أحمد محمد عوض الله سيد .
١١٢ - طه ربيع عبد العظيم عبد الفضيل .
١١٣ - بهجت محمد بهجت المراتي .
١١٤ - أدهم حسين مسعود سلام .
١١٥ - عمرو محمد مختار محمود صليح .
١١٦ - محمد علي محمد عبد العظيم ميسى .
١١٧ - أحمد محمد علي خليفة .
١١٨ - محمود زين العائدين أحمد همام .
١١٩ - سيد عبد الله أحمد حسن .
١٢٠ - خالد محمد عبد الجواد حمد .

- ٩٠ - بيستوس پيرسيف زكى شادرس .
- ٩١ - آئين صفوت عامر عبد الرحمن اللقى .
- ٩٢ - اسلام آسامه اسماعيل مهدي .
- ٩٣ - احمد جلال ابر القنبرج ابر عمر .
- ٩٤ - يوسف محمد ضياء الدين محمد حنين .
- ٩٥ - محمد عبد العظيم السيد شحاتة .
- ٩٦ - محمود سليمان محمد محمد باطمة .
- ٩٧ - اسلام خيرى احمد عبد المجيد الكياش .
- ٩٨ - احمد محمد محمد كمال حسن .
- ٩٩ - احمد فرحان حسن حسين لالى .
- ١٠٠ - محمد عواض فرج عبد النبي .
- ١٠١ - سامح محمد حسن سيد زالى .
- ١٠٢ - احمد عبد الهادي عبد المهيمن باطمة .
- ١٠٣ - محمد كمال كامل محمد .
- ١٠٤ - عمرو ابر بكر الصديق واثق البارودي .
- ١٠٥ - محمد محمد حسين ابراهيم .
- ١٠٦ - محمد محمد عبد العزيز كحلقة .
- ١٠٧ - احمد محمدر محمد محمد حنين .
- ١٠٨ - وليد محمد السورى خيرى .
- ١٠٩ - احمد حسن حمادة محمد .
- ١١٠ - احمد يثري بهنى احمد سالم .
- ١١١ - شهاب احمد عبد القوي محمد .
- ١١٢ - واثق سيد محمد قسام .
- ١١٣ - محمد طارق محمد لطيف .
- ١١٤ - احمد سيف الدين جلال ابر زيد .
- ١١٥ - احمد محمد العزيز طه ابراهيم .
- ١١٦ - حسيناء صلاح احمد هلال .
- ١١٧ - محمد شعبان عبد ربه خليل .
- ١١٨ - آسامه عادل على حسن فايد .
- ١١٩ - احمد عبد العظيم محمد محمد سالم .
- ١٢٠ - مصطفى محمد عبد الله عبد الرحمن .
- ١٢١ - عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد .
- ١٢٢ - محمد ربيع عبد المظلي احمد الشراوى .
- ١٢٣ - مصطفى مثير عبد العزيز عبد المجيد .
- ١٢٤ - محمد عبد الفتى محمود حمد .
- ١٢٥ - احمد محمود حسن محمد حمودة .
- ١٢٦ - خالد احمد ابر القنبرج مصطفى .
- ١٢٧ - اسلام عادل عبد عبد الطيف .
- ١٢٨ - محمد ابر السعيد عبد العزيز عبد العزيز .
- ١٢٩ - احمد رشاد بدوي رشوان الشافعي .
- ١٣٠ - محمد عبد الله عبد العزيز احمد .
- ١٣١ - محمد ابراهيم محمد عرسكان .
- ١٣٢ - محمد عبد الله على حسن الهشا .
- ١٣٣ - احمد زين العابدين عبد الستار السيد .
- ١٣٤ - رمضان رجب حليمي عبد الجواد .
- ١٣٥ - واثق فتحي عبد الهادي مراد .
- ١٣٦ - اسلام شوقي على عيسى .
- ١٣٧ - شاذى صلاح الدين عبد الطيف حسن .
- ١٣٨ - محمد سمير محمد نصر .
- ١٣٩ - مجدى عبد الله عزراى محمد .
- ١٤٠ - محمد طلعت محمد احمد عبد الله .
- ١٤١ - بدر الدين سعيد سعيد غنام .

- ١٤٢ - أحمد إبراهيم صبري محمد توفيق .
 ١٤٣ - هاني جاد عبد الرحمن جاد التولاوي .
 ١٤٤ - محمد عمر محمد عفيفة .
 ١٤٥ - إسلام نبيل محمد عبد الفتاح .
 ١٤٦ - إسلام محمد محمد ناجي .
 ١٤٧ - فتيمة عادل محمود محمد .
 ١٤٨ - محمد السيد خلف إبراهيم .
 ١٤٩ - أحمد عاطف محمد عزت توفيق .
 ١٥٠ - نادر عبد اللطيف محمد خليفة .
 ١٥١ - عاصم محمد عبد الصمد عبد الله .
 ١٥٢ - محمد جمال محمد السيد .
 ١٥٣ - إسلام حسين السيد هادي .
 ١٥٤ - محمود محمد إلهي محمد لاشين .
 ١٥٥ - محمود محمد لشاري أبو القاسم .
 ١٥٦ - مختار محمود أحمد علي حسن شعيب .
 ١٥٧ - صبري حسني عبد الهادي ترويس .
 ١٥٨ - عمرو محمود سامي عبد الجيد .
 ١٥٩ - مصطفى هادي إبراهيم مصطفى .
 ١٦٠ - عمرو عبد الوهاب محمد عبد الجواد .
 ١٦١ - أحمد محمد يحيى السيد هاشم .
 ١٦٢ - أحمد سعيد عبد ربه خليفة .
 ١٦٣ - محمد حسن محمد فتحي عثمان شلي .
 ١٦٤ - حميس صبري فتح الله فتح الله مجور .
 ١٦٥ - عمرو أحمد عبد السيد عمرو .
 ١٦٦ - محمد صلاح قريش إبراهيم .
 ١٦٧ - عبد الله عبد القادر عبد الله هادي .
 ١٦٨ - عماد حمادة هادي أحمد عطا .
 ١٦٩ - صلاح محمد صالح متولي .
 ١٧٠ - محمد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم .
 ١٧١ - إسلام عبد السيد محمد سعد .
 ١٧٢ - سعد مختار محمد علي غنيم .
 ١٧٣ - مونا سمير سلامة نصر الله .
 ١٧٤ - إبراهيم السيد إبراهيم السيد الزهبي .
 ١٧٥ - محمد علي قطب عمرو .
 ١٧٦ - وامي بركات عبد المجيد القوقس .
 ١٧٧ - عمرو عبد العزيز علي حسن .
 ١٧٨ - للتشاري عبد العظيم أبو الجيد مختار .
 ١٧٩ - الحسين زكريا مصطفى محمد القلي .
 ١٨٠ - محمد أحمد منصور محمد علي .
 ١٨١ - محمد صبري عبد السيد السيد .
 ١٨٢ - خالد سليمان خالد علي .
 ١٨٣ - جندوب فاروق سلامة راسد .
 ١٨٤ - أحمد زيان جمعة عبد الرزاق .
 ١٨٥ - نور الدين فهد محمد عبد كرسو .
 ١٨٦ - أحمد عبد الفتاح عبد الحفيظ محمد .
 ١٨٧ - محمد أحمد محمد صالح الشاذلي .
 ١٨٨ - مصطفى محمود طامي عبد الكريم .
 ١٨٩ - محمد كمال أحمد محمود سلام .
 ١٩٠ - محمد عزتي محمد بدوي .
 ١٩١ - محمود عبد الفتاح أحمد حسن .
 ١٩٢ - محمد علاء عبد القادر إبراهيم زعزع .
 ١٩٣ - محمد هادي فهمي محمد عزب .
 ١٩٤ - يوسف محمد جمال الدين عبد السلام .
 ١٩٥ - محمد حسان محمد حسن حريس .
 ١٩٦ - أحمد السعد عبد السيد عبد العظيم .
 ١٩٧ - باهر إبراهيم عبد الله شاهين .
 ١٩٨ - إبراهيم عبد الوهاب السيد محمد الخط .
 ١٩٩ - عزت عبد الوارث أحمد السخيمي .
 ٢٠٠ - إسلام صابر مبروك حسن اسراء .
 ٢٠١ - محمود عبد القلي محمد أبو سرة .
 ٢٠٢ - محمد عتسر صابر محمد .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ؛
وعلى لوائح رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ؛
وعلى حكم مجلس التأديب بهيئة قضايا الدولة الصادر في القضية
رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ تأديب ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

أقرر :

(المادة الأولى)

يرأس السيد / أحمد علي أحمد الجسار إلى درجة نائب هيئة قضايا الدولة
ليكون من ٢٠٠٨/٧/٢٧ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨
وإعادة ترتيب أعضائه داخل درجة نائب هيئة قضايا الدولة ليكون نائباً للسيد /
أسامة عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف وسائلاً على السيد / محمد عبد الرزاق إبراهيم أبو يوسف
للتأيين بهيئة قضايا الدولة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

القصر / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٣ لسنة ٢٠١١

بإلغاء قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٤ ، ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية

لبعض المحافظات وإنشاء محافظات :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتحديد نطاق وحدود محافظات

القاهرة وحلوان وأكتوبر :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٠ :

وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء :

أقرر :

(المادة الأولى)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية

لبعض المحافظات وإنشاء محافظات ، كما يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨

بتحديد نطاق وحدود محافظات القاهرة وحلوان وأكتوبر .

(المادة الثانية)

تعاد الأوضاع والحدود الإدارية للمحافظات المعنية بالقوانين المذكورين فى المادة الأولى

إلى حالتها قبل صدور هذين القوانين .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء - القرارات التنفيذية اللازمة لتوضيح الحدود .
وما يتطلبه هذا القرار من إجراءات مع إعداد القرائن التوضيحية .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٣ هـ
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ بشأن المركز القومي للدراسة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ ؛

تسوز :

(المادة الأولى)

يكون أعضاء مجلس أمناء المركز القومي للدراسة برئاسة وزير الدفاع

بصفته الشخصية كل من :

- الأستاذ الدكتور / أحمد محمد شوقي ،
- الأستاذ الدكتور / أحمد مصطفى إبراهيم ،
- الأستاذ / مصطفى - طسناحي ،
- الأستاذ الدكتور / جمال عصفور ،
- الأستاذ / السيد - سمير السيد ،
- الأستاذ الدكتور / تيموني حليم ،
- الأستاذ الدكتور / عبد القادر عيسى ،
- الأستاذ الدكتور / محمد المصري ،
- الأستاذ / محمد سمير محمد ،
- الأستاذ الدكتور / محمد عيسى ،
- الأستاذ الدكتور / مصطفى إبراهيم ،
- الأستاذ / عبد الله سمير .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به من تاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ١٤ من شهر الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(التاريخ ١٤ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

الشهير / حسين مفتاح

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

م الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكرر (أ) في ١٨ أبريل سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٧ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء مركز سوزان مبارك الإقليمي

لصحة وتنمية المرأة :

وبناءً على ما عرضه وزير الصحة والسكان :

أقرر

(المادة الأولى)

يستبدل بمسمى «مركز سوزان مبارك الإقليمي لصحة وتنمية المرأة ومقره مدينة الإسكندرية

مسمى «مركز الإسكندرية الإقليمي لصحة وتنمية المرأة» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٤ من ذي الحجة سنة ١٤٣٢ هـ

التوقيع ١٧ أبريل سنة ٢٠١١ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٧ لسنة ٢٠١١ (٣)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢ .
- وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ .
- وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ .
- وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن المزاينة العامة للدولة .
- وعلى قانون نظام التعاملين المدنيين بالبرية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .
- وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاشة الحكومية .
- وعلى قانون الخصخصة والتشريعات الاطية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .
- وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق القضية الثقلية .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بتنظيم مكاتب مبارك العامة .
- وتنفيذاً على ما عهدته وزير الثقافة .

فأمر:

(١) المادة الأولى

يستبدل بمسئولية مكتب مبارك العامة الرئيسية ومكاتب مبارك العامة الإقليمية
الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بمسئولية مكتب مبارك العامة الرئيسية
ومكاتب مبارك العامة الإقليمية .

(٢) المادة الثانية

- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
- عمد بالقاهرة في ١٩ من شهر أبريل سنة ١٩٤٢٢ هـ .
- (المرمى ١٩ أبريل سنة ٢٠١١ م)

الحشيد / حسين فاطموي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكرز (أ) في ١٩ أبريل سنة ٢٠١١

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

أقرر :-

(المسألة الأولى)

يُعين كل من :

السيد الهنسي / أحمد ذكي محمد حن عابدين	محافظًا لكفر الشيخ
السيد الهنسي / محمد مجدى أحمد طنبى قيسى	محافظًا للبحر الأحمر
السيد / سمير عبد المنعم أحمد سلام	محافظًا للمنتهى
السيد / مصطفى أحمد السيد أحمد	محافظًا لأسيوط
السيد / محمد عبد الفضيل محمد شوشة	محافظًا لجنوب سيناء
السيد / أحمد حبيب مصطفى إبراهيم	محافظًا للإسماعيلية
السيد / جمال أحمد إسماعيل سلمان	محافظًا للوادى الجديد
السيد / السيد عبد الرهاب إبراهيم مبروك	محافظًا للشمال سيناء
السيد / واثق محمد قرج الحسزوى	محافظًا لسوهاج
السيد الدكتور / ماهر محمد على الدمياطى	محافظًا لبنى سويف
السيد الدكتور / على عبد الرحمن يوسف	محافظًا للبحريرة
السيد الدكتور / عصام أحمد أحمد سالم	محافظًا للإكندرية
السيد / محمد عبد المنعم حاتم	محافظًا للفيوم
السيد / محمد على محمد إسماعيل	محافظًا لدسبوط

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكرر (أ) فى ١٩ أبريل سنة ٢٠١١

السيد / شه محمد السيد محمد	محافظًا لمطروح
السيد / محمود عاصم جاد محمود علي	محافظًا للتشبيوم
السيد / أحمد عبد الله محمد عبد الله	محافظًا لسيو سعيد
السيد / خالد فودة صديق محمد خليفة	محافظًا للاقصير
السيد الدكتور / عبد القوي أحمد مختار	محافظًا للتكاهة
السيد / محمد محسن محمد يحيى حطفى	محافظًا للدقهلية
السيد / مبروك محمد مهدي مبروك هتدي	محافظًا للبحيرة
السيد / محمد مصطفى أحمد التخراني	محافظًا للشرقية
السيد / إبراهيم حماد محمد حماد	محافظًا لأسيرط
السيد / حماد شحاتة ميخائيل بولس	محافظًا للقنا
السيد الدكتور / عادل محمد عبد الحليم زاهد	محافظًا للقويسنة
السيد المستشار / محمد عبد القادر عبد الله	محافظًا للشرقية
السيد المستشار د. / أشرف محمد حسن خليل	محافظًا للمنوفية

(نهاية القائمة)

معين كل من :

السيد / محمد مختار محمد محمود الحيلوي	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشرقية
السيد / أسامة حسن مصطفى شحاتة	نائبًا لمحافظة الجيزة
السيد / تيسير محمد مكرم عبد الله	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الجنوبية
السيد / صلاح الدين محمود إبراهيم المعناوي	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشمالية
السيد / سيف الإسلام أمين علي	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الغربية
السيد / محمود عبد الرحمن هشماوي عفيق	نائبًا لمحافظة الجيزة
السيد / محمود محمد عثمان محمود عفيق	نائبًا لمحافظة الإسكندرية

(2022/2023)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠٢١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٧٠ لسنة ٢٠١١ هـ

في شأن المدعو عن باقي المقنونة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم

بمناصفة الاحتساب بعبد محمد بن ميناة التوافي ٢٠١١/٤/٢٥

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى قانون العقوبات :

وعلى قانون الإجرام الجنائية :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الرضخ تحت مراقبة الشرطة :

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمتفجرات :

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجن :

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

والإجرام بها :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة الدعارة :

وعلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون

رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ :

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع أ

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن تجريمه وتنظيم أقسام البس :

المعدل بقانون البنا الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى قانون الشركات العاملة في مجال نظف الأموال لاستثمارها الصادر بالقانون

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص القوانين المطبقات

والإجرامات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة ومبرية الحسابات بالبنوك والأسلحة والمتفجرات :

وعلى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٢ .

١٥٦ لسنة ٢٠٠٤

وعلى قاتسون الفصل تليستور بالثلاثون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
تعلن بالثلاثون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى قانون مكنة لعل الأموال الصادر بالثلاثون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ :
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ،
تعلن بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ :
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٦
بحظر تصوير مطاقت ومال القوات المسلحة ومال الشرطة وبحظر تصنيع ومناول الرق
الرمس الشخص لهم بغير ترخيص من الجهة المختصة المعلن بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ :
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨
بحظر هذه الفيلات والمصور وبمجلس الأحكام الخاصة بمعالجة الثاني ولعدد الأربع
والاشتراطات البنائية :

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
بحظر امتداد وتصنيع ومعالجة أجهزة التفتت والإعلان عنها :
بعد موافقة مجلس الوزراء .

وبعد موافقة المجلس الأعلى للدراسات المسلحة على عرض وزير الداخلية
الطابع مصلحة السجن :

المادة

(المادة الأولى)

يعنى عن باقي الحقبة التالية للفترة التالية إلى الثالث التالية :

أولاً - الحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة المؤبد (السجن المؤبد) إذا كانت لمدة
المنفذ حتى ٢٠٩٩/٤/٢٥ (خمس عشرة سنة ميلادية) .

وبوضع المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات طبقاً للفترة الثانية
من المادة (٧٥) من قانون العقوبات .

ثانياً - للحكوم عليهم بحقبة مبدية بالفترة قبل ٢٠١١/٤/٢٥ ، متى كان الحكم عليه
قد نزل حتى هذا التاريخ نصف مدتها مبدئياً ، وبشرط ألا تقل مدة التنفيذ عن سنة أشهر .

ولا موضع المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مقررة بقوة القانون
أما كان محكوماً بها عليه ، وبشرط ألا تزيد مدتها على خمس سنوات أو على الثلث التي
يشملها العفو يقتضى هذا القرار أبسط أقل .

تكملة - جناية الكسب غير المشروع المنصوص عليها في المادة (١٨٨) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن الكسب غير المشروع .

تكملة - مجرات المنصوص عليها في المادتين ٢٢ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة) و ٢٣ (مكررة) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توعبه وتنظيم أعمال الجباة ، واثنين من المولد (٩٩ ، ٣٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤) من قانون الجباة - الصادر والملاحق رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

عاشرة - المبررات المنصوص عليها في قانون الشركات العاملة في مجال نقل الأموال لاستثمارها الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

حادي عشر - المبررات المنصوص عليها في المادة (٩١٦) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٨

ثاني عشر - جناية غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

ثالث عشر - المبررات المنصوص عليها في أوامر رئيس مجلس الوزراء - وثالث المحاكم العسكرية الصادر أو رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ ، ٦ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ ، ٢ لسنة ١٩٩٨ ، ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليها .

أولاً - يشترط تطبيق القرار أعلاه بالمعنى من المحكوم عليه فوافر الاعتراضات التالية :

- ١ - أن يكون سلوكه أثناء تلبسه العلوية داخلاً إلى التلبس في تقديم نفسه .
- ٢ - ألا يكون في المظهر منه خطر على الأمن العام .
- ٣ - بدءاً من جميع الاعتراضات التالية المحكوم بها عليه ، ما لم يكن من التلبس عليه الرضا بها .

ثانياً - تشكيل لجنة عليا من الجهات الأمنية المعنية برئاسة مساعد وزير الداخلية لتطاع مصالحه المصحح للخطر قيم يستحق المعنى وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة الواحدة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين منتظاوى

رئيس المجلس الأعلى للقرارات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٩٧ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١١/٢/٢٠١١ هـ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١١ هـ :

وعلى قانون نظام السلك التبرؤني والكتلي الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ هـ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٣ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء - لتصلية عامة لجمهورية

نصر العربية في الكويت :

وذا ، علي ما عرضه وزير الخارجية :

فقد

(المادة الأولى)

يقتضى مستوى التمثيل التصلي لجمهورية نصر العربية في الكويت بدولة الكويت
من لتصلية عامة إلى لتصلية .

(المادة الثانية)

يشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر بالقرا في ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٢ مايو سنة ٢٠١١ م) .

الشهير / حسين طهناوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ٢٦ مايو سنة ٢٠١١ هـ

(٣)

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرحوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨

بقرار علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام وزيادة المعاشات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون

رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بقرار علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام

وزيادة المعاشات :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

تسرى

المرسوم بقانون التالي نصه ، إنه يصدر كما :

(المادة الأولى)

يستكمل بمصارف الزيادة بنسبة ٢٠٪ لها الواردة في (أولاً) من المادة الخامسة

من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بزيادة المعاشات عبارة (زيادة بنسبة ٢٠٪) .

(المادة الثانية)

يلغى البند رقم (٢) من الفقرة الثانية من البند (أولاً) من المادة الخامسة من القانون

رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

يصدر الوزير "المختص" بالكاتيبات القواعد المضافة لأحكام هذه المباداة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بمقتضى في الجريدة الرسمية . واذكسون لفسه فموقع التسنون .

ويعمل به بمقتضى من ٢٠١٦/٧/٦

صدر بالامارة في ٢٤ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢٦ برنبة سنة ١٤٠١٦ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ هـ

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١١/٢/١٤٠١ هـ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠/٣/١٤٠١ هـ ؛
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لمانسور تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء بمجلسه المكونة بتاريخ ١٨/٤/١٤٠١ هـ ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواء (٧٩ - ١٣٠ - ١٨٧ - ١٨٨ - ٢٤٨ [مكرر] ٢٥٥ - ٣٠٠)

من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها للنصوص التالية :

بمادة ٧٩ - تكون الدراسة على أساس السنة الكاملة ويجوز أن تكون الدراسة
على أساس نظم المراحل أو الفصل الدراسي أو نظام الساعات أو النشاط اعتماداً
أو أي نظام آخر طبقاً لأحكام النوائح الداخلية للكلية، على أنه بالنسبة للدراسة بنظام
الساعات أو النشاط المعتمدة لتج الفرجة العنصرية متى استوفى الطالب متطلبات المقررات
عليها وفقاً لما تحدده النوائح الداخلية للكلية .

مادة ١٣٠ - تمنح الجامعات الخاضعة للقانون رقم ١٤٩١ لسنة ١٩٧٢ الفرجات العلمية ودبلومات الدراسات العليا وفقاً للأحكام المبينة في هذا الباب وذلك دون إخلال بأحكام المادتين ٧٩٦ ، ١٩٢ من هذه اللائحة .

مادة ١٨٧ - تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجالس كليات التربية اشتباهاً لها الفرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - :الفرجات العلمية :

١ - درجة الليسانس في الآداب والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة البكالوريوس في العلوم والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة البكالوريوس في الفنون والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٤ - درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٥ - درجة البكالوريوس في التربية الخاصة .

٦ - درجة الماجستير في التربية .

٧ - درجة الماجستير في تدريس اللغة الإنجليزية كلفة أجنبية .

٨ - درجة الماجستير لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٩ - درجة دكتور الفلسفة في التربية .

١٠ - درجة دكتور الفلسفة لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع

التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً - التديولوجيات :

- ١ - التديولوجيا العامة في التربية .
- ٢ - التديولوجيا العامة لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المهنية في اللائحة الداخلية .
- ٣ - التديولوجيا المهنية في التربية في أحد فروع التخصص المهنية في اللائحة الداخلية .
- ٤ - التديولوجيا الخاصة في التربية .
- ٥ - التديولوجيا الخاصة لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المهنية في اللائحة الداخلية .

كما فتح شهادة في التربية (تعليم أساس) للطلاب الذين يهتمون بتجارب برنامج التأهيل العلمي والتربوي لمعنى الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي الخاصين على ديوان المعلمين والمعلمات .
عقد ١٩٨٣م

عقد الدراسة لتبليج درجة الباساس في الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس في العلوم والتربية أو درجة البكالوريوس في الفنون والتربية أو درجة البكالوريوس في الطبقة والتربية أو درجة البكالوريوس في التربية الخاصة أربع سنوات .
وتكون مدة الدراسة لبرنامج التأهيل العلمي والتربوي شمس الحلقة الابتدائية المشار إليه في المادة (١٩٧٢) من هذه اللائحة بما يعادل أربع سنوات جامعية .
عقد ١٩٨٣م (مكرر ٢٥٠٢)

تفتح مجلس جامعة حوران بنسبة علي طلب كلية التربية الموسيقية
الدرجات العلمية والتديولوجيات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التربية الموسيقية .
- ٢ - درجة ماجستير في التربية الموسيقية في أحد التخصصات المهنية في اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة دكتوراه الفلسفة في التربية الموسيقية في أحد التخصصات المهنية في اللائحة الداخلية .

ثانياً - المهارات :

١ - دبلوم الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الملاحقة .

٢ - الدبلوم المهني لإعداد معلمي التربية الموسيقية لتدريس الاحتياجات الخاصة .

مادة (٣٠٠) :

يتمتع أعضاء المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الجامعات مكافأة مقدارها خمسمائة جنيه من حضور كل جلسة يواقع جلسة واحدة شهرياً ، وتكون المكافأة عن الجلسة يواقع ثلاثمائة جنيه بالنسبة للجان المتباعدة عن مقر المجلس والمحددة بهذه اللائحة ويواقع جلسة واحدة شهرياً .

ويتمتع أعضاء مجالس الكليات والهيئات الفنية التي تشكلها مجالس الكليات ونظراً لما يورده في هذه اللائحة مكافأة مقدارها مائتان وخمسون جنيهاً عن كل اجتماع يواقع جلسة واحدة شهرياً .

(المادة الثانية)

يضاف إلى كليات الهندسة (جامعة المنصورة) والهند ثالث عشر (جامعة بنها) والهند رابع عشر (جامعة الفيوم) من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية للقانون تنظيم الجامعات القرارات التالية :

سلكاً - جامعة المنصورة :

١٨ - كلية الدراسات العليا لعلوم زراعة الأعضاء ، والبيولوجيا الطبية الحشرية .

ثالث عشر - جامعة بنها ،

١٩ - كلية القانون التطبيقية .

رابع عشر - جامعة الفيوم :

١٦ - معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لكونا حوض النيل .

(المادة الثالثة)

يضاف إلى اللائحة التنفيذية المشار إليها مراد جديدة تصورها التالية :

مادة ٢١٨ (مكرر) ٢٨ - ٢٩ :

« يشترط في الطالب تميزه بالمعلومات التي لإعداد معلم التربية الموسيقية الذي الاختصاصات الخاصة أن يكون حاصلاً على درجة بكالوريوس في التربية الموسيقية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد تعليمي آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع الدراسة لمدة ستة رة لك وذلك لأحكام اللائحة الداخلية ،

مادة ٢١٨ (مكرر) ١٠٣ :

كلية الدراسات العليا علوم زراعة الأعضاء والتكنولوجيا الطبية الحيوية

يتمتع مجلس جامعة المنصورة بتمتع على طلب سجل كلية الدراسات العليا لزراعة

الأعضاء ، والتكنولوجيا الحيوية الطبية الشهادات والدرجات التالية :

١ - شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعضاء (شهادة مهارة) في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الدكتوراه في زراعة الأعضاء في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية

مادة ٢١٨ (مكرر) ١٠٤ :

يشترط في الطالب تميزه شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعضاء ، أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في أحد التخصصات الإكلينيكية أو درجة الدكتوراه في الطب والجراحة في أحد فروع التخصصات الإكلينيكية وذلك في التخصص العام المناسب من إحدى الجامعات المصرية ، أو على درجة معادلة لها، وأن يتابع الدراسة بنظام النقاط المعتمدة ولذا لما هو مبين في اللائحة الداخلية ولقاء فترة بحريه إكلينيكي فعالية لا تقل عن ٢٤ شهراً وتسجيل كافة الأنشطة العلمية والتدريبية في كراسة الأنشطة تعتمد من مجلس القسم كشرط لتقديم للاختيار النهائي بعد استيفاء النقاط المعتمدة .

مادة ٢٤٨ (مكرر) (١-٥) :

يشترط في الطالب لنيل درجة الدكتوراه في زراعة الأعطاء، أن يكون حاصلاً على شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعضاء، من الكلية أو ما يعادلها، وأن يتابع الدراسة بنظام النقاط المعتمدة كما هو مبين في اللائحة الداخلية وتنشئ مقررات ورسالة ومقالة مرجعية وبرنامج تدريسي وأنشطة إضافية، وتسجيل كافة الأنشطة العلمية والتدريبية في كراسة أنشطة تمتد من مجلس القسم كشرط للدخول اعتبار الجزء الثاني بعد مناقشة الرسالة وقبولها من لجنة الحكم والستيفاء، النقاط المعتمدة، ويشترط نقاشه الرسالة مرور مدة لا تقل عن ٢٤ شهراً من تاريخ التسجيل .

معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل

مادة ٢٤٨ (مكرر) (١-٦) :

ينع مجلس جامعة الفيوم بناءً على طلب مجلس معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدولة حوض النيل :
«علومات الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ (مكرر) (١-٧) :

يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع للدراسة لمدة سنة على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(المادة الرابعة)

تتلى الفقرة ١٦ - كلية التربية النوعية من البند ثالث عشر - جامعة بنها من المادة (٦) من اللائحة التنفيذية للشار إليها .

(الملحق الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحفل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٣٠ جويلي الألفية سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩١١ م) .

الحبيب / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١١

بمعدل بعض أحكام القانون الثاني

الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

والجس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠

وعلى القانون الثاني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

وبعد مراعاة مجلس الوزراء

تسبب

للمرسوم بقانوني الثاني لسنة ١٩٤٨ الصادر

(الملحق الأول)

يستعمل نفس اللفظ (٢) من المادة (٣٧٧) من القانون الثاني الصادر بالقانون

رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، النص الآتي :

« وينشأ من نفس سنوات الحق في التقاعد بحد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق

ويبدأ سريانها من يوم دفعها » .

(الملحق الثاني)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،

ويجوز له اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٢ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠١١ م) .

الشير F حسين مفتاح

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ (مكرر) في ١٦ يولية سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
في شأن مجلس الشعب

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام الأولى " فقرة أولى " ، والثالثة ، والخامسة
بندي " ٢ " و " ٣ " ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والعاشر ،
والثالث عشر ، والخامس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر والتاسع
عشر والعشرين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب
النصوص الآتية :

المادة الأولى " فقرة أولى " : يتألف مجلس الشعب من ٥٠٤ أعضاء
يُختارون بطريق الانتخابات المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على
الأقل من العمال والفلاحين .

المادة الثالثة : يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشعب ، بنظام
الانتخاب الفردي ، والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، ويجب أن

٢٧ الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر (ب) لسنة ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ .

يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مع عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي .

ولتقسّم جمهورية مصر العربية إلى (١٢٦) دائرة تُخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تقسم الجمهورية إلى (٥٨) دائرة أخرى تُخصص للانتخاب بنظام القوائم.

ويصدر قانونٌ لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردي ودوائر من الدوائر المخصصة للقوائم ، والمكونات الإدارية لكل دائرة ، وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم .

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة، على أن يكون نصلهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويраعى أن تبدأ القائمة بمرشح عن العمال والفلاحين، وألا يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء، ولجميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحين حزب واحد أو أكثر ، ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التي تم انتخابهم على أساسها ، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ومع مراعاة حكم المادة ٣ مكرراً (و) من قانون مباشرة الحقوق السياسية، يُخصص رمزٌ موحدٌ على مستوى الجمهورية للقوائم الحزبية أو الأحزاب ذات الصلة، وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة الخامسة عشر (٢) ، (٣) :

٢- أن يكون اسمه مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سببٌ يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك .

٣- أن يكون بالغاً من العمر خمسة وعشرين عاماً ميلادية على الأقل يوم الانتخاب.

المادة السادسة : يُقدّم طلبُ الترشّح لعضوية مجلس الشعب ، في الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي، من طالبي الترشّح كتابةً إلى لجنة الانتخابات باحفاظة التي يرغب المرشح في الترشّح في إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها، على ألا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشّح.

ويكون طلبُ الترشّح مصحوباً بإصال إيداع مبلغ ألف جنيه حراًة المحكمة الابتدائية المختصة، والمستندات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التي يطلبها القانون للترشح ، وثبت صفةً العامل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات.

وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها المرشح أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

وتسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرات الثلاثة السابقة على مرشحي القوائم الحزبية المعلقة ، على أن تتولى الهيئة المختصة في الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذي تعدّه اللجنة العليا للانتخابات ، ويجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها في الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحي القائمة .

المادة السابعة: تقيد طلبات الترشّح بحسب تواريخ ورودها في سجلين ، يخصص أحدهما للمرشحين بالنظام الفردي ، ويخصص الثاني لمرشحي القوائم ، وتُعطى عنها إيصالات، ويتبع في شأن تقديمها الإجراءات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها .

المادة الثامنة: تتولى فحص طلبات الترشّح والبت في صفة المرشح من واقع المستندات التي يقدمها طبقاً لحكم المادة السادسة من هذا القانون وإعداد

كشوف المرشحين ، لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة قاض بدرجة رئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة " أ " وعضوية قاضين بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى ، ويعتلى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وأماناتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات .

المادة التاسعة : مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشرة، يُعرض في اليوم التالي لإقفال باب الترشح وبالطريقة التي تعيها اللجنة العليا للانتخابات ، كشفان، يختص أولهما مرشحي القوائم ، ويختص الثاني مرشحي الانتخاب الفردي ، ويضمن الكشفان أسماء المرشحين والصفة التي ثبت لكل منهم، كما تحدد في الكشف الأول القائمة الحزبية التي ينتمي إليها المرشح ، ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ولكل من تقدم للترشح ولم يرد اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة مكرراً من قانون مجلس الشعب إدراج اسمه، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذي يليها.

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض هذا الكشف.

ولكل حزب تقدم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في التقريين السابقين لمرشحه المدرج اسمه في أي من الكشفين المذكورين.

المادة العاشرة: يكون لكل مرشح أو حزب له مرشحون بالدائرة الانتخابية الحصول على بيان بأسماء الناخبين في هذه الدائرة، وذلك على قرص مدمج، مقابل أداء رسم مقدره مائتا جنيه، ويُسلم القرص المدمج إلى الطالب خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ سداد الرسم.

المادة الثالثة عشرة: لكل مرشح أن يتنازل عن الترشح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل،

ويثبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف.

ويجوز التعديل في مرشحي القوائم أو التنازل عن الترشح فيها بطلب يقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخابات بخمسة عشر يوما على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردي أو التعديل والتنازل في القوائم، وذلك في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف، وتعلن التنازل عن الترشح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان الفرعية.

المادة الخامسة عشرة: في الانتخاب بالنظام الفردي، يعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد أعلن انتخابه، وأعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان من أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرهما.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأي من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

ويُنتخب ممثلو كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عدداً من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب، التي يحق لها أن تمثل وفقاً للفقرة التالية، مع إلزام الترتيب الوارد بكل قائمة، وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعاً لتوالي أعلى الأصوات الباقية لكل قائمة.

ولا يمثل بالجلس أو الائتلاف الحزبي، الذي لا تحصل قوائمه على نصف في المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة السابعة عشرة: إذا لم يُرشح في دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردي سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، أُجري الانتخاب في موعده، وأُعلن الانتخاب من يحصل منهما على (٢) في المائة من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يُرشح في الدائرة سوى شخص واحد أُعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة في الفقرة السابقة ، ويجري الانتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني وذلك دون إحلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين ، إذا كان من أعلن فوزه من غيرهم.

وإذا رُشح في الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين ، أُعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأُجري الانتخاب لاختيار العضو الثاني من بين الباقين ، ويُعلن الانتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة ، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أُعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تقدم في الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة يعلن انتخاب المرشحين الواردة أَسْمَاؤُهُم بالقائمة شريطة استيفاء النسبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة ، فإذا لم تسوّف هذه النسبة يجري الانتخاب تكميلي لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة الثامنة عشرة: إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يُجرى انتخاب تكميلي بل ذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخبا بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء، وكان قد بقي مرشحاً أو أكثر بل ذات القائمة الحزبية لم يعلن انتخابه، حلَّ محلَّ من خلا مكانه المرشح الذي يليه في قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين.

وتعين مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة.

وإذا كان من خلا مكانه من المنتخبين عُين من يحل محله ، وفي جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة التاسعة عشرة:- بعد إعلان نتيجة الانتخاب يُرَدُّ إلى طالب الترشيح المبلغ الذي أودعه خزاله المحكمة الابتدائية بعد خصم ما قد يكون مستحقاً عليه وفق المواد التاسعة والتاسعة مكرراً (أ) والحادية عشرة والثالثة عشرة من هذا القانون.

المادة العشرون:- تخصص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ، ولقائم الطعون ، مصحوبةً ببيان أدلتها ، إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها.

وتعبر العضوية باطلّة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مواد جديدة بأرقام: الخامسة مكرراً، والتاسعة مكرراً، والتاسعة مكرراً (أ) ، والتاسعة مكرراً (ب) والسادسة عشر، نصوصها الآتية :

المادة الخامسة مكرراً: على الناخب، في الدوائر المخصصة للقوائم، أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها، دون إجراء أي تعديل فيها، وببطل

الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة، أو تكون معلقة على شرط، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلّمها إليه رئيس اللجنة أو وقّع عليها أو وضع أية إشارة أو علامة تدل عليه. ويجري التصويت في الدوائر المخصصة للنظام الفردي في الوقت ذاته الذي يجري فيه التصويت على القوائم، وذلك في بطاقة مستقلة. وتبطل الأصوات المعلقة على شرط، أو التي تنتخب أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلّمها إليه رئيس اللجنة أو وقّع عليها أو وضع أية إشارة أو علامة تدل عليه.

المادة التاسعة مكرراً: تفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة التاسعة لجنة أو أكثر تشكل بقرار من اللجنة العليا للانتخابات بكل محافظة برئاسة قاضي محاكم الاستئناف، وعضوية قاضيين بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى، وذلك خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ إقفال باب الترشح وتتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

المادة التاسعة مكرراً (أ): تعد لجنة الانتخابات في المحافظة، بعد انتهاء لجنة الفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة السابقة، من عملها، كشغلين لهاذين يتضمن أحدهما أسماء المرشحين بالنظام الفردي ويتضمن الآخر أسماء مرشحي القوائم، على أن يتضمن كل كشف الصلّة التي ثبت لكل مرشح والحزب الذي ينتمي إليه، إن وُجد، والرمز الانتخابي المخصص لكل مرشح أو قائمة. وتنشر اللجنة العليا للانتخابات أسماء المرشحين، كل في دائرته الانتخابية، وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار.

المادة التاسعة مكرراً (ب): يكون الطعن على القرار الصادر من لجنة الفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة التاسعة مكرراً أمام محكمة القضاء الإداري خلال الأيام السبعة التالية لإعلان كشوف المرشحين، وتفصل المحكمة في الطعن، دون عرضه على هيئة مفوضي الدولة خلال سبعة أيام على الأكثر.

ولا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري، ولو تم الاستشكال في تنفيذه أمام أية جهة ، إلا إذا قررت المحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ عند الطعن على الحكم.

المادة السابعة عشرة: إذا خلا مكان أحد المرشحين في قائمة حزبية قبل تاريخ بدء الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل، بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة مكرراً الاعتراض على ترشيحه، ألزم الحزب بترشيح آخر من ذات صفة من خلا مكانه ليكمل العدد المقرر، وللحزب إعادة ترتيب مرشحي القائمة مع مراعاة حكم المادة الثالثة من هذا القانون.

ويُعرض اسم المرشح الجديد خلال يومين من تاريخ ترشيحه، ويُتبع في شأن الاعتراض عليه القواعد المنصوص عليها في المادتين التاسعة والتاسعة مكرراً، على أن تفصل اللجنة في الاعتراض في مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ ترشيحه. وإذا خلا مكان في القائمة بعد الموعد المذكور في الفقرة الأولى بسبب من الأسباب المذكورة فيها، تجرى الانتخابات في موعدها رغم نقص عدد المرشحين في القائمة المذكورة عن العدد المقرر، بعد إعادة الحزب ترتيب مرشحي قائمته وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون، فإذا أسفرت الانتخابات عن فوز القائمة الناقصة بعدد من المقاعد يجاوز العدد الباقي بها، استكمل العدد المطلوب بانتخابات تكميلية عن طريق القوائم الحزبية، على أن يكون المرشح بذات صفة من خلا مكانه في القائمة.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠
في شأن مجلس الشورى^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ،
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشعب ؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قُدِّرَ

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام : ١ (فقرة أولى وثانية) ، ٢ ، ٤ ، ٦ بند
٣* ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ و ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى النصوص الآتية :

المادة ١ (فقرة أولى وثانية) : يتألف مجلس الشورى من ٣٩٠ عضواً.

ويتنصب ثلثا أعضاء المجلس بطريق الانتخاب المباشر السري العام ، على
أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة ٢ : يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى المنتخبين بنظام
الانتخاب الفردي، والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، ويجب أن
يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم مع عدد الأعضاء
الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي.

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر (ب) في ١٩ يوليه سنة ٢٠١١ .

وتقسم جمهورية مصر العربية إلى (٦٥) دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تقسم الجمهورية إلى (٢٨) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

وبصدر قانون لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردي ودوائر القوائم، والمكونات الإدارية لكل دائرة، وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم.

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب يجب أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويраعى أن تبدأ القائمة بمرشح من العمال والفلاحين وألا يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء ، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر.

ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشورى من العمال والفلاحين أن يظلوا محققين بالصفة التي تم انتخابهم على أساسها ، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ومع مراعاة حكم المادة ٣ مكرراً (و) من قانون مباشرة الحقوق السياسية، يختص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب ذات الصلة وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة ٤ :- إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يُجرى انتخاب تكميلي بهذه الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخباً بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء وكان

قد تبقى مرشحاً أو أكثر بذات القائمة الحزبية لم يُعلن انتخابه، حلّ محلّ من خلا مكانه المرشح الذي يليه في قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين. ويتعين مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة.

وإذا كان من خلا مكانه من المعيّنين عُين من محل محله. وفي جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة ٦ بند (٤): أن يكون اسمه مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك.

المادة ٨ : يُقدّم طلب الترشح لعضوية مجلس الشورى كتابةً إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشح في إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها على ألا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشح.

ويكون طلب الترشح مصحوباً بإيصال إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة الابتدائية المختصة والمستندات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التي يطلبها هذا القانون للترشح، وتثبت صفة العامل أو الفلاح بالقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات. وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها المرشح أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

وتسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة على مرشحي القوائم الحزبية المتلفة، على أن تتولى الهيئة المختصة في الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذي تعدّه اللجنة العليا للانتخابات، ويجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها في الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحي القائمة.

المادة ٩ : مع مراعاة ما هو متصوص عليه في المادة السادسة عشر من قانون مجلس الشعب يُعرض في اليوم التالي لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التي تعيها اللجنة العليا للانتخابات كشفاً بخصائص وألقاب المرشحين والقوائم، ويخصص الثاني للمرشحين الانتخاب الفردي، ويتضمن الكشفان أسماء المرشحين والصفة التي تبث لكل منهم، كما تحدد في الكشف الأول القائمة الحزبية التي ينتمي إليها المرشح، ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يُدرج اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المتصوص عليها في المادة التاسعة مكرر من قانون مجلس الشعب إدراج اسمه، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذي يليها.

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور.

ولكل حزب تقدم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في أي من الكشفين المذكورين.

المادة ١٠: إذا لم يُرشح في دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردي سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين أُجري الانتخاب في موعده، وأعلن انتخاب من يحصل منهما على ٢ ٪ من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يُرشح في الدائرة سوى شخص واحد أعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة في الفقرة السابقة، ويجري انتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني، وذلك دون إحلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين، إذا كان من أعلن لوزة من غيرهم.

وإذا رُشح في الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين أعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأجري

الانتخاب لاختيار العضو الثاني من بين الباقيين، ويُعلن الانتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تقدم في الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة، يُعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماءهم بالقائمة المقدمة، شريطة استيفاء النسبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة (١٢)، فإذا لم تستوف هذه النسبة يُجرى انتخاب تكميلي لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة ١١ : لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويُثبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قُيد في هذا الكشف. ويجوز التعديل في مرشحي القوائم أو التنازل عن الترشح فيها بطلب يُقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردي أو التعديل والتنازل في القوائم، وذلك في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف. ويُعلن التنازل عن الترشح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان التوعية.

المادة ١٢ : في الانتخاب بالنظام الفردي يُعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن الانتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، وفي هذه الحالة يُعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد أعلن انتخابه ، وأعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من

الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان مَنْ أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرها.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأي من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

ويتنخب ممثلو كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عدداً من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب، التي يحق لها أن تمثل وفقاً للفقرة التالية، مع التزم الترتيب الوارد بكل قائمة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعاً لتوالي أعلى الأصوات الباقية.

ولا يمثل بالمجلس الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي لا تحصل قوائمه على نصف المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة ٢٢ : تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشورى، وتقدم الطعون مصحوبة ببيان أدلتها إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها .

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشورى بقرار المحكمة .

المادة ٢٤: مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون تسري في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة

الحقوق السياسية والأحكام المقررة بالمواد الثانية والخامسة مكرراً والسابعة والثامنة والتاسعة مكرراً والتاسعة مكرراً ٣" والتاسعة مكرراً " ب " والعاشر والحادية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والتاسعة عشرة والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم الثاني لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام ٣ مكرراً(أ) فقرة رابعة ، و٣ مكرراً(ط)
فقرة أولى و١٦ ، و٢٤ (الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة) ، و٢٩ (فقرة ثالثة) ،
و٣٣ (فقرة ثانية) ، و٣٤ (فقرة أخيرة) ، و٥٧ من القانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية النصوص الآتية:

المادة ٣ مكرراً(أ) فقرة رابعة:

المادة ٣ مكرراً(ط) فقرة أولى: يشكل رئيس اللجنة العليا للانتخابات
أمانة عامة دائمة برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من في درجتهم
وعضوية عدد كاف من القضاة أو من في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكر (ب) في ١٩ يولييه سنة ٢٠١١ .

بعد موافقة المجالس العليا لهذه الهيئات وممثل لوزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون .

المادة ١٩٤: تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة لجنة برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية للمحافظة رئيساً، وعضوية قاضيين بالحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى، ويتولى الأمانة التقنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها، وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وأمانتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة ٢٤ (الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة): كما تتولى اللجنة

العليا للانتخابات تشكيل اللجان القرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، على أن تُشكّل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين وعضو وآخر احتياطي لكل منهما لكل لجنة، وذلك من بين العاملين المدنيين في الدولة، وعلى أنه بالنسبة إلى الانتخابات مجلسي الشعب والشورى التي يجرى فيها الانتخاب بطريقة الانتخاب الفردي والقوائم الحزبية المتعلقة بتشكيل اللجنة القرعية من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين مع تعيين أمين لكل لجنة وتعيين عضو وأمين احتياطي لهم، ويختص أحد الأمينين بإجراءات الاقتراع بالنظام الفردي، ويختص الثاني بهذه الإجراءات للقوائم الحزبية المتعلقة، وفي جميع الأحوال يجوز أن يرأس عضو الهيئة القضائية أكثر من لجنة قرعية وبما لا يجاوز ثلاث لجان على أن يضمها جميعاً ودون فواصل مقرر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً .

وبحسب القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة من يحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل، على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية .

وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلسي الشعب والشورى يكون لكل مرشح ولكل ممثلي قائمة حزبية أن يندب عضواً من بين الناصحين في نطاق اللجنة العامة

لتمثيله في ذات اللجنة العامة، وعضواً من الناضحين المقيّدة أسماؤهم في قاعدة بيانات الناضحين باللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية أو في المقر وأن يُبلّغ رئيس اللجنة ذلك كتابةً قبل بدء الانتخابات، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى التين أكمل الرئيس هذا العدد من الناضحين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيّدة أسماؤهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق، فإذا زاد عدد المندوبين على ثمانية، وتعدّل اتفاق المرشحين عليهم عندهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين، ويُعتبر المقر الانتخابي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة بمثابة لجنة فرعية في شأن تطبيق الفقرة الخامسة

المادة ٢٩ (فقرة ثالثة): وضماناً لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تُقدّم البطاقات بحيث يقرن اسم كل مرشح أو قائمة حزبية أو كل موضوع مطروح للاستفتاء بعلامة أو رمز على الوجه الذي يحدّد بقرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة ٣٣ (فقرة ثانية): ولا يترتب على بطلان أو فساد أي إجراء من إجراءات الاقتراع بالنسبة إلى أحد الصندوقين المنصوص عليهما في المادة ٢٩ مكرراً من هذا القانون أي أثر بالنسبة إلى الاقتراع في الصندوق الآخر. كما لا يترتب على تلف أو بطلان بطاقات الانتخاب في أحد الصندوقين أي أثر بالنسبة إلى بطاقات الصندوق الآخر.

المادة ٣٤ (فقرة أخيرة): ويتم فرز صناديق مقاعد القوائم الحزبية المغلقة في اللجنة العامة الخاصة بالدائرة الانتخابية، وفي جميع الأحوال يتم فصل إجراءات فرز الصناديق التي تضم بطاقات الانتخاب لمقاعد القوائم وإعداد محاضر إجراءات الفرز، ولا تعلن اللجنة العامة نتيجة فرز مقاعد القوائم وترسل أوراق الانتخابات ومحاضر الفرز إلى اللجنة العامة المشرفة على الانتخابات التي تجري على مقاعد القوائم بالمحافظة لمراجعتها وتحرير محضر فرز مجمع وإعلان عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة، ويُتبع في فرز تلك الصناديق وإعلان عدد الأصوات الصحيحة ذات الإجراءات والقواعد المقررة في هذا القانون.

المادة ٥٧: على الوزراء كلٌ فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولِلجنة العليا للانتخابات إصدار اللائحة التنفيذية له.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مادتان جديدتان برقمي ٥ مكرراً، و ٢٩ مكرراً، وقرة ثانية للمادة ٢٦، نصوصها الآتية:

المادة ٥ مكرراً: استثناءً من أحكام المادة ٥ من هذا القانون يوقف القيّد في قاعدة بيانات الناخبين لعام ٢٠١١، وتعرض قاعدة بيانات الناخبين في الفترة من العشرين من أغسطس ٢٠١١، وتعرض قاعدة بيانات الناخبين في الفترة من العشرين من أغسطس وحتى الحادى والثلاثين من ذات الشهر وذلك في المكان وبالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقدّم الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القانون اعتباراً من تاريخ بدء عرض قاعدة بيانات الناخبين حتى الخامس عشر من سبتمبر .

المادة ٢٩ مكرراً: في انتخابات مجلسي الشعب والشورى التي تجرى بطريقة الانتخاب الفردي والقوائم الحزبية المعلقة يُسلّم رئيس اللجنة لكل ناخب بطاقة مفتوحة تدرج فيها أسماء المرشحين في دوائر الانتخاب بالنظام الفردي، وبطاقة أخرى بلون مختلف تدرج فيها أسماء الأحزاب أو الائتلافات الحزبية في دوائر الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المعلقة، على أن يحسب كلٌّ من أمين السر كشفاً مطابقاً بأسماء جميع نائحي اللجنة، ويخصّص صندوقان؛ توضع في الأول بطاقات الانتخاب بالنظام الفردي، وتوضع في الثاني بطاقات الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المعلقة .

المادة ٢٦ (القرة ثانية): وفي حالة الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القوائم الحزبية المعلقة يعان رئيس اللجنة العامة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة، وترسل أوراق الانتخاب ونسخها المحاضر الثلاث إلى اللجنة العليا للانتخاب، وتولى هذه اللجنة عقّب ورود أوراق الانتخاب والمحاضر من جميع الدوائر على مستوى الجمهورية حساب النسبة المئوية التي

حصلت عليها قوائم كل حزب أو ائتلاف حزبي، وعدد المقاعد التي حازتها كل قائمة في كل دائرة، وأسماء الأعضاء المنتخبين عن كل دائرة من دوائر القوائم الحزبية المتعلقة، وذلك كله بمراعاة أحكام المادتين الخامسة عشر والسابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب، والمادتين ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، وترسل اللجنة العليا للانتخابات عقب ذلك نسخة من المحاضر إلى وزير الداخلية وأخرى إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة لحفظها..

(المادة الثالثة)

تلغى الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرراً (أ) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

الحشيري/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١١١ لسنة ٢٠١١

ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاستطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :
وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ :
وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بجلسته المقررة
بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ :
وبناءً على ما عرضه وزير العدل :

المرزق

(مادة أولى)

ي عين متصرفاً مساعداً بمجلس الدولة : السادة الأساتذة خريجو جامعة القاهرة ٢٠٠٨

الآلية أساقم - وهم :

- ١ - أحمد تدير أبو القسح مصطفى الدين .
- ٢ - محمد جميل عبد ربه إبراهيم عبد الهادي .
- ٣ - موسى سيد محمد محمد تميم .
- ٤ - محمد عبد الحفيظ عبد الوهاب محمد .
- ٥ - أحمد عبد الحفيظ عبد الوهاب محمد .
- ٦ - أحمد محمد عبد الفتاح سيد أحمد .
- ٧ - محمد مصطفى محمد السيد دويش .
- ٨ - محمد عبد السلام إبراهيم السيد .
- ٩ - محمد حسن محمد أحمد أبو علي .
- ١٠ - إمام صلاح إمام إمام سلام .
- ١١ - أحمد محمد عبد العزيز علي .
- ١٢ - محمد مصطفى عبد السلام مصطفى .
- ١٣ - إسلام يحيى خضري تميم محمد .
- ١٤ - نادر السيد أحمد السيد حسن أبو مسلم .
- ١٥ - أحمد مسعود علي أحمد .
- ١٦ - محمد بسري محمد شحاتة هادي .
- ١٧ - السيد إبراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد .
- ١٨ - أحمد محمد بسيرتي خليل .
- ١٩ - محمود علي جمال الدين محمد أحمد .
- ٢٠ - السيد صابر هادي مصطفى .
- ٢١ - أحمد خليفة مفتاح سليمان .
- ٢٢ - محمد عبد الكريم أحمد الدين .
- ٢٣ - شعبان جبريل صوفي بسيرتي .
- ٢٤ - أحمد محمد رفعت طلعت محمد مصطفى .
- ٢٥ - عبد المنعم شهابين محمد أحمد .
- ٢٦ - أحمد فصحى السيد هاشم الصبلي .
- ٢٧ - إمام فصحى محمد أنور عزت .

- ٢٨ - محمد البشري محمد الشوزجي .
- ٢٩ - أحمد أنور عبد الدائم أحمد .
- ٣٠ - أحمد شلبي إبراهيم حسين .
- ٣١ - محمد حسين محمد علي محمود .
- ٣٢ - إسماعيل إسماعيل مجاهد إسماعيل .
- ٣٣ - محمد إبراهيم النورقي سعد يوسف الغزالي .
- ٣٤ - معتمد طه أبو بكر المنقرسي .
- ٣٥ - محمد أحمد الصباحي بونس .
- ٣٦ - محمد حمدان حامد زيد .
- ٣٧ - حامد عبد الحليم محمد نعمة الله .
- ٣٨ - مجدي وهي محمد عبد العزيز .
- ٣٩ - أحمد محمد مدوح حلمي قطب .
- ٤٠ - أحمد السيد علي العبرالي .
- ٤١ - منيد عاطف أحمد التهامي رشوان .
- ٤٢ - محمد صلاح يوسف يوسف سليمان .
- ٤٣ - محمد أحمد إبراهيم مصطفى .
- ٤٤ - هشام محمد عبد العزيز أبو زيد .
- ٤٥ - رضا محمد حسين محمد .
- ٤٦ - هيثم عبد النبي السيد غاتم .
- ٤٧ - ثروت عبد المولى سيد أحمد عيسى بهار .
- ٤٨ - محمود رمضان جندى محمد .
- ٤٩ - أحمد محسن محمد عبد المجيد بهجت .
- ٥٠ - مؤمن مسحب منبر رشدي .
- ٥١ - مهتاب علي محمد رمضان .
- ٥٢ - أسامة مرزوق محمد عبد العزيز مراد .
- ٥٣ - رامي سامي حامد حبيد .
- ٥٤ - عبد الله محمود ربيع محمد زقزل .
- ٥٥ - علي عبد الظاهر علي عبد الخطيب .
- ٥٦ - محمد صلاح رمضان عبد الرحيم .
- ٥٧ - محمد مصطفى محمود السيد عبد الفتى .
- ٥٨ - أحمد رجائي أحمد غاتم .
- ٥٩ - ياسر محمد خالد عبد السلام إسماعيل الطشوان .
- ٦٠ - أحمد السيد البشري محمد الهادي .
- ٦١ - كريم كمال الدين محمد محمد قلاري .
- ٦٢ - أحمد محمود عبد الحافظ زلط .
- ٦٣ - طارق محمد إبراهيم محمد إمام شهاب الدين .
- ٦٤ - ربيع عبد الحميد محمد الكيش .
- ٦٥ - علاء محمد عبد الهادي جابر .
- ٦٦ - محمد عمام الدين شعبان عبد القصود .
- ٦٧ - إبراهيم محمد الرقائي محمد عبد القادر .
- ٦٨ - أحمد عثمان صالح عبد الحافظ أبو البطا .
- ٦٩ - سمير سمير محمد علي .
- ٧٠ - إسلام إبراهيم عبد الواحد النحاس .
- ٧١ - شريف أحمد عبد الله سيد .
- ٧٢ - أحمد مصطفى عبد الحكيم عطية سبلة .
- ٧٣ - أحمد علي حسن الجندي .
- ٧٤ - محمد محمود كامل السيد .
- ٧٥ - أحمد حسن أبو القاسم همام .
- ٧٦ - مبرور عيسى يوسف موسى .

- ٧٧ - محمد أحمد محمد محمد بدران .
- ٧٨ - جورج عبيد زيه أنيس عبيد زيه .
- ٧٩ - خالد محمد لطفى عبد الباقى جوده .
- ٨٠ - هانى أحمد نصار أحمد .
- ٨١ - عبد الحليم محمد محمد إبراهيم .
- ٨٢ - إسلام أحمد محمودة أحمد محمد .
- ٨٣ - أحمد محمد عبيد اللبشى .
- ٨٤ - عبيد الله يس إبراهيم تاج الدين يس .
- ٨٥ - فتحي محمودة فتحي عبد الجواد .
- ٨٦ - شريف محمدى محمدى مبروك .
- ٨٧ - يحيى أحمد محمد مختار .
- ٨٨ - خالد رشاد أحمد عطية .
- ٨٩ - محمد حسن كماله محمد أبو زيد شلال .
- ٩٠ - المعتصم فوزى رشدى مبارك عبد الله .
- ٩١ - أكرم محمودة محمد جعفر .
- ٩٢ - أحمد حسن أحمد محمد الخطاب .
- ٩٣ - محمد صلاح سلامة عبد الفتاح .
- ٩٤ - أحمد إبراهيم محمد قطب شائم .
- ٩٥ - محمد السيد السيد إبراهيم القاضى .
- ٩٦ - أمين جمعة شعبان محمد حسن .
- ٩٧ - محمد إبراهيم محمد عبد الفتاح .
- ٩٨ - أحمد سعد السيد خطاب .
- ٩٩ - السيد أحمد عبيد الرزق حسن .
- ١٠٠ - محمد إبراهيم محمد عبد العليم .
- ١٠١ - مصطفى أحمد حسن أحمد عبيد .
- ١٠٢ - سعد شلقى محمد أحمد صالح .
- ١٠٣ - عبد الرحمن عبد أحمد حسنين .
- ١٠٤ - أحمد على محمد على .
- ١٠٥ - أحمد ترح عبد الفتاح ليلة .
- ١٠٦ - إسلام محمد أحمد مصطفى .
- ١٠٧ - نور الدين محمودة عبد العاطى مبارك .
- ١٠٨ - عباد أحمد عبد الله عسارة .
- ١٠٩ - محمد محمودة محمد على حسن .
- ١١٠ - عبد الله محمودة عبد الله محمد عابدين .
- ١١١ - محمد حسن القوتلى سليمان حسن .
- ١١٢ - السيد محمد صابر السيد سليمان .
- ١١٣ - شريف مجدى محمودة شهاب .
- ١١٤ - خالد إبراهيم محمد البيرى .
- ١١٥ - مسرور داود عبد الرزاق داود الباز .
- ١١٦ - محمد أبو بكر جمعة الجندى .
- ١١٧ - محمد علاء الدين صر محمود .
- ١١٨ - محمد تقيان عماد الدين على أحمد .
- ١١٩ - كريم زيه صبرى عبد الفتاح أبو الليل .
- ١٢٠ - محمد سعد زغلزل طلبة الجندى .
- ١٢١ - أحمد محمد عبد السلام حمد .
- ١٢٢ - محمد عبد الحكيم السيد الألفى الجميل .
- ١٢٣ - خالد محمد محمد مرشدى بركات .
- ١٢٤ - أمين مجدى أحمد أمين .
- ١٢٥ - محمد أحمد محمد محمد عبد العال .
- ١٢٦ - أحمد حسن على الحسينى مغرور .
- ١٢٧ - أحمد عبد الحليم محمودة خليفة .

- ١٢٨ - محمد عصام الدين عيد الله رمضان .
 ١٢٩ - محمد أحمد عيد اللاء محمد الشريف .
 ١٣٠ - طلعت على طلعت على محمد .
 ١٣١ - علي عادل قهسب محمد عزب .
 ١٣٢ - أحمد لطفى محمود على برغش .
 ١٣٣ - عمرو مجاهد محمد هريدى .
 ١٣٤ - حسادة لطفى محمد أبو العيون .
 ١٣٥ - إسلام أحمد عبد الكريم أحمد سلامة .
 ١٣٦ - شريف عبد الله صابر إبراهيم .
 ١٣٧ - أسمر عمر محمد عبد العال .
 ١٣٨ - محمد عمر أحمد حسيو لائل .
 ١٣٩ - أحمد محمد محمد راشد خضر .
 ١٤٠ - محمد حسن عبد الله حسن .
 ١٤١ - أحمد عبد الوهاب حسن خليل .
 ١٤٢ - محمود محمد عبد الإلطيف أحمد بدر .
 ١٤٣ - مصطفى أحمد عبد التواب محمد .
 ١٤٤ - معمر على محمد الششتاوى .
 ١٤٥ - أحمد عبد الحسنى محي الدين طراف .
 ١٤٦ - عيد العزيز محمد مجدى عبد العزيز الكهاس .
 ١٤٧ - إيهاب يسعد يسعد ربه إبراهيم .
 ١٥١ - أبو الفتوح حسنى على السكك .
 ١٥٢ - محمد أحمد عبد الحسن سليمان اللدم .
 ١٥٣ - محمد تيسيل ربيع أبو العز .
 ١٥٤ - رائل محمد كامل عبيد .
 ١٥٥ - خالد أحمد عبد الفتاح محيرة محمد طرمسى .
 ١٥٦ - شريف عطية حمد عيسى عطية .
 ١٥٧ - أحمد إبراهيم محمد الطنطاوى نور .
 ١٥٨ - أحمد مسعد حمدى محمود أبو النجد .
 ١٥٩ - بهاء صلاح أحمد دلال .
 ١٦٠ - محمد على السيد أحمد .
 ١٦١ - وسم أحمد أنانة محمدا أحمد الجبالى .
 ١٦٢ - كريم محمد عبد الله صمرا .
 ١٦٣ - محمدا مصطفى إبراهيم كشظا .
 ١٦٤ - عبد الطيف عبد الفتاح نسي عبد الغفار الشافى .

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة فى ١٧ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١١٣ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بمجلسه المتعقد
بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ ؛
بناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(مادة أولى)

يعين شندوب مساعد بمجلس الدولة ، السادة الأساتذة طريجو دقبة ٩ - ٢٠ الأتية
أسماؤهم ، وهم :

- ١ - أبهن كمال محمد محمد الهوارى .
- ٢ - محمد فوزى عبد الرضاى سليمان .
- ٣ - محمد سمير عبد الفتى محمد حنين .
- ٤ - هبيله حسانه عبيده سعد الفتى .
- ٥ - هاجم عادل فهدى محمد هزيب .
- ٦ - إسلام السيد حسن طه مرسى .
- ٧ - منعت عبد الستار حمودة محمود حميدة .
- ٨ - صلاح عبد الوهاب الشحات محمد بدوى .
- ٩ - على عبد الفتاح محمد خليل المرزوى .
- ١٠ - حنين عبد الغفار عبد الرحمن حسن ريش .
- ١١ - محمد فتحي عبد الرحمن إبراهيم أبو طالب .
- ١٢ - أنشهب على أحمد على أحمد نفلونة .
- ١٣ - إسلام جمال هزيم عبد الرحمن عزام .
- ١٤ - هانى عبد عبد الحفيظ على الجبل .
- ١٥ - هيا الدين تيه العشري حسن سلطان .
- ١٦ - محمد عبد العزيز عبد الغفار إسماعيل محمد .
- ١٧ - محمد أنور السادات عبد الحميد محمد .
- ١٨ - سالم باهية السيد سالم باهية .
- ١٩ - عبد الله سراج إيهين محمد مجاهد صالح .
- ٢٠ - المنهال محمد أبو قنينة أحمد .
- ٢١ - أحمد خليل علي شلقاسى خليل .
- ٢٢ - محمد أكمل كمال عبد المجيد منسى .
- ٢٣ - محمد يحيى عبد الرحيم سيد على .
- ٢٤ - محمد عبد الفتاح عبد العظيم عبد البر .
- ٢٥ - محمد أسامة محمودة سيد محمودة .
- ٢٦ - أحمد جندى أحمد مصطفى عبد الله .

- ٥٠ - حسام مولى عبد الفتاح بناد زاهد .
 ٥١ - محمد نؤاد محمد إبراهيم أبو الحسن .
 ٥٢ - محمد علي أحمد منصور إمام .
 ٥٣ - محمد حنفي رشيد مقري عبد الرحمن .
 ٥٤ - السيد مصطفى أحمد السيد قرعة .
 ٥٥ - محمد عبد القادر أحمد إسماعيل .
 ٥٦ - محمود علي عبد الفتاح عبد العاطي .
 ٥٧ - كريم خالد أحمد سالم إسماعيل .
 ٥٨ - خالد أحمد بيرف أحمد الصبلي .
 ٥٩ - شرف علاء الدين عبد الحليم أحمد العاطي .
 ٦٠ - عبد القادر ناز عبد القادر نخبر .
 ٦١ - أحمد محمد أحمد نؤاد لجال .
 ٦٢ - مصطفى محمد أحمد عرو الله صالح .
 ٦٣ - أحمد محمد صلاح علي خليفة .
 ٦٤ - محمد حسان محمد محمد عيسى .
 ٦٥ - مصطفى بن عبد الوهاب خليل .
 ٦٦ - محمد علاء الدين محمد علي الرشدي .
 ٦٧ - عبد الله محمد السيد عبد الله علي .
 ٦٨ - أحمد عصام الدين عبد الله رمضان لوال .
 ٦٩ - أحمد مصطفى أحمد عبد الجواد جوازي .
 ٧٠ - عبد الحليم فتحي سلامة عبد الحليم الجمل .
 ٧١ - عادل محمد عبد السلام غنيم القسوي .
 ٧٢ - عبد الله محمد شعبان إبراهيم الحري .
 ٧٣ - أسامة محمد أحمد محمد زهر .
 ٧٤ - أحمد كامل عبد الحليم عبد الله علا .
 ٧٥ - إبراهيم عبد القادر نؤاد عبد الرازي .
 ٧٦ - أمين محمد أمين محمد سليم .
 ٧٧ - عمر فتحي عطا الله أحمد مصطفى .
 ٧٨ - عمر خالد حسين محمد القبلاوي .
 ٧٩ - أحمد فتحي حسن أحمد التماس .
 ٨٠ - أحمد أحمد أحمد زاهد مصطفى .
 ٢٧ - أسامة محمود سلطان سيد حنفي .
 ٢٨ - محمود حامد محمود أحمد أبو بيه .
 ٢٩ - أحمد محمد محمد محمد أنيطل .
 ٣٠ - مصطفى أحمد كمال محمود أحمد .
 ٣١ - عبد المحسن أحمد عبد المحسن شعبة .
 ٣٢ - محمود جمال رمضان محمود محمد .
 ٣٣ - علاء محمد أحمد محمد حسن محمد .
 ٣٤ - أحمد صبري كامل بومري أبو رتبة .
 ٣٥ - علاء صلاح عروين السيد الصعدي .
 ٣٦ - أحمد حمدي محمد سعداوي أبو حامد .
 ٣٧ - إسلام محمد حسن نراج محمد .
 ٣٨ - إسلام أحمد عبد العاطي الهرمي .
 ٣٩ - محمد عبد العليم محمد عبد العليم علي .
 ٤٠ - أشرف محمد سمير عباس محمود .
 ٤١ - إبراهيم محمد إبراهيم عبد الجواد أحمد .
 ٤٢ - حسام سلامة أحمد سلامة مخلوف .
 ٤٣ - محمود عبد الرحمن محمد عثمان حسن .
 ٤٤ - أحمد حسين عبد الحليم حسين أبو العلا .
 ٤٥ - رامي سامي محمد علي خير الله .
 ٤٦ - رامي محمد وزير معوض عيسى .
 ٤٧ - عبد الفتاح فريدي عبد الفتاح شوشة .
 ٤٨ - شريف نور الدين محمد نجيب هنداوي .
 ٤٩ - محمد نوري حامد عبد القادر .

- ٨١ - محمد شعاعة أحمد عيسى البرلسي .
- ٨٢ - حمادة حماد علي حماد محمود .
- ٨٣ - محمود فتحي محمد علي عيد اللطيفة .
- ٨٤ - أحمد عبد السلام عبد الفتى عبد الوهاب .
- ٨٥ - محمد نجماح المحجوب عطية سالم .
- ٨٦ - أحمد محمد محمد طاهر سيد أحمد شتا .
- ٨٧ - محمد عبد الرحمن عزت محمد حال .
- ٨٨ - أحمد عبد الفتاح يسومي حجازي .
- ٨٩ - محمد عبد الفتاح محمد محمد سليم .
- ٩٠ - عزيز فاضل سعد عبد الجواد شهاب الدين .
- ٩١ - أحمد صابر نصر غلاب .
- ٩٢ - أحمد محمد عيد الرحمن محمد عطا .
- ٩٣ - محمد طوخي عبد الرازق أبو جلاله .
- ٩٤ - طه صبرى جمعة محمد شافين .
- ٩٥ - محمد إبراهيم محمد ناجى عابدين .
- ٩٦ - محمد وجيه أحمد حسن أحمد .
- ٩٧ - محمد شحاته محمد محمد عبد الله .
- ٩٨ - محمود عبد الرحيم محمد حسنين .
- ٩٩ - أحمد محمد عبد الرازق عبد الرازق فتيل .
- ١٠٠ - رامي حسن إبراهيم إسماعيل شعبان .
- ١٠١ - طلعت كامل السنسان عبد المولى .
- ١٠٢ - وليد محمد سلطان سلامة خليل .
- ١٠٣ - عظام عبد التاير عبد البارى محمد أبو دياب .
- ١٠٤ - أحمد محمد علي عبد القادر محمد .
- ١٠٥ - فايز علي جموده مسعود خليل .
- ١٠٦ - معتز رمضان محمود حسن محمود .
- ١٠٧ - سيف الدين محمد جمال صلاح الدين .
- ١٠٨ - طارق محمد يسرى عبد العزيز أحمد سيف .
- ١٠٩ - محمد أحمد محمد عبد الرسول سليم .
- ١١٠ - أحمد محيى أحمد عبد الجليل عبد الله .
- ١١١ - محمد مصطفى حنين السيد أبو حنين .
- ١١٢ - محمد هانى حنين حسن البدرهوى .
- ١١٣ - محمد محمود علي أحمد أبو حليلة .
- ١١٤ - أحمد حسنين محمد حسن حروس .
- ١١٥ - نامة أحمد عبد الحفيد عبد العزيز خليل .
- ١١٦ - أحمد جيل عبد الباقى عبد الوهاب الصغير .
- ١١٧ - عمر عبد العزيز محمد عبد العزيز .
- ١١٨ - عثمان عبد عثمان أحمد علي .
- ١١٩ - أحمد فتحي محمد لمسى جبريل .
- ١٢٠ - معتز مصطفى إبراهيم أحمد شقير .
- ١٢١ - صيب محمد عبد الباقى أحمد عثمانى .
- ١٢٢ - أحمد السيد عثمان بدر إسماعيل .
- ١٢٣ - أحمد رشا محمد محيى الدين فرحات .
- ١٢٤ - أحمد محمد محمود راضى صلاح .
- ١٢٥ - محمد زكيه محمود نصير علي .
- ١٢٦ - أحمد أبو بكر جمعة الجندي .
- ١٢٧ - كريم علي محمد لأروق شرفه .
- ١٢٨ - محمد هاني محمود صلاح الدين مصطفى .
- ١٢٩ - محمد بكر محمود محمد الجوهري .
- ١٣٠ - أحمد محمود محمد مسعد ننا .
- ١٣١ - أحمد محمد عبد العظيم هاشم حماد .
- ١٣٢ - عبد اللع محمود إبراهيم محمد أبو النجب .
- ١٣٣ - إبراهيم شعبان محمد علي عبد الرزق .
- ١٣٤ - محمد علي أشرف عبد المجيد علي .
- ١٣٥ - محمود محمد رافت السيد نابل .

- ١٣٦ - أحمد إسماعيل عبد العال إسماعيل .
 ١٣٧ - أيمن محمد حسني أحمد علي الصراف .
 ١٣٨ - أحمد شريف عبد العزيز عبد الرحمن الثالث .
 ١٣٩ - أحمد جعفر محمد محمد سالم .
 ١٤٠ - محمد عصاف الدين صابر الدجوي .
 ١٤١ - عبد الفتاح محمد عبد الفتاح أبو دنيا .
 ١٤٢ - أحمد عصاف حسين حسن عبد الله .
 ١٤٣ - علي إسماعيل بدر علي الشراقوي .
 ١٤٤ - إسلام عبد الفتاح سيد محمد الزيات .
 ١٤٥ - محمد أحمد نصر الدين حشني علي .
 ١٤٦ - يوسف ميسى محمد ميسى .
 ١٤٧ - محمد سعد محمد رمضان الشالحي .
 ١٤٨ - أحمد مصطفى أحمد نزار عيسى .
 ١٤٩ - أحمد أبو التمام أبو ضيف أحمد سالان .
 ١٥٠ - محمد جمال حسين محمد سعد باشا .
 ١٥١ - إسلام محمد جمال الدين محمد علي الخيني .
 ١٥٢ - وليد محمد عبد الحميد محمد علي .
 ١٥٣ - محمود جمال علي حسن برنش .
 ١٥٤ - محمد محمد أشرف محمد زعلوك .
 ١٥٥ - أحمد محمد محمد عبد العليم نوار .
 ١٥٦ - وائل محمد شريف سيد إبراهيم .
 ١٥٧ - أحمد رمضان حميدة خليفة علي .
 ١٥٨ - محمد حسام الدين محمد كامل الأهواكي .
 ١٥٩ - هيثم يونس يونس أحمد جعفر .
 ١٦٠ - عبد الرحمن محمد مصطفى نصير .
 ١٦١ - محمد بدوي عبد الفتاح علي السيد .
 ١٦٢ - كريم أحمد هشام محمود سليمان .
 ١٦٣ - محمد صلاح الدين عبد الحميد محرم .
 ١٦٤ - محمد فاروق محمد صالح الزيات .
 ١٦٥ - أحمد محمد محمد عبد العليم علي .
 ١٦٦ - مصطفى أحمد عبد الفتاح يوسف علي .
 ١٦٧ - إسلام عبد الرزاق سيد سليمان .
 ١٦٨ - إبراهيم محمد إبراهيم محمد السودة .
 ١٦٩ - عمار عبد الستار سالان علي سالان .
 ١٧٠ - أسامة سيد محمد الحميد الهنزاوي .
 ١٧١ - أحمد إبراهيم رفعت رضوان حسين .
 ١٧٢ - محمود أيمن محمود عبد العال .
 ١٧٣ - أبو بكر مصطفى أحمد عبد الفتاح محمد .
 ١٧٤ - خالد منير عبد الفتاح عبد الله عبد الجواد .
 ١٧٥ - محمد نبيل يحيى أحمد زهدي .
 ١٧٦ - رامي الصفي محمد بدوان .
 ١٧٧ - محمد عبد الله إبراهيم عثمان الشبي .
 ١٧٨ - وائل علي عبد العزيز أحمد .
 ١٧٩ - عادل مصطفى عبد الرحمن مصطفى حسن .
 ١٨٠ - مصطفى خليل عثمان خليل فاروق .
 ١٨١ - أحمد سعيد أحمد الدجوي .
 ١٨٢ - محمد حامد زاهر محمد سلام .
 ١٨٣ - كريم حسام السيد كامل الجبالي .
 ١٨٤ - أحمد عادل السيد غبطة عيسى أباظة .
 ١٨٥ - أحمد محمد هادي علي هادي .
 ١٨٦ - أحمد عبد الواحد حمزة عبد الواحد .
 ١٨٧ - عمرو نادر أحمد عيسى .
 ١٨٨ - أحمد محمد عبد الكريم علي السيد .
 ١٨٩ - حسام محمد السيد محمد هزاري .

(ملاحظة ثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة لي ١٧ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين مفتاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠١١

بمجان الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى
جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ، والموقع في القاهرة
بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠

وليس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٢ من إبرير سنة ٢٠١١
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١
وبعد مناقشة مجلس الوزراء :

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، ولقد صدر له :

(المادة الأولى)

وربى على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية
وجمهورية الصين الشعبية ، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ ، وذلك مع الهدف
بشروط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ،
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٤ رمضان سنة ١٤٣٢ هـ
[الموافق ٢٤ أغسطس سنة ٢٠١١ م] :

لشيز / حسين كفتاروي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١

بإتشاء صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأسرههم
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ؛

تسدد ،

(المادة الاولى)

ينشأ صندوق باسم "صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير
وأسرههم" ، وتكون له الشخصية الاعتبارية وينشئ مجلس الوزراء - ومقره الرئيسى
مدينة القاهرة .

(المادة الثانية)

يختص الصندوق بالآتى ،

القيام بحصر ضحايا ثورة ٢٥ يناير وإعداد قاعدة بيانات لهم .
توفير العلاج المناسب لضحايا الثورة وفقاً لاحتياجات كل منهم والتي تحددها التقارير
الطبية من المؤسسات العلاجية المعتمدة ، وتوفير التأهيل الطبي اللازم لهم .
صرف نفقات العلاج التى تحملها أسر الشهداء . والمصابين من مالههم الخاص حتى تاريخ
نشر هذا القرار .

مساعدة أهالى أسر الشهداء . والمصابين بعد شفائهم فى الحصول على فرصة عمل
مناسبة وفقاً لمؤهلاتهم ودعم المصابين التى خلفت الإصابة عجزاً كلياً أو جزئياً بمنعهم
من العمل وفقاً للتقارير الطبية من الجهات المختصة فى الحصول على سكن ملائم حالة عدم
وجود سكن آخر وصرف التعويضات اللازمة لهم .
عمل مشروعات صغيرة لأسر الشهداء . والمصابين بالتعاون مع الجهات المختصة .

م المراجعة الرسمية - العدد ٢٩ (مكرر) في ٢ يولية سنة ٢٠١١

(المادة الثالثة)

تتكون موارد الصندوق من :

- المبالغ التي تخصصها الدولة سنوياً لدعم الصندوق .
- عوائد استثمار أموال الصندوق .
- التنح والهبات والإعانات والتبرعات النقدية والعينية التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق سواء من الداخل أو الخارج .

(المادة الرابعة)

يكون لمجلس إدارة الصندوق الصرف من الحسابين رقمي ٩/٤٥٠ / ٨٥١٨٥ / ٥ ،
٢٠١١ / ١ / ٢٨ بالبنك المركزي المصري الخاصين بتلقي تبرعات لدعم أسر الشهداء وعلاج
مصابي ثورة ٢٥ يناير لصالح أسر الشهداء ومصابي الثورة .

(المادة الخامسة)

يكون للصندوق موازنة خاصة تبدأ برصيده افتتاحي قدره مائة مليون جنيه تبرع من
جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية
السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها ويحول فائض الحساب من سنة مالية إلى أخرى .

(المادة السادسة)

يكون للصندوق رئيس مجلس إدارة يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من
رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين .

(المادة السابعة)

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس المجلس وعشيرة (أعضاء كالتالي :
ممثلين عن وزارات الصحة والسكان ، والتضامن والعدالة الاجتماعية ، والمالية ،
والقوى العاملة والهجرة ، والداخلية يختارهم الوزراء المعنيين .
ثلاثة أعضاء من الشخصيات العامة يختارهم رئيس مجلس الوزراء .
عضوين من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشئون ضحايا الثورة يختارهم
مجلس الإدارة .

(المادة الثامنة)

يضع مجلس إدارة الصندوق لائحة بالنظام الداخلي لعمل الصندوق ، تحدد إجراءات
وتواعد العمل بالصندوق والهيكل التنظيمي اللازم لإدارته والنظم المالية والإدارية وذلك
خلال أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار ، ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .
ويجوز للمجلس مباشرة اختصاصات الصندوق فور صدور قرار تشكيل المجلس .

(المادة التاسعة)

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله .

(المادة العاشرة)

يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرة على الأقل كل شهر ، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، على أن يكون من بينهم الرئيس ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

(المادة الثانية عشرة)

يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق في صلاته بالفسير وأمام القضاء ويكون له ، ولم يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة سلطة التوقيع نيابة عن الصندوق .

(المادة الثانية عشرة)

يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الصندوق وتقييم أدائه طبقاً لقانونه وله أن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة عشرة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في غرة شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٣٣ (مكرر) لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٤ من فبراير سنة ٢٠١١ هـ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ١٤٠١ هـ ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

السرد :

(المادة الأولى)

يُعين السيد / قسامة حسن عطشوا حيكال وزيراً للإسلام .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

7 الموافق ٩ يولية سنة ٢٠١١ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلاً بالمرسوم بقانون

رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تشكل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز أحمد إبراهيم محمد -

رئيس محكمة استئناف القاهرة اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٨

وعضوية كل من :

(أولاً - بصفة أصلية :

السيد المستشار / محمد السيد أحمد السيد عمر ، رئيس محكمة استئناف الإسكندرية .

السيد المستشار / سمير أحمد أبو المعاطي إبراهيم ، رئيس محكمة استئناف طنطا ،

السيد المستشار / محمد محسّن مشولى على حسن ، نائب رئيس محكمة النقض .

السيد المستشار / أحمد على عبد الرحمن السيد ، نائب رئيس محكمة النقض .

السيد المستشار / أحمد شمس الدين عبد الحليم خفاجي ، نائب رئيس مجلس الدولة .

السيد المستشار / على فكري حسن صالح ، نائب رئيس مجلس الدولة .

جـ المجلة الرسمية - العدد ٢٨ (مكرر) في ١٦ يولية سنة ٢٠١١

ثانيًا - بصفة احتياطية :

- السيد المستشار / فهمي عبد التعم شعيب أبو زيد فضل ، الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة .
- السيد المستشار / أميل حبشي ملكية عبد المسيح ، الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة .
- السيد المستشار / وضوان عبد العليم مرسى موسى ، نائب رئيس محكمة النقض .
- السيد المستشار / إبراهيم السيد محمد الضهيري ، نائب رئيس محكمة النقض .
- السيد المستشار / السيد محمد السيد الطحان ، نائب رئيس مجلس الدولة .
- السيد المستشار / رمزي عبد الله حسن أبو الحسير ، نائب رئيس مجلس الدولة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ١٣ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠١١ م) .

الحشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقرارات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الجامعات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ؛
وبعد مراعاة مجلس الوزراء بجلسته للتحقق بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

تضاف إلى كليات الهندسة « ثامن عشر » (جامعة بورسعيد) القرار بالمادة (١)
من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية للوحدة فيها بعد :

ثامن عشر - جامعة بورسعيد ؛

١ - كلية الآداب .

(المادة الثانية)

يسمى بالمد (١٦) « المعهد العالي للطاقة » القرار تحت البند ثامن عشر -
جامعة جنوب الوادي (فرع أسوان) . كما يسمى البند (١٣) « المعهد العالي
للتكنولوجيا » القرار تحت البند ثالث عشر - جامعة بنها والقرارين بالمادة (١) من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المسميان التاليان :

ثاني عشر - جامعة جنوب الوادي - فرع أسوان ؛

٦ - كلية هندسة الطاقة ؛

ثالث - عشر - جامعة بنها ؛

١٣ - كلية الهندسة ببنها .

(المادة الثالثة)

يسمى بنص المادة (١٧٣) القرار تحت البند الثامن : أ - كليات الهندسة بالباب الرابع

من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات النص التالي :

أ - كليات الهندسة .

الجزءة الرسمية - العدد ٢٨ (مكرر) في ١٦ يولية سنة ٢٠١١

(٣)

مادة ١٧٢ - فتح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجالس كليات هندسة البترول والتعدين أو الهندسة الإلكترونية أو هندسة الطاقة التابعة لها للدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

(المادة الرابعة)

تلقى الوالد الواردة تحت عنوان المعهد العالي للطاقة بأسوان - جامعة جنوب الوادي والمعهد العالي للتكنولوجيا - جامعة بنها وذلك من رقم (٢٤٨ مكرراً) (٩١) حتى رقم (٢٤٨ مكرراً) ٩٨ .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٣ شعبان سنة ١٤٢٢ هـ
١ الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠٠١ م ٤ .

الحشيم / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٢/٢/٢٠١١ هـ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ هـ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن هيئة الشرطة وتعديلاته ؛
وتسماً على ما عرضه وزير الداخلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السادة القوادع المذكورون بعد - في وظيفة مساعد أول وزير الداخلية وهم :

- لواء / ماهر حافظ محمد عز الدين حافظ .
- لواء / يسرى السرج عيسى العيسى .
- لواء / كتور / عصاف حسين حسن عبد الله .
- لواء / مصطفى السعيد مساعد شتا .

(المادة الثانية)

يعين السادة القوادع المذكورون بعد - في وظيفة مساعد وزير الداخلية وهم :

- لواء / صلاح الدين الشربيني السيد .
- لواء / محمد طه محمد سالم نصر .
- لواء / محمد محسن محمد مرقط محمد لؤاد .
- لواء / سامي سيدهم عباس سيدهم جبران .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية - وعلى وزير الداخلية تنفيذه هذا القرار .
صدر بالقاهرة في ١٩ شعبان سنة ١٤٣٣ هـ
(الموافق ٢٠ يوليو سنة ٢٠١١ م) .

القدير / حسين عثمانوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة **قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة** **رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١١**

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
 وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

تسرد

(المادة الأولى)

ي عين كل من :

السيد الأستاذ الدكتور / علي محمد عبد الحافظ العلي - نائب الرئيس مستشار السورما .
 للتربية السنية والفكر الديني

وزير للطاقم الأشكال العام .

السيد الأستاذ الدكتور / جازم عبد العزيز محمد الجاني - نائباً لرئيس مجلس الوزراء - للفقير
 الاقتصادية وزير المالية .

السيد المستشار الدكتور / محمد أحمد عطية - وزير للتربية الحديثة .

السيد الأستاذ الدكتور / هادي محمد حبيبي خورشيد - وزير للصحة العامة والبيئة
 لشؤون المجلس .

السيد الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحفيظ القوي - وزير للأوقاف .

السيد / محمد كاسم محمد كاسم - وزير للثقافة
 السيد / محمد كاسم محمد كاسم - وزير للثقافة

السيد الدكتور هادي / منصور عبد الرحمن السيد عيسى - وزير للصناعة والتجارة الخارجية .

السيد الدكتور هادي / علي إبراهيم محمد عيسى - وزير للثقافة والتراث العربي .

السيد الدكتور هادي / محمد عبد الحفيظ محمد سالم - وزير للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

- السيد الدكتور / عمرو محمد حسن حلمي - وزيراً للصحة والسكان .
 السيد الدكتور / خالد زين العابدين سالم هيكلي - وزيراً للتعليم .
 السيد الدكتور / مصطفى يوسف المنيرج - وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي .
 السيد الدكتور / هشام محمد السيد الشيباني - وزيراً للتمارين الرياضية .

١١- اللجنة التنفيذية :

يشتر هذه القرار في الجمعية العامة .

صدر بالقاهرة في ٢٠ شباط سنة ١٤٣٢ هـ .

(القرارين ٢٦ يوليو سنة ٢٠١٦ م ٤) .

المشروع / حسيبي طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقرارات الصحية

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١١^(١)

في شأن العفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم
بمناسبتى الاحتفال بالعيد التاسع والخمسين لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢
والاحتفال بعيد الفطر المبارك الموافق الأول من شوال عام ١٤٣٢ هجرية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون العقوبات ؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة ؛
وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ؛
وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون ؛
وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والانحياز فيها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ؛
وعلى قانون القضاء العسكرى الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ ؛
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع ؛
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
والمعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ .

وعلى قناصون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها
الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات
والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك والأسلحة والخطائر ؛
وعلى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣
و ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ :

وعلى قانون الطفل الصادر بالتاسعون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ؛
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ،
المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ :

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٦
بحظر تصوير بطاقات رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة وحظر تصنيع وتداول الزى الرسمي
المخصص لهم بغير ترخيص من الجهة المختصة المعدل بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ :

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨
بحظر هدم التعليلات والنصود وبعض الأحكام الخاصة بعملية اللياني ووجود الارتشاح
والاضطرابات البيئية ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
بحظر استيراد وتصنيع وحيازة أجهزة التنصت والإعلان عنها ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على عرض وزارة الداخلية
(قطاع مصلحة الجبرين) ؛

قبسور

(المادة الاولى)

يخشى من باقي المعقود التالية للحرة تناسية الاحتفال بالعيد التاسع والخمسين
لتورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالنسبة إلى القوات التالية ؛
أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (السجن المؤبد) إذا كانت المدة
المتبقية حتى ٢٠١١/٧/٢٣ (خمس عشرة سنة ميلادية) ،
وبموجب المخرج عنه تمت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات طبقاً للقاعدة الثانية
من المادة (٧٥) من قانون المعقودات ،

ثانياً - المحكوم عليهم بمقبرة سالبة للتخوة قبل ٢٠١١/٧/٢٣ ، متى كان المحكوم عليه
قد نفذ حتى هذا التاريخ نصف مدتها ميلادياً ، وبشرط ألا تقل مدة التوقيف عن ستة أشهر -
ولا يبرضج المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مفسدة بتقوية القوانين
أو كان محكوماً بها عليه ، وبشرط ألا تزيد مدتها على خمس سنوات أو على ألفه
التي يشملها المخرج ولا تخشى هذا القرار أيهما أدل -

رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانونين رقمي ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ و ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ .
وكذلك الجرائم التي تسرى عليها أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢
بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات ، والإجراءات الجنائية ، وإنشاء محاكم أمن الدولة ،
وسرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والذخائر .

وأخيراً - الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر .

خامساً - الجنايات المنصوص عليها في المواد أرقام (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ مكرراً ، ٤٠ ، ٤١)
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن مكافحة المخدرات
وتظيم استعمالها والاتجار فيها .

سادساً - الجرائم المنصوص عليها في المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٨) من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

سابعاً - الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٨ بند (١) ،
١٤١ بند (٢) ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٦٥ للفقرة الثالثة) من قانون القضاء
العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧

ثامناً - جناية الكسب غير المشروع المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون
رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع .

تاسعاً - الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٢ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة)
(٢٢ مكرراً) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
والمستحدثتين بالمواد (٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤) من قانون البناء الصادر بالقانون
رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

عاشر - الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال
لاستثمارها الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

حادي عشر - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١١٦) من قانون الطفل الصادر بالقانون

رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨

ثاني عشر - جناية غسل الأموال المتصوص عليها في المادة (١٤) من قانون مكافحة

غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

ثالث عشر - الجرائم المتصوص عليها في أوامر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم

العسكري العام أرقام ٤ لسنة ١٩٩٢ المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ، ٦ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ ، ٢ لسنة ١٩٩٨ ،

٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليها .

(المادة الرابعة)

أولاً- يُشترط لتطبيق القرار الخالي بالعرف عن المحكوم عليه توافر الاشتراطات التالية :

١ - أن يكون سلوكه أثناء تنفيذ العقوبة داعياً إلى الثقة في تقويم نفسه .

٢ - ألا يكون في العفر عنه خطر على الأمن العام .

٣ - سداد جميع الالتزامات المالية المحكوم بها عليه ، ما لم يكن من المتعذر عليه

الوفاء بها .

ثانياً - تشكل لجنة عليا من الجهات الأمنية المعنية برئاسة مساعد وزير الداخلية

بقطاع بصلحة السجن لتتفرق فيمن يستحق العفر وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٠ شعبان سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢١ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة -

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٥١ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
النيابية وتعدلاته ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لجمعية النيابة الإدارية بجلسته ٢٠١١/٧/١٢ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين معارفاً للنيابة الإدارية كلى من السادة :

- حسين جواد حسين على خليل .
- هاني محمد محمد أحمد شهاب .
- أحمد حسن عبد القواب زينان .
- ثورين السيد محمد جالح .
- يوزع أحمد محمد الشافعي .
- أحمد محمد السيد فوزي عبد السفار .
- وسام على محفوظ على مبارك .
- محمد سمير الشيخ الله أحمد .
- محمد أحمد إبراهيم سيد .
- أحمد عبد المال محمد عبد المال .
- صاوم سليمان راشد سليمان .
- حسن كامل محمد عبد الرهاب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٢٩ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ .
[الموافق ٣٠ يوليو سنة ٢٠١١ م] .

الحسين / حسين عطفاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للدراسات المسلحة رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ بتسميته
وزير دولة لشؤون الآثار ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يتبع المجلس الأعلى للآثار رئيس مجلس الوزراء ، ويكون هو الوزير الشخصي في تطبيق أحكام قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار وله أن يكرم في بعض هذه الاختصاصات .

(المادة الثانية)

يلتزم قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٩ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣٠ جمادى سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٣١ قى ٤ أغسطس سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١١^(٢)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١

بمعيين محافظين؛

قرر

(المادة الأولى)

يعين كلا من:

السيد/ جمال أحمد إمباتي سلمان محافظا للإسماعيلية

السيد/ محمود عاصم جاد محمود عفيفي محافظا للبحر الأحمر

السيد/عالم فودة صديق محمد محافظا لجنوب سيناء

السيد المستشار/ محمد عبد القادر عبد الله محافظا للفرية

السيد/ عادل على لبيب مبروك محافظا للقنا

السيد/ محمد مختار محمد الحملاوي محافظا للبحيرة

السيد/ صلاح الدين محمود إبراهيم العدواي محافظا للدقهلية

السيد الدكتور/ ماهر محمد الظاهر بيروس محافظا لبني سويف

^(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مكرز في ٧ أغسطس سنة ٢٠١١.

السيد السفير/ عزت سعد السيد البرعى محافظا للأقصر
السيد/ طارق مهدى عبد التواب محافظا للوادى الجديد
السيد/ السيد محمد عبد الرحيم البرعى محافظا لأسوط
السيد/ سراج الدين محمد محمد الروي محافظا للمنيا
السيد الدكتور/ أسامة محمد أحمد القوي محافظا للإسكندرية
السيد/ أحمد على أحمد على محافظا للفيوم
السيد الدكتور/ عزازى على عزازى عبد الرحمن محافظا للشرقية

(الجامعة الثانية)

يعين كلا من:

السيد/ محمود محمد عبد الحليم الميهي نالبا محافظة القاهرة للمنطقة الشرقية
السيد/ سمير مرقص عبد المسيح مرقص نالبا محافظ القاهرة للمنطقة الشمالية
السيد/ إيهاب فاروق محمد محمود الخربوطي نالبا محافظة الإسكندرية

(الجامعة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

صدر بالقاهرة في ٧ رمضان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠١١ م).

الحشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩،
وعلى قانون الإجراءات الجنائية؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى الفصل الثاني من الباب الأول لقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مادتان جديدتان ، نصهما الآتي :-
مادة ٦ مكرراً : ينشأ بالوزارة المختصة بالإدارة المحلية إدارة تسمى إدارة التفيش والمتابعة ، ويكون مهمتها تطبيق نظام التفيش الفني والإداري على العاملين بالإدارات المحلية المختلفة ، والإشراف والرقابة عليهم ومتابعة إنجازهم لأعمالهم ، ويصدر بتشكيل واختصاصات الإدارة قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية.

مادة ٦ مكرراً (أ) : يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية منح بعض العاملين بإدارة التفيش والمتابعة الذين يحددهم الوزير المختص بالإدارة المحلية صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي يرتكبها العاملون بالوحدات المحلية والمتعلقة بالأعمال التي يباشرونها ، أو تلك التي تتكشف لهم من خلال القيام بأعمال التفيش أو تلك التي يتم إبلاغهم بها.

١٦ الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكر في ٤ سبتمبر سنة ٢٠١١.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٦ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب
والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛
وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرّر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد الأولى (فقرة أولى) والثالثة (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة) ، والتاسعة (فقرة أخيرة) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب النصوص الآتية:

المادة الأولى (فقرة أولى): يتألف مجلس الشعب من (٤٩٨) عضواً يُختارون بطريق الانتخاب المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة الثالثة (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة):

فقرة الأولى: يكون انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب، بنظام القوائم الحزبية المغلقة، وثلث الآخر بالنيابة الفردي، ويجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساوياً لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة، وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساوياً لثلث عدد المقاعد المخصصة لها.

[١] الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١.

فقرة ثمانية: تنقسم جمهورية مصر العربية إلى (٤٦) دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

فقرة ثالثة: كما تنقسم الجمهورية إلى (٨٣) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

فقرة خامسة: ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون، يجب أن يكون عدد المرشحين على أيٍّ من القوائم مساوياً لثلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويراعى ألا يُتلى مرشحٌ من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

المادة التاسعة (فقرة أخيرة): ولكل حزب تقدم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفترتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في الكشف المخصص لمرشحي القوائم.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مادة جديدة رقمها الخامسة عشرة مكرراً، نصها الآتي:

المادة الخامسة عشرة (مكرراً): إذا أسفر توزيع المقاعد بناءً على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين في أي دائرة من دوائر القوائم تُستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقل معامل انتخابي بالدائرة وبالترتيب الوارد في تلك القائمة.

ويُحسب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

(المادة الثالثة)

يُستبدل بنصوص المواد (فقرة أولى)، و٢ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة)، و٩ (فقرة أخيرة) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى النصوص الآتية:

المادة ١ (فقرة أولى): يتألف مجلس الشورى من ٢٧٠ عضواً.

المادة ٢ : (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة):

(فقرة أولى): يكون انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى المنتخبين ، بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي ، ويجب أن يكون عدد الأعضاء المنتخبين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساوياً لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وأن يكون عدد الأعضاء المنتخبين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساوياً لثلث عدد المقاعد المخصصة لها .

(فقرة ثانية): تقسم جمهورية مصر العربية إلى (٣٠) دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم .

(فقرة ثالثة): كما تقسم الجمهورية إلى (٣٠) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين .

(فقرة خامسة): ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب ، يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساوياً لثلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويراعى ألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء ، وفى جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل .

المادة ٩ (فقرة أخيرة): ولكل حزب تقدم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفترتين السابقتين لمرشحه المنسج اسمه في الكشف المخصص لمرشح القوائم.

(المادة الرابعة)

يضاف إلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠م المشار إليه مادة جديدة رقمها (١٢) مكرراً نصها الآتي:

المادة ١٢ (مكرراً): إذا أسفر توزيع المقاعد بناءً على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين في أي دائرة من دوائر القوائم، تستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقلل معامل التخيائي بالدائرة وبالترتيب الوارد بطلب القائمة.

ويُحسب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

(المادة الخامسة)^(٣)

يُشترط فيمن يتقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردي ألا يكون منتمياً لأي حزب سياسي، ويُشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتم لأي حزب سياسي، فإذا فقد هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

(المادة السادسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) ملحوظة : تم إلغاء المادة الخامسة من هذا المرسوم بموجب المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١
بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠
في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والقوانين المعدلة له؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقوانين المعدلة
له؛

وعلى القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية
لمجلس الشعب وتعديلاته؛

وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تقسم جمهورية مصر العربية إلى ست وأربعين دائرة انتخابية تخصص
لانتخابات القوائم الحزبية، كما تقسم إلى ثلاث وعشرين دائرة انتخابية تخصص
لانتخاب الفردي.

وبحدد نطاق ومكونات كل منها طبقا للجدول المرفقة.

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١.

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم من أحكام خاصة بالدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون،
ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠
في شأن مجلس الشورى^١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين
المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى والقوانين المعدلة له؛
وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تقسم جمهورية مصر العربية إلى ثلاثين دائرة انتخابية تخصص لانتخابات
البرلمان الحزبية، كما تقسم إلى ثلاثين دائرة انتخابية تخصص للانتخاب الفردي.
ويحدد نطاق ومكونات كل منها طبقاً للجدول المرفق .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم من أحكام خاصة بالدوائر الانتخابية لمجلس
الشورى .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، وتعمل به
اعتباراً من اليوم التالي لناريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

^١ الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١

الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢

**في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، والقانون رقم
١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛
وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المشار
إليه.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تاريخ) في ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١

بتعديل أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛

وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠

من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية النصوص الآتية:

مادة ٤٠: يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه من كان اسمه مقيداً بقاعدة

بيانات الناخبين وتخلّف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء.

مادة ٤٣: يعاقب بالحبس كل من أهان بالإشارة أو القول رئيساً أو أحد

أعضاء لجنة الانتخاب أو الاستفتاء أثناء تأديته وظيفته أو بسبب تأديتها.

مادة ٤٥: يُعاقب بالحبس كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو

المشآت أو وسائل النقل أو الانتقال المستخدمة أو المعدة للاستخدام في الانتخاب

أو الاستفتاء بقصد عرقلة سيره، وذلك فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة ما هدمه

أو أتلفه.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تتبع) في ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١.

مادة ٤٦: يُعاقب بالسجن كل من اختلس أو أخفي أو أثلف إحدى قواعد بيانات الناخبين، أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء، أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، بقصد تغيير الحقيقة في تلك النتيجة، أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء أو تعطيله.

مادة ٤٧: يعاقب بالحبس كل من تعمد بنفسه أو بواسطة غيره قيد اسمه أو اسم غيره في قاعدة بيانات الناخبين، أو حذفه منها على خلاف أحكام القانون.

مادة ٤٨: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه :

أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد شح شخص عن إبداء الرأي في الانتخاب أو الاستفتاء أو لإكراهه على إبداء الرأي على وجه معين .

ثانياً: كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره لكي يحمله على الامتناع عن إبداء الرأي، أو إبدائه على وجه معين، ورئيس اللجنة العليا للانتخابات الحق في إبطال الأصوات الانتخابية الناتجة عن ارتكاب هذه الجريمة.

ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره.

رابعاً: كل من نشر أو أذاع أقوالاً أو أخباراً كاذبة عن موضوع الانتخاب أو الاستفتاء، أو عن سلوك أحد المرشحين، أو عن أخلاقه، مع علمه بذلك، بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء.

إذاً أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أن يبينوا الحقيقة منوعفت الغرامة.

خامساً: كل من قام بأي من الأفعال الخاصة بطباعة أو تداول بطاقات إبداء الرأي، أو الأوراق المستخدمة في العملية الانتخابية، دون إذن من السلطة المختصة.

ويعاقب المرشح المستفيد من الجرائم الواردة بالفقرات أولاً وثالثاً ورابعاً وخامساً المشار إليها بنفس عقوبة القاعل الأصلي إذا تبين علمه وموافقته على

ارتكابها، وتحكم المحكمة فضلاً عن ذلك بحرماته من الترشيح للانتخابات النيابية لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي نهائياً وبأنها.

مادة ٤٩: يعاقب بالحبس :

أولاً: كل من أبدي رأيه في انتخاب أو استفتاء وهو يعلم بعدم أحقيته في

ذلك

ثانياً: كل من أبدي رأيه متحلاً اسم غيره.

ثالثاً: كل من اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مرة.

ولرئيس اللجنة العليا للانتخابات الحق في إبطال الأصوات الانتخابية

الناتجة عن ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.

مادة ٥٠: يعاقب بالسجن كل من عطف الصندوق المختوي علي بطاقات

الانتخاب أو الاستفتاء، أو ألقه، أو غشه، أو عبث بأوراقه.

(المادة الثانية)

يضاف للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق

السياسية المشار إليه مادتان برقمي ٥٠ مكرراً و ٥٠ مكرراً^{١٠}. ويكون لهما

الآتيين:

مادة ٥٠ مكرراً: تحظر الدعاية الانتخابية القائمة على استخدام الشعارات

الدينية، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، ويعاقب كل من يقوم

بمخالفة هذا الخطر بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة

آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.

مادة ٥٠ مكرراً (٢): تتولى النيابة العامة التحقيق في الجرائم المنصوص عليها

في هذا الباب تحقيقاً قضائياً، ولها أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً على ذمة التحقيق

حتى إحالته للمحاكمة الجنائية.

وتتولى الجمعية العمومية لكل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية تحديد

دائرة أو أكثر للنظر في الجرائم الانتخابية والقصل فيها علي وجه السرعة.

(المادة الثالثة)

يُلغى كلُّ حكمٍ يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون،
ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٠ ذو القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

الحشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي
والجهاز المصرفي والنقد

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع علي الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة

٢٠١١

وعلي الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٢٠١١؛

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم

٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى النظام الأساسي للبنك المركزي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم

٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٢) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي

والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ النص التالي :

مادة ١٢: يتكون مجلس إدارة البنك المركزي من تسعة أعضاء برئاسة

محافظ البنك وعضوية كل من :

- نائب المحافظ .

- رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

- ممثل لوزير المالية يرشحه الوزير المخصص .

^(١) النسخة الرسمية - العدد ٤٠ (تاريخ) في ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١.

- أربعة أعضاء من ذوى الخبرة في المسائل النقدية أو المالية أو المصرفية أو القانونية أو الاقتصادية يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون من بينهم أعضاء متفرغون لعضوية المجلس واللجان المنبثقة عنه .

وفي حالة غياب الحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم النائبين ، فإذا غاب حل محله النائب الآخر .

ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد مكافآت أعضائه غير التنفيذيين وبدلات حضور جلساته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الحافظ .

(المادة الثانية)

تضاف إلى نص المادة (١٣) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه لفقرة أخيرة نصها الآتي :

مادة ١٣ (فقرة أخيرة): وفضلاً عن الشروط المتقدمة ، يشترط في أعضاء مجلس الإدارة من ذوى الخبرة ألا تكون لهم أو للجهات التى يعملون بها أية مصالح تتعارض مع واجباتهم أو مع مقتضيات الحيطة والاستقلال أو الحفاظ على سرية المعلومات التى يتصلون بها بحكم عضويتهم بمجلس إدارة البنك المركزى ، كما يشترط ألا يكونوا من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة البنوك التجارية أو شركات التمويل أو من العاملين بها ، أو ممن يقدمون لها خدمات مهنية أو استشارية .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وتستمر مجالس إدارة البنك المركزى وبنوك القطاع العام القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون لحين انتهاء المدد المقررة لها .

صدر بالقاهرة في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام قانون الخدم

المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢

المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير لسنة

٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة الغدر المعدل

بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بكلمة (الغدر) أينما وردت في المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة

١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ - عبارة (الفساد الحياة

السياسية) .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنصوص المواد (١/أ) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من المرسوم بالقانون

رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها

النصوص الآتية :

٢١ الجريدة الرسمية - العدد ٤٦ مكرر (ج) في ٢١ نوفمبر سنة ٢٠١١ .

مادة (١/أ):

عملٌ ما من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الإضرار بمصلحة البلاد أو التهاون فيها.

مادة (٢):

مع عدم الإخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية مجازى على الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ بالجزاءات الآتية أو بأحدها :

(أ) الغزل من الوظائف العامة القيادية.

(ب) سقوط العضوية في مجلسي الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية.

(ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأي مجلس من المجالس المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

(د) الحرمان من تولي الوظائف العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(هـ) الحرمان من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(و) الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطات العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم. ويحكم بالجزاءات ذاتها أو بأحدها على كل من اشترك بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ ، ولو لم يكن من الأشخاص المذكورين بطلب المادة.

ويجوز الحكم برد ما أفاده الجاني من فعله وشركائه ، وتقرر المحكمة مقداره ما يُرد، كما يجوز للمحكمة أن تحكم على الجاني وشركائه بتعويضه ما حدث من ضرر لأي شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة.

مادة (٣) :

" تختص محكمة الجنايات بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ أو الفصل فيها " .
ويحدد رئيس محكمة الاستئناف ، بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة ، دائرة أو أكثر للاختصاص بنظر تلك الجرائم.
ويتم إعلان المتهم بالجلسة المحددة ويتابع إجراءات المحاكمة وفقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

مادة (٤) :

يتم تحريك الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ بمعرفة النيابة العامة وذلك من تلقاء ذاتها أو بناءً على بلاغ يقدم إليها متى توافرت بشأن المتهم أدلة جديرة على ارتكابه لأي من هذه الجرائم ، وذلك بعد تحقيق قضائي تحريره النيابة العامة في هذا الشأن.
" وتكون لها كل الصلاحيات المقررة قانوناً بشأن سلطات التحقيق والالتزام ومباشرة الدعوى أمام المحكمة " .

(المادة الثالثة)

تلقى البنود (ب)، (ج)، (د)، (هـ) من المادة (١) ، كما يلغى نص المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة ٢٠١١
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والقوانين المعدلة له؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ في شأن مجلس الشعب والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ ؛

قرر

(المادة الأولى)

تعديل مواعيد إجراء الانتخابات للمراحل الثلاث المنصوص عليها في
القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ المشار إليه وذلك على النحو التالي :-

المرحلة الأولى:

تجرى عملية الانتخاب في دورتها يومي الاثنين والثلاثاء ٢٨ و ٢٩
نوفمبر ٢٠١١ ، وتكون الإعادة يومي الاثنين والثلاثاء ٥ و ٦ ديسمبر ٢٠١١

المرحلة الثانية:

تجرى عملية الانتخاب في دورتها يومي الأربعاء والخميس ١٤ و ١٥
ديسمبر ٢٠١١ ، وتكون الإعادة يومي الأربعاء والخميس ٢١ و ٢٢ ديسمبر
٢٠١١ .

^١ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ (طبع) في ٢٤ نوفمبر لسنة ٢٠١١ .

المرحلة الثالثة:

تجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومي الثلاثاء والأربعاء ٣ و ٤ يناير ٢٠١٢ ، وتكون الإعادة يومي الثلاثاء والأربعاء ١٠ و ١١ يناير ٢٠١١ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١^(٢)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة

٢٠١١

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١

أقر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ليما عدا الاختصاصات رئيس الجمهورية الواردة بقوانين القوات المسلحة
والهيئات القضائية، يُفوَّض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة الاختصاصات المخولة
لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح .. وذلك على النحو المبين تفصيلاً
بقرار التفويض الذى يصدر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في هذا
الشأن.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٢ محرم سنة ١٤٣٣ هـ .

(الموافق ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ مكرر (١) في ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١١

بإنشاء المجلس الاستشاري

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١ ؛
ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة والظروف الدقيقة المحيطة بالعمل الوطني ؛

قرر

(المادة الأولى)

يُنشأ مجلس استشاري يعاون المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال إدارته
لشئون البلاد، في المدة الباقية من المرحلة الانتقالية، حتى إتمام انتخاب رئيس
الجمهورية ، ويكون مقره في مدينة القاهرة.

(المادة الثانية)

يشكل المجلس من السادة الآتية أسماؤهم بعد (الترتيب أبجدياً):

١- المهندس أبو العلا ماضي أبو العلا

٢- السيد أحمد خيرى أبو اليزيد

٣- الدكتور أحمد كمال أبو المجد

٤- الدكتور السيد البدوى محمد شحاتة

٥- الدكتور حسن السيد أحمد نالعة

٦- الدكتور حنا جرجس قللس

٧- السيد زياد محمد وفيق أحمد علي

- ٨- السيد . مح محمد عاشور
 - ٩- السيد شريف محمد زهران
 - ١٠- الدكتور عبد العزيز محمد حجازي
 - ١١- السيد عبد الغفور محمد عبد الجواد (أشرف عبد الغفور)
 - ١٢- الدكتور عبد الله محمد المغازي
 - ١٣- الدكتور عصام محمد النظامي
 - ١٤- الدكتور عماد الدين عبد الغفور عبد الغنى
 - ١٥- السيد عمرو محمود موسى
 - ١٦- السيد ليث صلاح الدين السباعي
 - ١٧- السيد محمد أسامة برهان
 - ١٨- السيد محمد سلماوى محمد
 - ١٩- الدكتور محمد سليم العوا
 - ٢٠- الدكتور محمد صلاح الدين فضل (صلاح فضل)
 - ٢١- السيد محمد عبد المجيد سالم برغش
 - ٢٢- السيد محمد علي الخولي
 - ٢٣- الدكتور محمد نور فرحات
 - ٢٤- الدكتور مصطفى كامل السيد
 - ٢٥- الدكتور معتز بالله محمد عبد الفتاح
 - ٢٦- الدكتورة منار محمد الشوربجي
 - ٢٧- السيد منصور محمد حسن
 - ٢٨- الدكتورة نادية محمود مصطفى
 - ٢٩- المهندس نجيب أنسي ساويرس
 - ٣٠- الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد
- ويجوز للمجلس، بأغلبية أعضائه، اقتراح ضم أعضاء جدد لعضوية المجلس بالتشاور مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

(المادة الثالثة)

يختص المجلس الاستشاري بإبداء الرأي فيما يتعلق بشئون البلاد، وبهم الرأي العام من قضايا أو أحداث أو أوضاع، كما يختص بإبداء الرأي فيما يلي:

- ١- ما يعرض عليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شئون البلاد.
- ٢- مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية إلى أن يتم انعقاد مجلسي الشعب والنشورى.

ويجب إبداء الرأى خلال أسبوع من تاريخ إرسال الموضوع إليه.

وللمجلس اقتراح ما يتراءى له من موضوعات أو وسائل التعامل مع ما قد ينشأ من أزمات أو أوضاع تمس المواطنين، أيما كان مجالها.

(المادة الرابعة)

يختار المجلس الاستشارى بالانتخاب من بين أعضائه رئيساً له ونائبين للرئيس، ويرأس رئيس المجلس اجتماعاته، فإذا غاب الرئيس رأس الاجتماع أكبر النائبين سناً، ثم أكبر الأعضاء سناً، وإذا حضر اجتماع المجلس رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو نائبه كان له رئاسة الاجتماع، ويجتمع المجلس مرة كل أسبوع على الأقل، ويجوز دعوة المجلس للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو بناءً على طلب ثلث الأعضاء، أو طلب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما يجوز للمجلس دعوة من يراه لحضور جلساته أو الاشتراك فيما قد يشكله من لجان، دون أن يكون له حق التصويت، ويبلغ المجلس ما ينتهى إليه من رأى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ويعقد المجلس الاستشارى اجتماعاً مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرة كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

(المادة الخامسة)

تشكّل أمانة للمجلس الاستشارى، يرأسها أمين عام من أعضاء المجلس، يُختار بالانتخاب من بينهم، ويُندب لها عدد كاف من العاملين المدنيين بالدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

(المادة السادسة)

لا يتقاضى أعضاء المجلس أى مقابل مادى عن عملهم بالمجلس.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٢ افرم سنة ١٤٣٣ هـ .
(الموافق ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ (*)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥

بتنظيم الانتخابات الرئاسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ٢٠١١ :

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية :

وعلى قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٧ من يناير سنة ٢٠١٢ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٢ و ٣ و ٥ و ٧ (الفقرة الأولى) و ١١ و ١٢ (الفقرة الأولى) و ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة) و ١٤ (الفقرة الثانية) و ١٨ (الفقرتان الأولى والثانية) و ٢٣ (الفقرة الثانية) و ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) و ٢٨ (الفقرة الأولى) و ٣٠ (الفقرة الأولى) و ٣٧ (الفقرة الأولى) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ، النصيص الآتية :

المادة (٢) :

يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى ، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل ، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح .

(*) التجربة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

المادة (٣٦) :

لكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية .

المادة (٥) :

تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية التصوص عليها في المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠ برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وعضوية كل من :

رئيس محكمة استئناف القاهرة .

أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

أقدم نواب رئيس محكمة النقض .

أقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

وفي حالة وجود مناصح لدى رئيس اللجنة يحل محله أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا . وفي هذه الحالة يضم لعضوية اللجنة خلال فترة قيام المانع أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا التالي لمعز اللجنة في ذات المحكمة ، وعند وجود المانع لدى أحد أعضاء اللجنة يحل محله من يليه في الأقدمية من أعضاء هيئة القضائية .

المادة ٧ (الفقرة الأولى) :

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قراراتها بأغلبية لا تقل عن ثلاثة من أعضائها ، وتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية .

المادة (١١) :

يكون تأييد أعضاء مجلسي الشعب والشورى لمن يرغب في الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويجب أن يتضمن هذا النموذج ، على وجه الخصوص ، البيانات المثبتة لشخصية المرشح ، ولشخصية العضو الذي يؤيده ، ولعضويته المنتخبه في أي من المجلسين المشار إليهما ، وإقراراً بعدم سبق تأييده لأخر ، ويلتزم العضو المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويتم إثبات صحة هذا التوقيع والبيانات الواردة بالنموذج بمعرفة الأمانة العامة لأي من مجلسي الشعب والشورى بحسب الأحوال .

ويكون تأييد المواطنين من لهم حق الانتخاب للمواطنين في الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويجب أن يتضمن النموذج ، على وجه الخصوص ، البيانات المثبتة لشخصية المرشح ، ولشخصية المواطن الذي يؤيده ، ورقم بطاقة الرقم القومي ، ومحل الإقامة ، وإقراراً بعدم سبق تأييده لأخر . ويلتزم المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويتم صحة هذا التوقيع ، بغير رسوم ، بمعرفة أحد مكاتب التوثيق مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً للضوابط التي تضعها لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ١٢ (الفقرة الأولى):

تحدد لجنة الانتخابات الرئاسية البيانات اللازمة لتفقد الأحزاب مرشحيها للانتخابات الرئاسية ، على أن تتضمن هذه البيانات - على وجه الخصوص - البيانات المتعلقة بالحزب ، وعدد المقاعد الحاصل عليها بطريق الانتخاب فسي أي من مجلس الشعب والشورى فسي آخر انتخابات ، وعلى البيانات الخاصة بالترشح - ومواقفه على الترشح - ويتم التثبت من صحة هذه البيانات بمعرفة لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة):

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات التي تحددها اللجنة ، وعلى الأخص :

- ١ - النماذج الخاصة بتأييد طالب الترشح - أو ترشيح الحزب له .
- ٢ - شهادة ميلاد طالب الترشح أو مستخرج رسمي منها .
- ٣ - إقرار من طالب الترشح بأنه مصري من أبوين مصريين وبأنه أو أي من والديه لم يحمل جنسية أخرى .
- ٤ - إقرار من طالب الترشح أنه غير متزوج من غير مصري .
- ٥ - شهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقاً للقانون .
- ٦ - إقرار الذمة المالية طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع .

٧ - بيان العمل المختار الذي يخطر فيه طالب الترشح بكل ما يفصل به من عمل اللجنة .
وتعتبر الأوراق التي يقدمها طالب الترشح أو تتقدم بها الأحزاب بشأن مرشحيها أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

المادة ١٤ (الفقرة الثانية):

وتعلن اللجنة في صيفتين يوميتين واسعتي الانتشار في اليوم التالي لانتهاء مدة تلقي طلبات الترشح أسماء من تقدموا بهذه الطلبات وأعداد المقيدين لهم أو الأحزاب التي قامت بترشيحهم ، ولكل من تقدم بطلب للترشح أن يعترض لدى اللجنة على أي طالب ترشح آخر مع بيان أسباب اعتراضه وذلك خلال اليومين التاليين من تاريخ الإعلان وفقاً للإجراءات التي تحددها اللجنة .

المادة ١٥ (الفقرتان الأولى والثانية):

إذا خلا مكان أحد المرشحين عن الأحزاب ، لغير التنازل عن الترشح وبسبب قوة قاهرة ، خلال الفترة بين بدء الترشح وقبل إعلان القائمة النهائية للمرشحين ، تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية الإعلان عن خلو هذا المكان في الجريدة الرسمية وفي صيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ، واستعداد مدة الترشح أو فتح بابها بحسب الأحوال الخمسة أهام على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان ، ويكون للحزب الذي خلا مكان مرشحه التقدم للترشح خلال هذه المدة ، وذلك بذات الإجراءات المقررة .

وإذا كان الحظر خلال الفترة بين إعلان القائمة المذكورة وقبل انتهاء الاقتراع ، يتم الإعلان عن هذا الحظر وتأجيل التوعد المحدد للاقتراع مدة لا تزيد على خمسة وعشرين يوماً . ويكون للحزب الذي خلا مكان مرشحه التقدم للترشيح خلال سبعة أيام على الأكثر من التاريخ الذي أعلن فيه خلو المكان . ويطبق ذات الحكم إذا كان الحظر خلال الفترة بين بدء إجراءات انتخابات إعادة وقبل انتهاء الاقتراع .

المادة ٢٣ (الفقرة الثانية) :

ويحظر نشر أو إذاعة أي من هذه الاستطلاعات خلال اليومين السابقين على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه .

المادة ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) :

الفقرة الثانية :

ويلتزم المرشح بفتح حساب بالعملة المحلية في أحد البنوك التي تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية يودع فيه ما يتلقاه من التبرعات النقدية ، وما يخصه من أمواله ، وعلى المرشح إبلاغ اللجنة أولاً بأول بما يتم إيداعه في هذا الحساب ومصدره وأوجه إنفاقه منه وذلك خلال الفواعيد والإجراءات التي تحددها ، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب .

الفقرة الرابعة :

وتلتزم الأحزاب بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية بما تتلقاه من تبرعات يجاوز كل منها ألف جنيه خلال الثلاثة شهور السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع . ويكون الإخطار خلال خمسة أيام التالية لتلقى التبرع .

المادة ٢٨ (الفقرة الأولى) :

على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب بياناً يتضمن مجموع الإيرادات التي حصل عليها ومصدرها وطبيعتها ، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية وأوجه هذا الإنفاق .

المادة (٣٠) :

يجرى الاقتراع في يوم واحد ، تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية . ويجوز ، في حالة الضرورة ، أن يجري الاقتراع على يومين متتاليين .

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان الفرعية التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية ، ويجوز أن يتولى عضو هيئة قضائية رئاسة أكثر من لجنة فرعية ، على أن يضمها جميعاً ، ودون فواصل ، مقر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً .

وتقوم بالإشراف على اللجان الفرعية لجنان عامة . تشكلها اللجنة من الأعضاء وسائر أعضاء الهيئات القضائية ، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة .

وتعين اللجنة أميناً أصلياً وآخر احتياطياً لكل لجنة فرعية وعامة من بين العاملين المدنيين بالدولة .

وتتولى اللجنة تهديد عدد اللجان الفرعية والعامة ومقارها ونظام العمل فيها . وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

وللجنة . عند اللزوم ، أن تعين احتياطيين من أعضاء الهيئات القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ورؤساء وأعضاء اللجان العامة . ولها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الهيئات في المحافظات للإشراف على الانتخابات وتولى رئاسة لجان الاقتراع .
المادة ٣٧ (الفقرة الأولى) :

يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية ولو لم يتقدم للترشيح سوى مرشح واحد . أو لم يبقَ سواه بسبب تنازل باقي المرشحين . وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة .

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه فقرة ثانية لنص المادة (١) وثلاث مواد جديدة بأرقام (٣٠١ مكرراً) و٤٢ مكرراً و٤٤ مكرراً) نصونها الآتية :

المادة ١ (فقرة ثانية) :

ويشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون قد حمل أو أى من والده جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجاً من غير مصرى ، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

المادة ٣٠ (مكرراً) :

تنظم لجنة الانتخابات الرئاسية قواعد وإجراءات اقتراع المصريين القديمين خارج البلاد في انتخابات رئاسة الجمهورية .

ويجوز أن يبدأ الاقتراع قبل الموعد المحدد للاقتراع في مصر ، وأن يتم الاقتراع بطريق البريد .

كما يجوز تشكيل اللجان الفرعية المشرفة على الاقتراع والفرز برئاسة أعضاء بالسلك البلمراسي والقتلى ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ٤٢ (مكرراً):

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أثبت على خلاف الحقيقة في الترويج المشار إليه في المادة (١١) من هذا القانون عدم سبق تأييده لراغب في الترشح لرئاسة الجمهورية .

المادة ٤٣ (مكرراً):

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل موظف عام امتنع عن أداء عمله بغير مقتضى ، إذا ترتب على ذلك عرقلة أو تعطيل الاقتراع أو الفرز .

(المادة الثالثة)

تلغى المواد أرقام ٤١ و ٢٥ و ٣٣ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه ،

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢) والمواد أرقام (٥ و٧ و٨ و٩ و١١ و١٢)

من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

النصوص الآتية :

الفقرة الثانية من المادة (٢) :

والأزهر هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية ويكون مقرها القاهرة ، ويجوز أن تنشئ فروعاً لها في عواصم المحافظات في مصر ، أو في دول العالم ، تحميلاً لأهدافها العالمية السابق الإشارة إليها في هذه المادة ، بما في ذلك إنشاء المعاهد والمراكز الإسلامية والبحثية والكليات الجامعية ، وتكفل الدولة استقلال الأزهر ، كما تكفل الدعم المادي المناسب له ولجامعته وكافة هيئاته .

ويشمل الأزهر المرجع النهائي في كل ما يتعلق بشؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تبع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

عند خلو منصب شيخ الأزهر يختار من شغلته بطريقة الانتخاب من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر المرشحين لشغل المنصب ، ويشترط في المرشح الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون حاملاً للجنسية المصرية وحدها ومن أبوين مصريين مسلمين .
- ٢ - أن يكون من طريحي إحدى الكليات الأزهرية المتخصصة في علوم أصول الدين والشريعة والدعوة الإسلامية واللغة العربية . وأن يكون قد تدرج في تعليمه قبل الجامعي بالمعاهد الدينية الأزهرية .

وتختار هيئة كبار العلماء لهذا المنصب ثلاثة من بين أعضائها الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة بشأن الأزهر عن طريق الاقتراع السري في جلسة سرية يحضرها ثلثا عدد أعضائها ، ثم تنتخب الهيئة شيخ الأزهر من بين المرشحين الثلاثة في ذات الجلسة بطريقة الاقتراع السري المباشر ويصبح شيخاً للأزهر إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين وبعد صدور قرار من رئيس الجمهورية .

ويعامل شيخ الأزهر معاملة رئيس مجلس الوزراء من حيث الدرجة والراتب والمعاش .

المادة (٧) :

يكون للأزهر وكيل أو أكثر يختاره شيخ الأزهر عن تتوافر فيه الشروط المقررة بالبنود (٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧) من شروط عضوية هيئة كبار العلماء المبينة بالمادة ٣٢ مكرراً (أ) من المادة الثانية ويكون تعيين وكيل الأزهر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ويصدر بتعيينه أو تجديد تعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض شيخ الأزهر ويعامل أقصدتهم معاملة الوزير من حيث الدرجة والراتب والبدلات ، والمعاش ، وتنتهي خدمته ببلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة وفق أحكام القوانين المنظمة لذلك .

ويعاون وكيل الأزهر شيخ الأزهر ويقوم أقدم الوكلاء مقامه عند غيابه ، ولشيخ الأزهر أن ينرض الوكلاء في بعض اختصاصاته ، ويصبح أقدم الوكلاء عضواً بصفته بجميع البحوث الإسلامية .

ويكون لوكيل الأزهر السلطات المقررة لرئيس المصلحة بالنسبة لهيئات الأزهر والعاملين بها في كافة القوانين واللوائح ، فيما عدا جامعة الأزهر .

يشكل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - هيئة كبار العلماء .
- ٣ - مجمع البحوث الإسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - قطاع المعاهد الأزهرية .

وتطبق على الأزهر وهيئاته أحكام القوانين واللوائح المالية الوظيفية المعمول بها في شأن الهيئات العامة فبما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ولا تحتته ، ويكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته والعاملين بها جميع السلطات المقررة للوزير المختص في كافة القوانين واللوائح .

يكون للأزهر مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر ،

وعضوية كل من :

وكلاء الأزهر .

رئيس جامعة الأزهر .

نواب رئيس جامعة الأزهر .

اثنين من أعضاء هيئة كبار العلماء تختارهما الهيئة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

اثنين من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يختارهما مجلس المجمع لمدة سنتين قابلة للتجديد .

الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر .

ونيس قطاع المعاهد الأزهرية .

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .

أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارات الأوقاف ، والعدل ، والشرطة والتعليم ،

والتعليم العالي ، والمالية ، والخارجية .

ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناءً على ترشيح الوزراء المثلة وزاراتهم في المجلس .

شغل الأزهر الهيئات الأتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - هيئة كبار العلماء .
- ٣ - مجمع البحوث الإسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - قطاع المعاهد الأزهرية .

وتطبق على الأزهر وهيئاته أحكام القوانين واللوائح المالية الوظيفية المعمول بها في شأن الهيئات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ولائحته .
ويكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته والعاملين بها جميع السلطات المقررة للوزير المختص في كافة القوانين واللوائح .

يكون للأزهر مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر .وعضوية كل من :

- وكلاء الأزهر .
- رئيس جامعة الأزهر .
- نواب رئيس جامعة الأزهر .
- اثنين من أعضاء هيئة كبار العلماء تختارهما الهيئة لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- اثنين من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يختارهما مجلس المجمع لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر .
- رئيس قطاع المعاهد الأزهرية .
- الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .
- أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارات الأوقاف ، العدل ، والتربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والمالية ، والحاجزية .
- ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناءً على ترشيح الوزراء المشطة وزاراتهم في المجلس .

يجتمع المجلس الأعلى للأزهر مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة لذلك بناءً على دعوة رئيسه ولا تعتبر اجتماعاته صحيحة إلا بحضور أغلبية عدد أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين وفي حالة التساوي في الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس وتعتمد قراراته من شيخ الأزهر وتعتبر نافذة من تاريخ إقرار المجلس الأعلى لها .

المادة (١١٢) :

يكون للمجلس الأعلى للأزهر أمين عام من الدرجة الممتازة يرشحه شيخ الأزهر ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون الأمين العام مسئولاً عن تصريف الشؤون المالية والإدارية ، وتنفيذ القوانين واللوائح والأحكام القضائية التي تصدر بشأن الأزهر ، وله في هذا الشأن جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مواد جديدة أرقام ٩ مكرراً و ٣٢ مكرراً و ٣٢ مكرراً (أ) و ٣٢ مكرراً (ب) و ٣٢ مكرراً (ج) و ٣٢ مكرراً (د) نصوصها الآتية :

المادة (٩) مكرراً :

تكون للأزهر موازنة سنوية مستقلة تبدأ بصفحة السنة المالية وتنتهي بنهايتها ، وتعد وفق قانون الموازنة العامة للدولة وفي ضوء القواعد المالية العامة المعمول بها . ويشولي المجلس الأعلى للأزهر فور اعتماد الموازنة العامة للدولة توزيع الاعتمادات بما يحقق مبدأ التكافؤ بين الجهات والقطاعات التابعة لموازنة الأزهر وبما لا يخرج عن الأنواع والبنود المقررة بالموازنة ولا يمس الاستقلال المالي لجامعة الأزهر . وتسرى على موازنة الأزهر والحساب الختامي لها فيما لم يرد به نص في هذا القانون أحكام القوانين المنظمة للموازنة العامة والحساب الختامي .

المادة ٢٢ مكرراً:

تتشأ بالأزهر هيئة تسمى هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الأزهر وتتألف من عدد لا يزيد على أربعين عضواً من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهية الأربعة ، ومجتمع الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة بناءً على دعوة شيخ الأزهر أو نصف عدد أعضائها ، ويكون اجتماعها صحيحاً إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ورأسها أكبر الأعضاء سناً في حالة غياب الرئيس .

ويكون للهيئة أمين عام يصدر بتعيينه أو نفيه قرار من شيخ الأزهر ويكون تعيينه أو نفيه لمدة سنتين قابلة للتجديد ويشول تصريف الشؤون المالية والإدارية للهيئة ويكون مستولاً عن إعداد جدول أعمالها ومتابعة تنفيذ ما تصدره من قرارات وتحدد اختصاصات الأمين العام بقرار يصدر من شيخ الأزهر .

المادة ٢٢ مكرراً (١):

تختص هيئة كبار العلماء بما يلي :

- ١ - انتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصبه .
- ٢ - ترشيح مفتي الجمهورية .
- ٣ - البت في المسائل الدينية والقوانين ، والتضام الاجتماعية ذات الطابع الخلاقى التى تواجه العالم والمجتمع المصرى على أساس شرعى .
- ٤ - البت في النوازل والمسائل المستجدة التى سبق دراستها ولكن لا ترجع فيها لرأى معين ودراسة التطورات المهمة فى مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها ، التى تجلبها الجامعة أو مجمع البحوث أو المجلس الأعلى أو شيخ الأزهر إلى الهيئة .
- ٥ - الدعوة لمؤتمر سنوى يجمع أعضاء الهيئة وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، تعد له الأمانة العامة للهيئتين وذلك لدراسة الأمور ذات الاهتمام المشترك .
- ٦ - إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوى قرارات الهيئة وأعمالها وبحث أعضائها ، ويجوز لهيئة كبار العلماء أن تستعين باللجان المتخصصة بمجمع البحوث الإسلامية ومن تراء من الخبراء لأداء مهامها دون أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها .

المادة ٣٢ مكرراً (ب) :

يشترط فيمن يختار عضواً بهيئة كبار العلماء - ما يلي :

١ - ألا يقل سنه عن خمسة وخمسين عاماً .

٢ - أن يكون معروفًا بالتقوى والورع في ماضيه وحاضره .

٣ - أن يكون حائزاً لشهادة (الدكتوراه) ويبلغ درجة الأستاذية في العلوم الشرعية أو اللغوية وأن يكون قد تخرج في تعليمه في المعاهد الأزهرية وكلها جامعة الأزهر .

٤ - أن يكون له بحوث ومؤلفات وصيته في تخصصه تم نشرها .

٥ - أن يقدم بحثين مهتمين في تخصصه ، ليجريها لجنة متخصصة تشكل لهذا الغرض من بين أعضاء هيئة كبار العلماء - بقرار من شيخ الأزهر .

٦ - ألا يكون قد وقعت عليه عقوبة جنائية في جنابة أو في جريمة مخلة بالشرف أو الزنا أو عقوبة تأديبية ، أو أحيل إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية .

٧ - أن يكون ملتزماً بتهنئ الأثر علناً وسلوكاً وهو منهج أهل السنة والجماعة الذي تلقته الأمة بالقبول في أصول الدين وفي فروع الفقه بمناهجه الأربعة .

ولشيخ الأزهر - عند أول تشكيل لهيئة كبار العلماء - اختيار أعضائها من العلماء ذوي الكفاءات العلمية المتميزة بمراعاة الشروط السابقة مع إمكان التجاوز عن شرط منها .

ويصدر بتعيين أعضاء هيئة كبار العلماء قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض شيخ الأزهر .

المادة ٣٢ مكرراً (ج) :

إذا خلا مقعد عضو هيئة كبار العلماء ، لأى سبب من الأسباب انتخبت الهيئة عن طريق الاقتراع السري المباشر عضواً آخر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان خلو المقعد ، من بين المستوفين لشروط العضوية بشرط أن يرشح المتقدم اثنان من أعضاء الهيئة ، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة إلا بحضور ثلثي عدد الأعضاء . ويصبح المرشح عضواً إذا حصل على أعلى الأصوات للأعضاء الحاضرين ، ويصدر بتمعيته قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض شيخ الأزهر .

تسقط العضوية عن عضو هيئة كبار العلماء - في إحدى الحالات الآتية :

- ١ - إذا صدر ضد العضو حكم في جنائية أو في جنحة ماسة بالشرف أو الزهارة .
 - ٢ - إذا صدر عن العضو عمل أو قول لا يتلاءم مع صفته كعضو بالهيئة كالطعن في الإسلام أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة أو نال من قدره كعالم مسلم .
 - ٣ - إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية بغير عذر تقبله الهيئة .
- ويكون إسقاط العضوية بقرار تصدره الهيئة بالأغلبية المطلقة لأعضائها الخاضعين في جلسة يحضرها ثلثا عدد الأعضاء ، على الأقل بعد سماع أئوال العضو وتحقيق دفاعه بحرفة لجنة تشكلها الهيئة لهذا الغرض .

(المادة الثالثة)

تستبدل بعبارة (الوزير المختص) عبارة (شيخ الأزهر) أينما وردت في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٩ . وتلغى المادتان (٣) ، (٨٤) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ . ويلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القوانين .
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٤ صفر سنة ١٤٢٣ هـ
(الرافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ (*)

بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٢ من فبراير سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ :

وعلى القانون المعنى :

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن المناجم والمحاجر :

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة :

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن التاجم والمحاجر :

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسؤولية المحدودة :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ الصادر في شأن المحميات الطبيعية :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن حماية التجارى المائية ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة الخاضعة :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة :

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم تلك غير المصرين للعقارات المبنية

والأراضي الفضاء :

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار :

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ في شأن تنظيم التناقصات والمزايدات :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي التي تخليها القوات المسلحة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي لا يجوز تللكها ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الصادر بإنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تحديد المناطق الخاصة بحرية الجمهورية الشرقية والقواعد المنظمة لها ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة داخل المحميات الطبيعية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تولى إدارة المساحة العسكرية إعداد قاعدة بيانات الأراضي اللازمة لأنشطة الوزارات المعنية ضمن خريطة فرص الاستثمار ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تملك والتنازع غير المصرين بوحدة الإقامة في بعض المناطق ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن شروط وقواعد التصرف في الأراضي والعقارات الواقعة في شبه جزيرة سيناء ؛
وعلى قرار وزير الدفاع رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الشروط والقواعد التي تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة في الأراضي الصحراوية الخاصة بالهيئات والجهات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة الخاصة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

المسور

المرسوم بقانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام المرسوم بقانون المرافق في شأن التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء .
وتُطبق أحكام القوانين الأخرى فيما لم يرد به نص في هذا المرسوم بقانون .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية على سائر الأنشطة والمشروعات التي ما زالت تحت التأسيس . وعلى الجهات المختصة بالدولة وذوى الشأن توفير الأوضاع القانونية وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية .
أما بالنسبة للأنشطة والمشروعات القائمة فيسرى عليها القانون الذي أنشئت في ظلّه حتى انتهاء مدتها .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون المرفق بعد موافقة مجلس الوزراء عليها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٢٣ هـ
(الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشيد / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بكتّون
بشأن التنمية المتكاملة لجهة جزيرة سيناء

المادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بكتّون يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين
قربن كل منها :

١ - شبه جزيرة سيناء :

هي كامل محافظاتى شمال وجنوب سيناء ، والمناطق الواقعة داخل الحدود الإدارية
لحافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد .

٢ - المنطقة :

منطقة شبه جزيرة سيناء ، والجزر الداخلة فى مناطق مياهها الإقليمية ومنطقة الامتداد القارى
والمنطقة الاقتصادية الخاصة ، والمناطق الناحية التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الدفاع .

٣ - الجهاز :

الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء .

٤ - مجلس الإدارة :

مجلس إدارة الجهاز .

٥ - مناطق التنمية المحدودة :

هى المناطق التى تتألف فيها المشروعات الصغيرة وقسرها من مشروعات
خدمة المجتمع والبيئة .

٦ - مناطق التنمية الاستثمارية :

هى مناطق المشروعات الاستثمارية المختلفة مثل السياحية ، العمرانية ، الزراعية ،
الصناعية ، المعدنية ، التجارية وغيرها من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

٧ - مناطق التنمية الشاملة (المتكاملة) :

هى المناطق التى تقام فيها المشروعات الترمية كمحاور للتنمية بوجه عام
للتعمرى والاقتصاد ، مستوى أهالى سيناء ، المعيشية فى مختلف المجالات . ومنها :
أمنيا - شرق القنطرة - المدينة المليونية بشرق بورسعيد والمنطقة الصناعية
مشروع ٤٠٠ ألف فدان على ترعة السلام - وادى التكنولوجيا - ساحل خليج السويس .
وبغیرها من المشروعات الترمية الأخرى .

٨ - جهات الولاية :

هى جهات الدولة المخصص لها صلاحيات داخل شبه جزيرة سيناء ، وتعنى بتنميتها
والصرف فيها وإدارتها واستغلالها فى جميع الأنشطة والاستخدامات .

لا يكون تلك الأراضي والعقارات المبنية بمناطق التنمية إلا للأشخاص الطبيعيين من حاملي الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين والأشخاص الاعتبارية المصرية المملوك رأس مالها بالكامل مصريين . ويبلغ باطلاً بطلاً مطلقاً أي عقد تلك يبرء على خلاف ذلك ولكل ذي شأن التمسك بالطلاق أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تلغى به من تلقاء نفسها .

وإذا ألت أي أعيان (أراضي / عقارات) بالنطقة إلى غير المصريين بطريق الميراث الشرعي أو الرصية فعلى الوارثين أو الموصي لهم التصرف في تلك الأعيان للمصريين من حاملي الجنسية المصرية وحدها دون غيرهم من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة وإلا ألت ملكية تلك الأعيان للدولة بضمح المثل . وبعد المجلد سجالاً خاصاً بخبر هذه الحالات لتأديتها والإشراف عليها وتتيح التصرفات التي تتم بشأنها .

ويجوز للمصريين والشركات المصنوعة عليها في هذا المرسوم بقانون الانتفاع بالأراضي والعقارات المبنية بمناطق التنمية .

ويكون استغلال الأراضي والعقارات المبنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية بنظام حق الانتفاع دون غيره من الحقوق العينية الأصلية .

على أنه يجوز لمجلس الإدارة وللأسباب التي يقرها بعد موافقة وزاري الدفاع والداخلية والمخابرات العامة لرقابة على الأتي :

.. تلك المنشآت المبنية فقط للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية دون الأرض إقامة عليها .

تقرير حق انتفاع لغير المصريين برحلات يفرض الإقامة فيها بالنطقة لمدة أقصاها ٥٠ سنة بعد موافقة وزاري الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يقرها بعد موافقة كل الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة وموافقة مجلس الوزراء معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين في هذا المرسوم بقانون بالنسبة لهذه الوحدات .

ويحظر التصرف أو حق الانتفاع أو الإيجار أو أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الواقعة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والمناطق الخاصة للحدود بالنطقة وكذلك المحميات الطبيعية وجزر البحر الأحمر والمناطق الأثرية وحرمها ويكون استغلالها واستخدامها طبقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأعمال الدولة الخاصة .

وعلى جميع الأحوال لا يجوز ذلك أو تخصيص الأرضى أو العقارات أو الوحدات للإقامة فيها بالطبقة أو منح حق الانتفاع بها سوا - للمصريين أو الأجانب بمناطق التنمية أو الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

المادة (٣٦) :

لا ينشأ حق الانتفاع المقرر يملتنص ذلك القانون على الأرضى والعقارات إلا وفقاً للتعاقبات ترم لهذا الغرض . على أن تتضمن تلك التعاقبات القواعد والشروط الحاكمة لذلك الانتفاع وعلى الأخص ما يأتى :

١ - أن تكون مدة حق الانتفاع حتى ٣٠ سنة طبقاً لطبيعة كل نشاط ويجوز تجديد هذه المدة لمدة أخرى بحيث لا يزيد إجمالى مدة حق الانتفاع على ٥٠ سنة وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على أن تنتهى مدة حق الانتفاع فى أى من الأحوال الآتية :

(أ) انقضاء الكيان القانونى لصاحب حق الانتفاع لأى سبب كان .

(ب) وفاة المنتفع .

(ج) انتهاء مدة الانتفاع أو عدم الموافقة على التجديد .

(د) انقضاء المدة الإجمالية لحق الانتفاع (٥٠ سنة) .

على أنه يجوز - بعد موافقة مجلس الإدارة وللأسباب التى يقرها - فى حالة وفاة المنتفع استمرار التعاقد مع الورثة الشرعيين أو بعضهم بنفس شروط وأحكام وقواعد العقد الأصلية .

٢ - لا يتحول حق الانتفاع لأى سبب من الأسباب لحق ملكية لصاحب الانتفاع أو غيره بالنسبة للأراضى والعقارات المبنية محل الاستثمار أو الاستغلال .

٣ - لا يجوز أن يكون حق الانتفاع محلاً لأى تصرف من أى نوع كان إلا بعد الحصول على موافقة من مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وإلا كان ذلك التصرف باطلاً ولكل ذى شأن التسك بالبطالان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقا - نفسها .

٤ - يلتزم المنتفع باستخدام العين المنتفع بها خلال المدة المقررة بالعقد وفقاً للقواعد والشروط الحاكمة سوا . الصادرة من مجلس الإدارة أو المنصوص عليها بالعقد . ويحظر على المنتفع استخدام العين المنتفع بها فى غير الغرض موضوع حق الانتفاع .

وفي جميع الأحوال ينتهى حق الانتفاع المقرر يقتضى هذا القانون عند الاضى :
(أ) مخالفة المتعلق لأى من شروط التعاقد .

(ب) عدم الالتزام بالبرنامج الزمنى المقدم لتنفيذ المشروع .

ويمسح باطلاً كل إجراء أو تصرف فى حق الإنتفاع بالمخالفة للأحكام السابقة .
ولا يجوز شهر أيهما ولكل ذى شأن التمسك بالبطان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تلقى به من تلقاء نفسها .

المادة (٤٤) :

يجب أن يتخذ مشروع الاستثمار أو التنمية لغير المصريين بالمنطقة شكل شركة مساهمة مصرية لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥٪) وتلتزم هذه الشركات بالحصول على ترخيص من الجهاز بعد سداد مقابلته قبل ممارسة النشاط .
ولا ينفذ فى مواجهة الكافة أى تغيير فى أسماء المؤسسين أو نسب الشركاء أو حصصهم أو تعديل بعض مواد العقود أو النظام الأساس أو شكل الشركات أو إقامة أفرع جديدة للشركات فى سيناء إلا بعد موافقة مجلس الإدارة والحصول على موافقات الجهات المعنية (وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - المخابرات العامة - الهيئة العامة للاستثمار - هيئة سوق المال - الهيئة العامة للرقابة المالية) .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز - بعد الحصول على موافقات أجهزة الدولة المعنية وكذا موافقة مجلس الإدارة - للشركات المشار إليها ما يلى :

قيد الشركات للتداول فى بورصة الأوراق المالية داخل أو خارج مصر .

طرح الأوراق المالية الخاصة بها للاكتتاب العام أو الخاص .

ويجب الحصول على موافقة كتابية من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الهيئة العامة

للرقابة المالية وذلك قبل تنفيذ عمليات طرح أو تداول الأوراق المالية المشار إليها إذا تطلب على هذه العمليات زيادة نسبة المساهمة على (١٠٪) من رأس مال هذه الشركات .

وفي جميع الأحوال لا تزيد نسبة الأوراق المالية ورأس المال أو الأسهم للشركات والنشآت والمشروعات لغير المصريين عن نسبة (٤٥٪) .

المادة (٤٥) :

يجب فى جميع الأحوال أن يكون نشاط الاستثمار أو التنمية أو الاحتياق أنها كان صورته بأراضي وعقارات متقفاً ومتناسباً مع طبيعة المنطقة وإلى المجالات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون على أن لا يكون مخالفاً للقواعد النظام العام والأمن القومى أو المصالح العليا للدولة ويتعين أخذ رأى وزارة الدفاع ومراعاة ما تقرره فى هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .

لا تخل أحكام هذا المرسوم بملاتين بما يكون لجهات الولاية على أراضي الدولة من أي مساحات في خطط كل منها تقع داخل المنطقة والتي لها وحدها حق إدارتها واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق مع الجهاز وفي إطار الخطط التنموية التي يضعها الجهاز للمنطقة .

تتأسس هيئة عامة للتصادية تسمى الجهاز الوطني للتنمية شبه جزيرة سينا . ويكون له الشخصية الاعتبارية ويصح رئيس مجلس الوزراء ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيله ونظامه الأساسي ويكون مقره محافظة شمال سينا . ويجوز إنشاء فروع له بالمحافظة / المدن الأخرى الواقعة داخل الحدود الإدارية لشبه جزيرة سينا .

ويرأس مجلس الإدارة رئيس يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير الدفاع ويحدد القرار معاملته مائلاً ويشترك في عضويته ممثلون عن الجهات المعنية الآتية :

- ١ - وزارة الدفاع .
- ٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- ٣ - وزارة الموارد المائية والري .
- ٤ - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .
- ٥ - وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

- ٦ - وزارة السياحة .
 - ٧ - وزارة البترول .
 - ٨ - وزارة النقل .
 - ٩ - وزارة المالية .
 - ١٠ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
 - ١١ - وزارة الكهرباء والطاقة .
 - ١٢ - وزارة الداخلية .
 - ١٣ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
 - ١٤ - محافظة شمال سيناء .
 - ١٥ - محافظة جنوب سيناء .
 - ١٦ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
 - ١٧ - جهاز المخابرات العامة .
 - ١٨ - رئيس المجلس الشعبي لمحافظة شمال سيناء / جنوب سيناء .
- وثلاثة أعضاء يمثلون شركات التنمية والمستثمرين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .
- وتكون مدة العضوية بمجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى .
- ويجوز لرئيس مجلس الإدارة دعوة ممثلين عن الوزارات والمحافظات والهيئات والبنوك ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني وأصحاب الخبرات لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك عند بحث أحد الموضوعات التي تدخل في اختصاصهم دون أن يكون لهم حق التصويت .
- ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ولا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء . على الأقل من ممثلي الوزارات والمحافظات الأعضاء بمجلس الإدارة .
- ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بمهمة محددة ويمكن دعوة غير الأعضاء للمشاركة في أعمال هذه اللجان إذا تطلب الأمر .

ودون الإخلال بموافقة وزارتي الدفاع والداخلية والمخبرات العامة تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين الذين لهم حق التصويت وعند تساوي يرجح الجانب الذي به الرئيس .

ويشورلى رئيس مجلس إدارة الجهاز تصرف شئون ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ويشله أمام القضاء والفير .

ولرئيس مجلس الوزراء حق دعوة مجلس الإدارة للاعتقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها وفى هذه الحالة يمثل الوزراء المعنيون وزارتهم كما يمثل المحافظة المعنية محافظوها .

ويرفع مجلس الإدارة تقريراً نصف سنوى عن جهود ونشاط وخطط الجهاز لرئيس مجلس الوزراء .

المادة (٨)

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها الجهاز وذلك فى إطار الأهداف والخطط والسياسات العامة للدولة ومحددات ومتطلبات الأمن القومى والدفاع عن الدولة والمعايير البنية ويختص بما يلى :

١ - دراسة ووضع السياسات والتوجهات والخطط العامة اللازمة لتطوير وتنمية المنطقة وذلك من خلال وضع تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتكاملية لتنمية المنطقة ويحدد أولويات المخطط الاستراتيجى للتنمية بها وتوجهات سياسات التنمية المستدامة والتكاملية للمنطقة ويضع آليات تنفيذها ويتابع عمليات التنفيذ .

٢ - اقتراح أى مشروعات تنموية أو استثمارية بالمنطقة وتحديد أولويات التنفيذ فى إطار السياسة العامة للدولة .

٣ - متابعة تنفيذ خطة استخدامات الأراضى بالمنطقة (زراعى ، عمرانى ، سياحى ، صناعى ، تعدين ، بتترول ، بيئة .. إلخ) بالتنسيق مع جهات الولاية على الأراضى وطبقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

٤ - دراسة أساليب التصرف فى الأراضى المملوكة للدولة وتسعيرها وتنظيم حمايتها وإنجاز عقودها بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية عليها .

٥ - التنسيق مع المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بشأن الأراضى غير المحددة استخدام لها بالمنطقة ومقترحات تخصيصها والمشروعات التى يمكن تنفيذها عليها وتنظيم حمايتها طبقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

- ٦ - التصريح بإنشاء جمعيات التضادية أو صناعية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو غيرها من جمعيات التنمية والتعبير بالمنطقة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية .
- ٧ - تنظيم وتنسيق أداء أنشطة وأعمال وخدمات الأجهزة والهيئات الحكومية المعنية بتنمية المنطقة والموافقة على إصدار ما يلزم من التشريعات والتدابير والقرارات المتعلقة بجميع الأنشطة الاستثمارية والتنمية بالمنطقة وتحديد مقاييسها وكذا تحديد أولويات تخصيص الموارد المالية والاعتمادات وتوفير مصادر التمويل اللازمة وفقاً لمتطلبات التنمية الاستثمارية بالمنطقة بالتنسيق مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية .
- ٨ - إصدار القرارات اللازمة لإيقاف النشاط الاستثماري أو التوسعي أيما كانت صورته أو إلغاء أو سحب حق الانتفاع في حالة مخالفة ذوي الشأن أحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية .
- ٩ - اتخاذ جميع القرارات والإجراءات اللازمة للتنمية داخل المنطقة . كما يكون له إبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الرامية لذلك مع الحفاظ على قواعد النظام العام والأمن القومي والصالح العليا للدولة مع مراعاة ما تقرره وزارة الدفاع في هذا الشأن من قواعد وشروط تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .
- ١٠ - اتخاذ القرارات اللازمة بفرض الاستفادة من موارد وأموال الجهاز عن طريق استثمارها في الأنشطة التي يوافق عليها مجلس الإدارة .
- ١١ - تجميع كل الدراسات التي أجريت على سبيلها وتقييمها وتحديد الدراسات التي لم تستكمل واستكمالها وإجراء دراسات جديدة بالتعاون مع الجامعات والمكاتب الاستشارية المتخصصة والجهات المعنية وتوظيف نتائج الدراسات التي تمت عن سبيلها في توجيه عملية التخطيط بما يضمن التوظيف الفعال لنتائج البحث العلمي .
- ١٢ - تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والبحثية عن طريق الخبراء المقترحين في الجهاز وتعويضهم بالعائد المناسب وعمل دراسات الجدوى بين المستثمرين في الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات المعنية والمختصة .
- ١٣ - متابعة تنفيذ المشروعات الكبرى لتنمية سبيلها وتقييم الأداء وعرض النتائج على اللجنة الوزارية لتنمية سبيلها وعرض المعوقات والحلول المقترحة .
- ١٤ - وضع الضوابط والنظم الاقتصادية والقرارات التشريعات التي تسهم في تنمية المنطقة .
- ١٥ - إجراء الدراسات الاجتماعية اللازمة لسياسة ترشيد جذب المكناني والموارد وتنظيمها تحت ظروف المجتمع البدوي والبيئة الصحراوية .
- ١٦ - إجراء التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لترويج وعرض مشروعات التنمية والاستثمار المختلفة على المستثمرين ورجال الأعمال . ويصدر المجلس اللوائح التنظيمية واللوائح الداخلية ونظم العمل والقرارات النظمة للشئون المالية والإدارية والفنية ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز .

المادة (٩) :

تتكون موارد الجهاز من :

- ١ - الاعتمادات التي تدرجها الدولة بموازنتها لحساب الجهاز .
- ٢ - نسبة (٥ - ٠ ٪) حتى ١ ٪ طبقاً لنوع وطبيعة النشاط) من حصيلة إيرادات جهات الولاية على أراضي الدولة نتيجة التصرف في أى مساحات مخصصة لها داخل المنطقة .
- ٣ - عائد استثمار أموال الجهاز وأرباحه بعد موافقة مجلس الإدارة .
- ٤ - حصيلة نشاط الجهاز ومقابل التراخيص والتصاريح التي يصدرها والخدمات التي يقدمها وفقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ٥ - الهبات والمعونات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة .
- ٦ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة .

وتعتبر أموال الجهاز أموالاً عامة وتخضع حساباته وأرصدته وأمواله لرقابة الجهاز المركزي للحسابات وتتمتع بملكوته وأمواله بالحماية القانونية المقررة لأموال الدولة العامة .

ويكون للجهاز موازنة مستقلة يتبع في وضعها وفي إعداد القوائم المالية لها معايير المحاسبة المصرية وتسمى عليها في هذا الشأن أحكام القوانين المنظمة للهيئات العامة .
وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .

ويكون للجهاز حساب لدى البنك المركزي المصري وتدفع أموال الجهاز في حساب الخزنة الموحد بالبنك المركزي المصري ويرحل الفائض من موازنة الجهاز من سنة إلى أخرى ويتم الصرف من الحساب بقرار من مجلس إدارة الجهاز أو من يفوضه في ذلك .

المادة (١٠) :

يكون الجهاز هو المسئول عن الإشراف والرقابة والمتابعة على أى مساعدات أو منح أو تبرعات أجنبية نقدية كانت أو عينية يتم رصدتها من أى منظمات أو مؤسسات أو جمعيات أو أفراد لصالح أى مشروعات بالمنطقة .

المادة (١١) :

تنشأ بالجهاز لجنة لتسوية المنازعات تختص بتسوية كافة المنازعات والخلافات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون أو كل ما يتعلق به . ويعرض عليها النزاع

قبل عرضه على جهات القضاء - لتسويته وإصدار توصية بشأنه . .

ولا يخل ذلك دون حق الأطراف المتنازعة في اللجوء بعد ذلك إلى القضاء المختص .

ويصدر وزير العدل قراراً بتنظيم عمل اللجنة وتشكيلها .

المادة (١٢) :

فيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحرز أو يضع اليد أو يتعدى على أي جزء من الأراضي الخاضعة لأحكام هذا المرسوم بقانون .

ويزال وضع اليد أو التعدي بالطريق الإداري بقرار من مجلس الإدارة . ويتحمل واضع اليد أو المتعدي تكاليف إزالة الأعمال . ويحق لواقع اليد قبل العمل بهذا المرسوم بقانون تلك الأراضي التي قاموا بالبناء عليها أو استصلاحها واستزراعها بعد موافقة وزارتي الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون .

المادة (١٣) :

تلتزم الجهات صاحبة الولاية على الأراضي بالمنطقة بعدم النص على شرط الانتجا . إلى التحكيم في التعالقات المبرمة على أي جزء من المساحات المخصصة لها بالمنطقة ولا تنفذ أحكام التحكيم في المنازعات التي تنشأ بحق التملك أو الانتفاع أو تشغيل أو ممارسة النشاط أي كانت صورته بالمنطقة .

المادة (١٤) :

في غير مناطق التنمية والاستثمار التابعة للجهاز والناطق الاستراتيجية والمتاحف التي يصدر بتسميتها قرار من وزير الدفاع يلتزم المحافظون ووحدات الإدارة المحلية وكافة أجهزة الدولة بالمنطقة بأحكام هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بحق الملكية أو الانتفاع . أو الاستخدام مع ضرورة الحصول على موافقات وزارتي الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وفقاً لما ورد بهذا المرسوم بقانون .

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون مناطق التنمية والاستثمار التي يمكن تلخيصها أو تفسير حق الانتفاع بها داخل حدود المنطقة وطبيعة الجبال والأشجار الاستثمارية التنموية التي يمكن إقامتها بالمنطقة .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقه ٤١ لسنة ٢٠١٣ (*)

رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

تقرر :

(المادة الاولى)

يسمى يوم ٢٥ يناير من كل عام «عيداً لشورة ٢٥ يناير وعيداً للشرطة» .

(المادة الثانية)

يحتفل سنوياً بعيد شورة ٢٥ يناير وعيد الشرطة وتعتزل فيه وزارات ومصالح الحكومة
في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

عصر بالقاهرة في ٢٤ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٨ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

الفهرس

الصفحة

المتسوى

٣	- الإعلان الدستورى فى ١٢ فبراير سنة ٢٠١١
٥	- الإعلان الدستورى فى ٣٠ مارس سنة ٢٠١١
٩	- الإعلان الدستورى فى ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠١١
١٠	• مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ بشأن سريان القوانين واللوائح
١١	• مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة
١٤	• مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١ بزيادة العاشات العسكرية
١٨	• مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١ بشأن الإعفاء من أداء الضريبة الإضافية المستقطعة على عدم أداء الضريبة العامة على المبيعات
١٩	• مرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أبواب القانون العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠
٢٢	• مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١١ بإعلاء المنشآت والمؤسسات عليهم من الجباية الإضافية
٢٥	• مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بشأن الاستفتاء على تعديل الدستور
٢٩	• مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١ بشأن تسوية ضريبة الدخل
٣١	• مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧
٣٢	• مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
٣٥	• مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
٣٨	• مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ الخاص بنظام الأهراب السياسية
٤٢	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير التجارة والصناعة فى بعض الاختصاصات
٤٢	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير التضامن والعدالة الاجتماعية فى بعض الاختصاصات
٤٤	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير الثقافة فى بعض الاختصاصات
٤٥	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦ لسنة ٢٠١١

٤٦	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.....
٤٧	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بتعيين رئيس جامعة الأزهر
٤٨	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل وزارة (د. شرف)
٥٠	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير العدل في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥١	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير الصناعة والتجارة الخارجية في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥٢	٦- مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا)
٥٣	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ بحمام شرف وزير شؤون الأزهر)
٥٤	٦- المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١ (الولاية على اتفاقية بين مصر والأمم المتحدة)
٥٥	٦- المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا)
٥٦	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء د. حمام شرف باختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥٩	٦- مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ (اتفاقية بين مصر والأمم المتحدة)
٦٠	٦- مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا)
٦١	٦- مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا)
٦٣	٦- مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بتجريم الاعتماد على حرية العمل وتغريب المشتات....
٦٤	٦- مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١ (قاضي بالقاهرة الشريف)
٦٦	٦- مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ بفتح اعتماد إضائي بالولاية العامة للمولة.....
٦٧	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ (تعديد بعض اختصاصات الوزراء)
٦٩	٦- مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١١ في شأن هيئة الشرطة.....
٧١	٦- مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ٢٠١١ بإلغاء العمل بنظام التوقيت الصيفي.....
٧٢	٦- مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١ (استبدال مسمى جائزة النيل بجائزة مبارك)

٧٣	٥ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١ بقصد بعض اختصاصات رئيس مجلس الوزراء)
٧٤	٦ مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري..
٧٦	٧ مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية
٨٥	٨ مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ باستبدال المادة (١) من قانون القضاء العسكري.....
٨٦	٩ مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا.....
٨٨	١٠ مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات
٩٠	١١ مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١.....
٩٣	١٢ مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل.....
١٠٠	١٣ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ بخاص بوكيل الأزهر)
١٠١	١٤ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١ بخاص بالقلمية العامة للاستثمار والمناطق الحرة)
١٠٢	١٥ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٧ لسنة ٢٠١١ بخاص بأحكام الدولة)
١٠٤	١٦ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١١ بخاص بأحكام الدولة)
١٠٥	١٧ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١ بتعيين مندوبين مساعدين بمجلس الدولة)
١٠٧	١٨ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٠ لسنة ٢٠١١ بتعيين مندوبين بمجلس الدولة)
١١٢	١٩ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١ بخاص بهيئة قضايا الدولة)
١١٣	٢٠ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٣ لسنة ٢٠١١ بإلغاء قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٤ ، ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل الحدود الإدارية وإنشاء محافظتين.
	٢١ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٤ لسنة ٢٠١١ بتعيين مجلس أمناء

١١٥ المركز القومي للترجمة
١١٥	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل مسمى
١١٦	مركز سوزان مبارك.....
١١٦	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١١ باستبدال مسمى
١١٧	مكتبات مبارك.....
١١٨	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ بتعيين المحافظين ..
١٢٠	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ٢٠١١ بالموافقة على تعيين بعض المسؤولين ..
١٢٤	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٩٧ لسنة ٢٠١١ بغض بالنمثيل القنصلي ..
١٢٥	• مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بقرار مائة خاصة للعاملين بالدولة والنطاق العام وزيادة المخصصات ..
١٢٥	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١١ بغض بتعديل بعض أحكام
١٢٧	اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ..
١٣٤	• مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون المدنى ..
١٣٥	• مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب ..
١٣٥	• مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس
١٤٤	الشورى ..
١٤٤	• مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق
١٥١	السياسية ..
١٥٦	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١١١ لسنة ٢٠١١ بغض بتعين
١٥٦	مندوبين بمساعدة مجلس الدولة) ..
١٦٠	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١١٢ لسنة ٢٠١١ بغض بتعين
١٦٠	مساعدتين بمجلس الدولة) ..
١٦٤	• مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠١١ بالموافقة على التعاون الاقتصادي والقضى بين
١٦٤	مصر والصين) ..
١٦٥	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ بإصدار صندوق
١٦٥	الرفاهية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأسرهم ..
١٦٨	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣٣ بمرکز لسنة ٢٠١١ بغض
١٦٨	بتعيين أسامة هيكل وزيراً للإعلام ..

١٦٩	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات
١٧١	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
١٧٢	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥١ لسنة ٢٠١١ بتعيينات هامة بوزارة الداخلية
١٧٤	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١١ (تعديل وزاري).....
١٧٦	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١١ بالنظر من بعض المسجلين
١٨١	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥١ لسنة ٢٠١١ (تعيين معاونين بالنيابة الإدارية)
١٨٢	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١١ (المجلس الأعلى للأثار)
١٨٣	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١١ (تعيين للمحلفين)
١٨٥	• مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية
١٨٧	• مرسوم بقانون رقم ١٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى
١٩١	• مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب
١٩٢	• مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى
١٩٤	• مرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى
١٩٥	• مرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
١٩٩	• مرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد
٢٠١	• مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الشحن المرسوم بقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣
٢٠٤	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١

٢٠٦	٥٥ مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء (في التشريعي)
٢٠٧	٥٥ مرسوم رئيس الجمهورية ٥٥ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١١ بإنشاء المجلس الاستشاري
٢١١	٥٥ مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية
٢١٧	٥٥ مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها
٢٣٩	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤١ لسنة ٢٠١٢ بتسمية ٢٥ يناير بعيد ثورة ٢٥ يناير وعيد الشرطة
٢٤٠	الفهرس

من إصدارات مكتبة الآداب



تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى :

دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الجمهورية - الهيئة المصرية العامة للكتاب

روزاليفوسف ... ودار الأمر للكتاب ٢٨ شارع الدقي ت: ٢٢٢٥٩٧١٩